مصرف الصفا
SAFA BANK

التقرير السنوي
2025

مصرف الصفا
SAFA BANK

التقرير السنوي
2025

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ
سورة التوبة: ١٠٥

المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة 10

المؤشرات المالية للمصرف 12

أعضاء مجلس الإدارة 16

لجان مجلس إدارة مصرف الصفا 28

الإدارة العليا 45

الهيكل التنظيمي 55

هيئة الرقابة الشرعية 58

الموارد البشرية 65

سياسة واستراتيجيات ومخاطر الإستثمار 73

الحوكمة 84

إنجازات ومشاريع ونشاطات المصرف 90

تقرير هيئة الرقابة الشرعية 94

البيانات المالية السنوية للمصرف 97

الفروع والمكاتب 189

رئيس مجلس الإدارة

السيد يزيد عدنان المفتي

ممثلاً عن بنك القاهرة عمان

نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد خالد زهير عسيلي

عضو مستقل

الأعضاء

بنك القاهرة عمان ويمثله:

الدكتور كمال غريب البكري

الدكتور خالد محمود أبو دياك

السيد عصام «محمد فاروق» المهتدي

المؤسسة المصرفية
الفلسطينية ويمثلها:

السيد بهاء الدين محمد مصلح

جامعة النجاح الوطنية ويمثلها:

السيد رشيد «محمد فايق» كخن

صندوق ادخار موظفي شركة المشروبات
الوطنية/ ويمثله:

السيد بلال محمد أبو حجلة
عن صغار المساهمين

شركة مسار العالمية للإستثمار ويمثلها:

السيد مراد معاويه طهبوب

السيد معين ابراهيم البيطار

عضو مستقل

السيد خالد وليد عنبتاوي

عضو مستقل

المدير العام:

السيد بيان «محمد شكري» قاسم

مدققو الحسابات:

السادة شركة إرنست ويونغ

نبذة عن المصرف

تأسس مصرف الصفا كشركة مساهمة عامة، قام على تأسيسه مجموعة من الشركات والمؤسسات الكبيرة والشخصيات الإعتبارية والطبيعية المرموقة في العام 2016، وباشر بممارسة أعماله بتاريخ 2016/9/22 كمؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، يبلغ رأس مال المصرف 75 مليون دولار أمريكي، ويسعى مصرف الصفا الى تلبية احتياجات السوق الفلسطيني من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية واستبعاداً للفائدة في جميع صورها وأشكالها. وكذلك ممارسة أعمال التمويل والإستثمار وتطوير وسائل إجتذاب الأموال والمدخرات نحو المشاركة في الإستثمار المنتج بأساليب ووسائل مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

رؤيتنا

وجهة العملاء الأولى للحلول المصرفية المتميزة.

رسالتنا

تقديم منتجات وخدمات مصرفية عصرية تستند إلى الشريعة الإسلامية لتحقيق تطلعات جميع الشركاء.

قيمنا

- الشراكة والثقة.
- الحداثة والإبتكار.
- الولاء والإلتزام.
- التميز والتنوع.

أهدافنا

- بناء قاعدة متينة من العملاء.
- توفير خدمات ومنتجات مصرفية منافسة.
- تطوير كفاءة وفعالية أداء المصرف.
- تنمية الشراكات وتعزيز المسؤولية المجتمعية.
- تطوير محفظة مصرفية ذات عوائد مجزية.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيم

السيدات والسادة، مساهمي مصرف الصفا المحترمين،
الإخوة رئيس وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية الموقّرون،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي أن أتحدث إليكم اليوم باسمي ونيابةً عن الإخوة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، لأضع بين أيديكم التقرير السنوي لمصرف الصفا للعام 2025، والذي يتضمن المركز المالي للمصرف ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025، وذلك وفقاً لمتطلبات ومعايير الإفصاح المعمول بها. ويأتي هذا التقرير في مرحلة دقيقة تمر بها فلسطين، في ظل استمرار التحديات الاقتصادية والمتغيرات الإقليمية والدولية التي أثرت في مختلف القطاعات، الأمر الذي فرض على المؤسسات المالية العمل بكفاءة أعلى، ومرونة أكبر، ورؤية أكثر وضوحاً.

لقد شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2025 حالة من التباطؤ النسبي في عدد من الأنشطة، لا سيما في القطاعات الإنتاجية، إلى جانب استمرار الضغوط على سلاسل التوريد وحركة التجارة، غير أن القطاع المصرفي الفلسطيني أثبت مجدداً قدرته على الصمود والتكيّف، مستنداً إلى سياسات احترازية متينة وإشراف رقابي فاعل من قبل سلطة النقد الفلسطينية، الأمر الذي أسهم في تعزيز الاستقرار المالي والحفاظ على ثقة المتعاملين.

وفي هذا السياق، واصل مصرف الصفا تنفيذ استراتيجيته الطموحة نحو ترسيخ مكانته كخيار أول للصيرفة الإسلامية الرقمية في فلسطين، حيث كان عام 2025 عاماً استثنائياً في مسيرة التحول الرقمي للمصرف. فقد شهدنا توسعاً نوعياً في خدماتنا الإلكترونية، ليس فقط من حيث عدد الخدمات، بل من حيث عمقها وتأثيرها وانتشارها بين المتعاملين. تم تعزيز البنية التحتية الرقمية للمصرف وتطوير أنظمة الحماية والأمن السيبراني وفق أعلى المعايير، بما يوفر بيئة مصرفية رقمية آمنة وموثوقة مكّنت المتعاملين من تنفيذ عملياتهم بكل سهولة وسرعة وعلى مدار الساعة. كما توسعت خدمات المحفظة الإلكترونية لتشمل مزيداً من حلول الدفع والتحويل، وساهم ذلك في ارتفاع ملموس في نسبة المعاملات المنفذة عبر القنوات الرقمية، ما يعكس تحولاً حقيقياً في سلوك المتعاملين وثقتهم بالحلول التي يقدمها المصرف.

وفيما يتعلق ببطاقة الصفا الإسلامية المغطاة، فقد واصل المصرف تطويرها وتعزيز مزاياها لتواكب أحدث الاتجاهات في قطاع المدفوعات الرقمية، مع الالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية وقد شهد العام توسعاً ملحوظاً في قاعدة حاملي البطاقة وزيادة في حجم العمليات المنفذة من خلالها.

وعلى صعيد الحوكمة، واصل مجلس الإدارة أداء دوره الإشرافي بكفاءة ومسؤولية، مع الحرص على تطبيق أفضل الممارسات في إدارة المخاطر والامتثال والشفافية، وضمان الالتزام التام بالضوابط الرقابية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، وبمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية من خلال المتابعة المستمرة لعمل الإدارة التنفيذية وتقييم أداء اللجان المنبثقة عن المجلس. وقد أسهم ذلك في تعزيز متانة الإطار المؤسسي للمصرف وترسيخ ثقافة الانضباط والحوكمة الرشيدة.

أما على الصعيد المالي، فقد واصل المصرف تعزيز قوة مركزه المالي عبر سياسات متحفظة ومدروسة في إدارة السيولة ورأس المال ومحفظة التسهيلات، والاستثمار في الصكوك الإسلامية التي تعتبر ذات مخاطر منخفضة وتسجيل المخصصات الكافية، الأمر الذي وضع المصرف في موقع متقدم مقارنة بالقطاع المصرفي حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال20.52% (وهي من أعلى النسب في فلسطين) كما بلغت نسبة تغطية السيولة 480% بالإضافة الى نسبة التمويل المستقر البالغة 199%، مما مكّن المصرف من التوسع المدروس في أعماله مع الحفاظ على مستويات عالية من الاستقرار والملاءة بما يضمن استمرارية عملياته التشغيلية لتحقيق أعلى عائد ممكن على حقوق الملكية. وانطلاقاً من رؤيتنا المستقبلية، سنواصل العمل على تسريع التحول الرقمي، وتطوير حلول مصرفية إسلامية مبتكرة، ودعم القطاعات الإنتاجية من خلال برامج تمويل تسهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الاجتماعية، انسجاماً مع توجهات سلطة النقد الفلسطينية نحو تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق الخدمات الإلكترونية.

وفي الختام، أتوجه إليكم بجزيل الشكر والتقدير على ثقتكم الغالية ودعمكم المتواصل لمسيرة مصرف الصفا، كما أشكر متعاملينا الكرام وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية وسلطة النقد الفلسطينية ومسجل الشركات والإدارة التنفيذية وكافة موظفي المصرف على إخلاصهم وجهودهم التي كانت الأساس في تحقيق هذه الإنجازات. ونثمّن عالياً دور هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وبورصة فلسطين في دعم مسيرة القطاع المالي وتعزيز بيئة العمل المؤسسية.

نسأل الله العلي القدير أن يوفقنا وإياكم لما فيه خير لمصرفنا ومجتمعنا ووطننا.

يزيد عدنان المفتي
رئيس مجلس الإدارة

المؤشرات المالية للمصرف

مجموع الموجودات

مجموع الموجودات	2025	2024	2023	2022	2021
	369,835,774	354,323,615	426,637,931	393,103,596	389,919,235

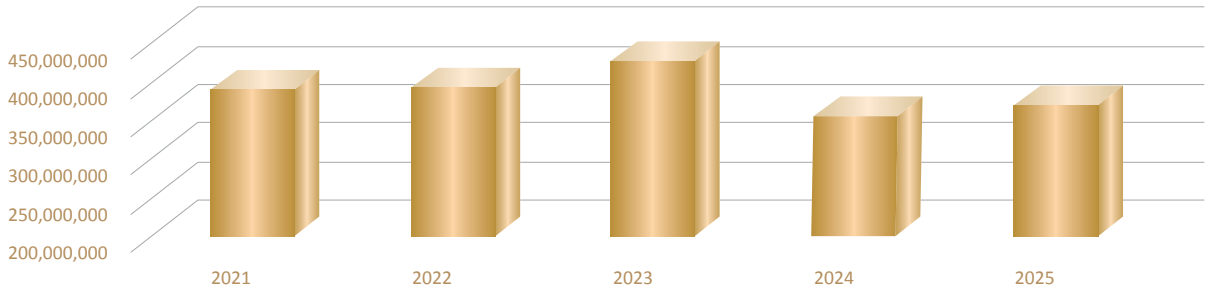

صافي التمويلات المباشرة

صافي التمويلات المباشرة	2025	2024	2023	2022	2021
	151,662,703	198,262,059	282,591,149	277,004,216	248,747,977

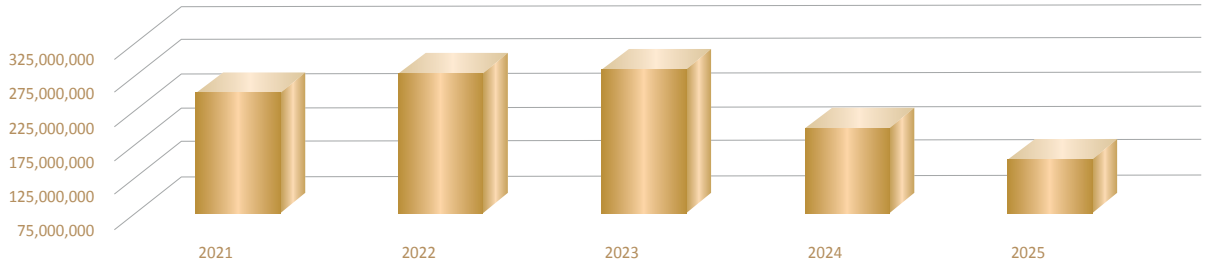

ودائع العملاء

ودائع العملاء	2025	2024	2023	2022	2021
	266,608,697	262,664,598	353,859,000	302,915,689	275,004,607

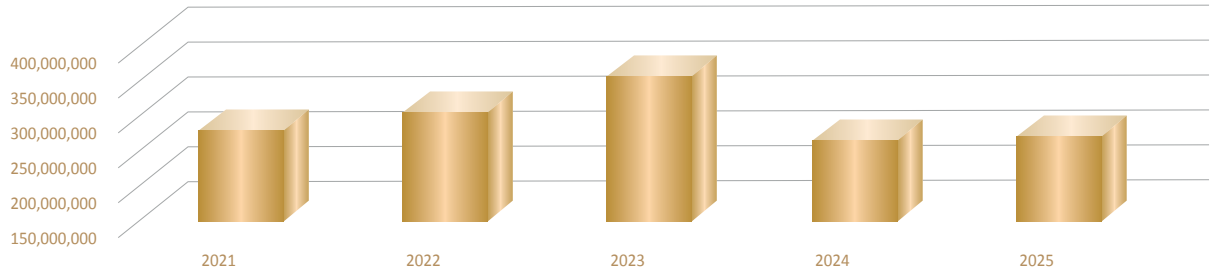

صافي حقوق الملكية

صافي حقوق الملكية	2025	2024	2023	2022	2021
	58,707,107	61,329,585	57,794,957	58,673,926	57,621,358

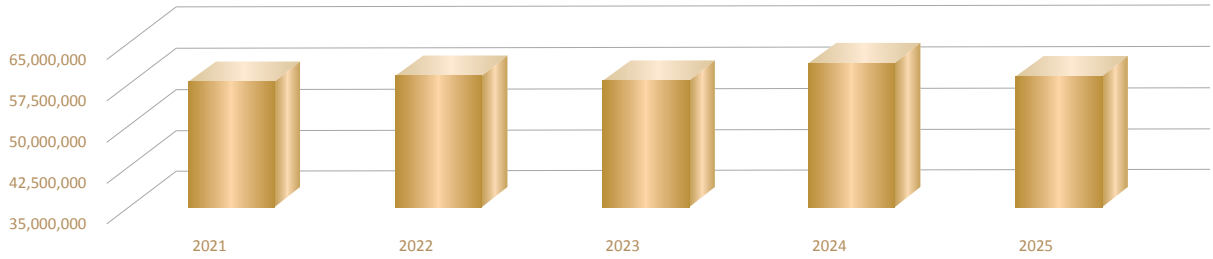

إجمالي الإيرادات

إجمالي الإيرادات	2025	2024	2023	2022	2021
	12,275,921	13,363,987	14,133,646	13,406,389	10,364,803

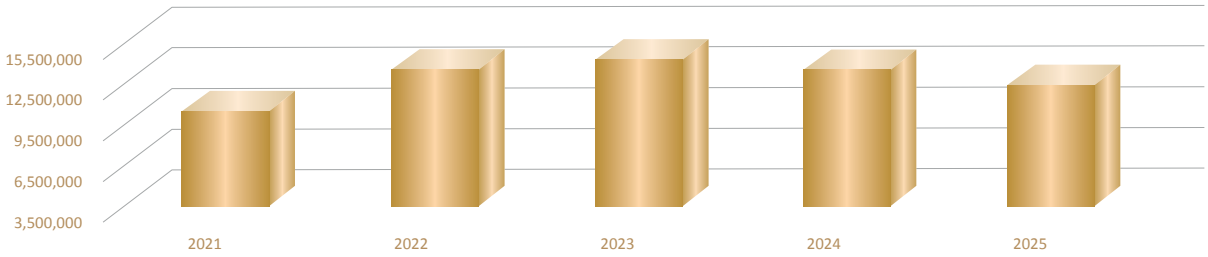

مؤشرات الأداء	2025	2024
مؤشرات هيكل رأس المال		
حقوق الملكية / الموجودات	%15.9	%17.3
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة / الموجودات	%84.1	%82.7
صافي التمويلات المباشرة / حقوق الملكية	%258.3	%323.3
مؤشرات السيولة		
ودائع العملاء / الموجودات	%72.1	%74.1
صافي التمويلات المباشرة / الموجودات	%41.0	%56.0
صافي التمويلات المباشرة / ودائع العملاء	%56.9	%75.5

أعضاء مجلس الإدارة

السيد يزيد عدنان المفتي

(ممثلاً عن بنك القاهرة عمان)

رئيس مجلس الإدارة

- تاريخ العضوية: 2016/9/22
- تاريخ الميلاد: 1953/3/27

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس في إدارة الأعمال

الخبرات العملية

شغل العديد من المناصب خلال عمله في القطاع المصرفي والذي يزيد على 35 عاماً منها:

- رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة عمان منذ 2012.
- مدير عام لبنك القاهرة عمان منذ 1989-2004.
- خبرة مصرفية واسعة من خلال عمله في سيتي بنك.

العضوية في مجالس ادارات الشركات

رئيس مجلس إدارة شركة أوراق للإستثمار، إلى جانب عضويته في مجالس إدارة العديد من الشركات منها: شركة زارا للإستثمار القابضة، شركة الإتصالات الفلسطينية، شركة الشرق الأوسط للتأمين.

السيد خالد زهير عسيلي

(عضو مستقل)

نائب رئيس مجلس الادارة

- تاريخ العضوية: 2025/6/18
- تاريخ الميلاد: 1947/2/1

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس إدارة أعمال.

الخبرات العملية:

- رئيس بلدية الخليل سابقًا.
- وزير الاقتصاد الوطني سابقًا.
- عضو مؤسس في شركة مجموعة الاتصالات الفلسطينية (بالتل).
- عضو مؤسس في الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار (ايبك).
- عضو مؤسس شركة أركان العقارية.

العضوية في مجالس ادارات الشركات:

رئيس وعضو مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات (نابكو) سابقاً، عضو مجلس إدارة سابق في سلطة النقد الفلسطينية وهيئة التقاعد الفلسطينية، بالإضافة إلى رئاسته وعضويته السابقة في العديد من شركات مجموعة شركة ايبك وشركات أخرى.

الدكتور الأستاذ كمال غريب البكري

(ممثلاً عن بنك القاهرة عمان)

- تاريخ العضوية: 2016/9/22
- تاريخ الميلاد: 1969/6/7

المؤهلات العلمية:

- دكتوراة فلسفة في حوكمة البنوك – بريطانيا.
- ماجستير في إدارة البنوك الدولية والتمويل – بريطانيا
- بكالوريوس في القانون – الأردن.
- حاصل على لقب الأستاذية في المحاماة – الأردن.

الخبرات العلمية:

- يتمتع بخبرة واسعة في المجال المصرفي حيث يشغل منصب الرئيس التنفيذي لبنك القاهرة عمان منذ 2008.
- نائب المدير العام في بنك القاهرة عمان سابقًا.
- مدير الدائرة القانونية والمستشار القانوني لبنك القاهرة عمان سابقًا.
- أستاذ محامي مزاول ومستشار قانوني للعديد من الشركات المحلية والدولية.

العضوية الحالية في مجالس ادارات الشركات:

رئيس مجلس ادارة شركة النقليات السياحية (جت) م.ع.م، نائب رئيس مجلس ادارة الشركة الاردنية لضمان القروض م.ع.م، رئيس هيئة مديري شركة تَمَلَك للتأجير التمويلي ذ.م.م، عضو مجلس ادارة شركة التأمين الأردنية م.ع.م، عضو مجلس ادارة في شركة المحفظة العقارية م.ع.م، عضو مجلس أمناء الجامعة الأردنية ونائب رئيس هيئة مديري شركة Network International/Jordan، عضو مجلس إدارة الشركه الأردنية لانظمة الدفع والتقاص (Jo-Pacc)، عضو مجلس ادارة شركة مدفوعاتكم للدفع الالكتروني.

عضو مجلس ادارة سابق في العديد من الشركات المساهمة العامة والخاصة العاملة في قطاعات مختلفة مثل: السياحة، التعليم، الصناعة والتطوير العقاري، عضو سابق في مجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا وجمعية البنوك العاملة في الأردن، ومعهد الدراسات المصرفية، ولجنة الحوار الاقتصادي الاردنية،و مجلس إدارة صندوق البحث العلمي والابتكار ومجلس المدفوعات الوطني.

الدكتور خالد محمود أبو دياك

(ممثلاً عن بنك القاهرة عمان)

- تاريخ العضوية: 2016/9/22
- تاريخ الميلاد: 1963/2/22

المؤهلات العلمية:

- دكتوراة في إدارة الأعمال.
- ماجستير في إدارة الأعمال- التجارة الدولية.
- بكالوريوس في التمويل.
- حاصل على شهادة CIB من
The Chartered Institute of Bankers, UK.

الخبرات العملية:

يتمتع بخبرة واسعة في العمل المصرفي تمتد لأكثر من 40 عاماً في الكويت والسعودية وفلسطين والأردن، حيث يشغل حاليًا منصب (نائب الرئيس التنفيذي/ رئيس مجموعة الخدمات المشتركة) لبنك القاهرة عمان.

- مساعد المدير العام للعمليات في بنك الجزيرة سابقًا.
- مدير برنامج العمليات المركزية في البنك العربي سابقًا.
- مدير اقليمي للعمليات وتكنولوجيا المعلومات في بنك القاهرة عمان/ فلسطين سابقًا.
- مدير العمليات في البنك الأهلي الأردني سابقًا.
- مراقب الدائرة الأجنبية في بنك الأردن سابقًا.
- مساعد مدير فرع في البنك الأهلي الكويتي سابقًا.
- مسؤول خدمات مصرفية خاصة في بنك الكويت الوطني سابقًا.

العضوية في مجالس إدارات الشركات:

عضو مجلس إدارة في المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI).

السيد عصام «محمد فاروق» المهتدي

(ممثلاً عن بنك القاهرة عمان)

- تاريخ العضوية: 2018/6/27
- تاريخ الميلاد: 1968/11/18

المؤهلات العلمية:

- ماجستير في إدارة الأعمال.
- بكالوريوس في إدارة الأعمال – تخصص مالية.

الخبرات العملية:

- شريك مؤسس في شركة البيان للإستشارات الإدارية والوكالات التجارية منذ العام 2009.
- مدير مكتب عمان شركة هورن الشرق الأوسط (NEXT MOVE سابقًا) من 2004-2009.
- مدير الدائرة الأجنبية في بنك القاهرة عمان من 1992– 2004.

العضوية في مجالس ادارات الشركات:

- عضو مجلس إدارة بنك القاهرة عمان وعضو هيئة مديرين شركة صحراء المستقبل للاستثمار.

السيد بهاء الدين محمد مصلح

(ممثلاً عن المؤسسة المصرفية الفلسطينية)

- تاريخ العضوية: 2023/4/13
- تاريخ الميلاد: 1975/4/4

المؤهلات العلمية:

- ماجستير في الإدارة المالية.
- بكالوريوس في الاقتصاد وإدارة الاعمال.

الخبرات العملية:

- شريك ومؤسس لمجموعة شركات تعمل في مجال الزراعة والتطوير العقاري والخدمات.
- مساعد المدير العام لمجموعة التسهيلات التجارية في البنك الوطني سابقًا.
- مساعد مدير تنفيذي/ مدير دائرة الإئتمان في البنك العقاري المصري العربي سابقًا.
- مدير دائرة تمويل الوسط في البنك الاسلامي العربي سابقاً.

العضوية في مجالس ادارات الشركات:

- عضو لجنة إدارة المؤسسة المصرفية الفلسطينية.

السيد بلال محمد أبو حجلة

(ممثلاً عن صندوق ادخار موظفي شركة المشروبات الوطنية/ صغار المساهمين)

- تاريخ العضوية: 2016/9/22
- تاريخ الميلاد: 1968/3/15

المؤهلات العلمية:

- ماجستير في إدارة الأعمال.
- بكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية.
- حاصل على شهادة في التدقيق الداخلي من معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- يشغل منصب المدير المالي لشركة المشروبات الوطنية منذ عام 2006.
- المدير المالي والإداري في شركة باديكو سابقًا.
- المدير المالي والإداري في شركة بريميوم براندز سابقًا.

العضوية في مجالس إدارة الشركات:

رئيس مجلس ادارة شركة أصالة للإقراض المتوسط، عضو مجلس ادارة في جمعية أصالة، بالإضافة إلى عضويته في العديد من المؤسسات منها: خريجو فولبرايت ومعهد المدققين الداخليين.

السيد رشيد «محمد فايق» كخن

(ممثلاً عن جامعة النجاح الوطنية)

- تاريخ العضوية: 2021/6/28
- تاريخ الميلاد: 1960/2/14

المؤهلات العلمية:

- ماجستير تمويل ومحاسبة.
- بكالوريوس محاسبة وإدارة اعمال.

الخبرات العملية:

- المدير المالي في جامعة النجاح الوطنية منذ عام 2000.
- أستاذ جامعي سابق في جامعة النجاح الوطنية من 1985-2000.

العضوية في مجالس ادارات الشركات:

عضو مجلس ادارة شركة النجاح للإستثمارات وعضو مجلس إدارة شركة الزيوت النباتية منذ العام 2014، وأمين سر مجلس ادارة شركة مستشفى النجاح، وعضو مجلس ادارة سابق في البنك الإسلامي الفلسطيني.

السيد مراد معاوية طهبوب

(ممثلاً عن شركة مسار العالمية للإستثمار)

- تاريخ العضوية: 2022/11/6
- تاريخ الميلاد: 1970/7/18

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس إدارة أعمال.

الخبرات العملية:

- مدير عام وشريك في شركة عسل للتكنولوجيا.
- خبير معتمد لدى منظمة التجارة العالمية.
- خبير معتمد لدى مركز التجارة الدولية (الأونكتاد).
- أحد مؤسسي منظمة ترويج التجارة الفلسطينية.
- مدير عام مركز ترويج المنتجات الفلسطينية في روتردام–هولندا سابقًا.

العضوية في مجالس ادارات الشركات:

عضو مجلس إدارة في العديد من الشركات والمؤسسات غير الربحية ومنها: مؤسسة روابي، شركة Ultimate، شركة تيكوال لتكنولوجيا المعلومات، شركة هارموني للحلول التكنولوجية، شركة فلسطين للتمويل العقاري، وشركة أوريون لصناعة الرقائق الالكترونية. كما شغل سابقاً رئاسة مجلس إدارة مجموعة واصل بالإضافة إلى عضويته السابقة في مجالس إدارة العديد من الشركات منها: اتحاد شركة أنظمة المعلومات الفلسطينية (بيتا)، وجمعية الرواد للشباب الفلسطيني، والمؤسسة المصرفية الفلسطينية، والشركة الفلسطينية للتأجير والتأجير التمويلي - بال ليس، شركة كول يو للاتصالات والإنترنت. كذلك يشغل حالياً عضوية منظمة الرؤساء الشباب العالمية، وجمعية الاقتصاديين الفلسطينية، بالإضافة إلى زمالته في معهد هنري كراون في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد معين ابراهيم البيطار

(عضو مستقل)

- تاريخ العضوية: 2025/6/18
- تاريخ الميلاد: 1952/7/23

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس في إدارة الأعمال.
- شهادة برنامج عضو معتمد مجلس إدارة وحوكمة.
- شهادة دورة إدارة استثمارات وأوراق مالية.
- شهادة دورة ضريبة الدخل للأفراد.
- الحضور والمشاركة في العديد من الندوات وورش العمل في بنوك سعودية وعالمية في سويسرا واليونان وهونج كونج ولندن وسنغافورة، وذلك في مواضيع الاستثمارات والخزينة والمشتقات المالية والتحوط المالي والخيارات المالية وتداول الأسهم.

الخبرات العملية:

- مدير الإدارة المالية لمجموعة شركة استرا في السعودية سابقًا.
- المدير المالي لشركة سلكي لاسلكي الوطنية للاتصالات السعودية سابقًا.
- المدير المالي لشركة الاتصالات الفلسطينية (بال تل) سابقًا.
- المراقب المالي لشركة الراشد للتجارة والمقاولات في السعودية سابقًا.
- مسؤول قسم التسويات المالية بالشركة الكويتية للتجارة الخارجية والمقاولات والاستثمار سابقًا.

السيد خالد وليد عنبتاوي

(عضو مستقل)

- تاريخ العضوية: 2025/6/18
- تاريخ الميلاد: 1974/11/7

العضوية في مجالس ادارات الشركات:

رئيس مجلس إدارة الشركة العالمية لما وراء البحار للتجارة العامة، وعضو مجلس إدارة شركة بديكو القابضة، وشركة أريحا لتطوير وإدارة وتشغيل المنطقة الزراعية الصناعية، بالإضافة إلى عضويته السابقة في مجالس إدارة العديد من الشركات ومنها: البنك الاسلامي العربي والبنك التجاري الفلسطيني.

لجان مجلس إدارة مصرف الصفا

لجان مجلس إدارة مصرف الصفا

أولاً: اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

أ.لجنة الترشيحات والمكافآت والحوافز

الرقم	اسم العضو	الصفة
.1	خالد محمود أبو دياك	رئيساً
.2	عصام "محمد فاروق" المهتدي	عضواً
.3	معين ابراهيم البيطار	عضواً

الصلاحيات والمسؤوليات

- الاشراف على سياسات الموارد البشرية بشكل عام.
- دراسة مدى أهلية جميع المرشحين لعضوية المجلس من المساهمين وأي مرشحين تقترح الإدارة اسماؤهم.
- تقديم توصيات للمجلس بين الحين والآخر حول التغيرات التي تعتقد اللجنة أنها ضرورية في هيكل الإدارة أو الاوصاف الوظيفية للمسؤولين الرئيسيين.
- مراجعة سياسة المكافآت والحوافز ورفعها للمجلس للموافقة عليها واعتمادها.
- التأكد من أن سياسة منح المكافآت والحوافز المعتمدة تأخذ بعين الاعتبار كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند تحديد المكافآت بحيث يتم الموازنة بين الأرباح المتحققة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الأنشطة والاعمال المصرفية.
- عقد الاجتماعات مع الإدارة التنفيذية والمستشارين المستقلين بحسب الحاجة.

ب. لجنة إدارة المخاطر والامتثال

الرقم	اسم العضو	الصفة
.1	خالد وليد عنبتاوي	رئيساً
.2	كمال غريب البكري	عضواً
.3	بهاء الدين محمد مصلح	عضواً

الصلاحيات والمسؤوليات

- تحديد المخاطر المصاحبة لمختلف أنشطة واعمال المصرف ووضع استراتيجية شاملة حالية ومستقبلية حول درجة تحمل المخاطر والحد منها والاشراف على تنفيذ الإدارة العليا لتلك الاستراتيجية.
- تقديم المشورة وتقديم التقارير اللازمة الى مجلس الإدارة حول الوضع الحالي والمستقبلي لشبهة المخاطر وثقافة المخاطر لدى المصرف.
- الاشراف على استراتيجيات رأس المال وإدارة السيولة واية مخاطر ذات علاقة بنشاطات واعمال المصرف للتأكد من انها متوافقة مع شهية المخاطر المعتمدة.
- الاشراف على تنفيذ الإدارة العليا لاطار شهية المخاطر.
- التأكد من وجود بيئة مناسبة لإدارة المخاطر في المصرف.
- تزويد المجلس بتقارير دورية حول المخاطر التي يواجهها او قد يتعرض لها المصرف، كما يتوجب عليها اطلاع المجلس بأية تغيرات جوهرية تطرأ على وضع المصرف ودون تأخير.
- وضع سياسات إدارة المخاطر في المصرف.

ج. لجنة المراجعة والتدقيق

الرقم	اسم العضو	الصفة
.1	معين ابراهيم البيطار	رئيساً
.2	بلال محمد ابو حجلة	عضواً
.3	بهاء الدين محمد مصلح	عضواً
.4	عصام "محمد فاروق" المهتدي	عضواً

الصلاحيات والمسؤوليات

- مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وأنظمة الحوكمة والعمليات والممارسات المحاسبية والمالية للمصرف.
- الاشراف على التزام المصرف بالمتطلبات القانونية والتنظيمية.
- التوصية إلى مجلس الإدارة بخصوص تعيين و/أو إنهاء عمل وأتعاب المدقق الخارجي وأي شروط تعاقدية أخرى تتعلق به، ليتم عرض ذلك في اجتماع الهيئة العامة العادي، وتقييم استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.
- مراجعة نطاق ونتائج التدقيق ومناقشتها مع المدقق الخارجي، بالاضافة إلى توضيح أية خلافات أو صعوبات مع الإدارة.
- مراجعة القوائم المالية المرحلية والسنوية للمصرف ومناقشتها مع الإدارة والمدقق الخارجي بالإضافة إلى الأحكام والتقديرات المتعلقة بها.
- تقديم التوصيات بخصوص اختيار وتعيين وإنهاء خدمة مدير التدقيق الداخلي والموازنة المخصصة لدائرة التدقيق الداخلي وضمان استقلالية الدائرة والمتابعة والإشراف على كافة أعمالهم وتقييم أداء مدير الدائرة سنوياً.

د. لجنة الحوكمة

الرقم	اسم العضو	الصفة
1.	خالد زهير عسيلي	رئيساً
2.	مراد معاوية طهبوب	عضواً – نائب الرئيس
3.	عبد الله ابراهيم الكيلاني	عضواً ممثلاً عن هيئة الرقابة الشرعية

الصلاحيات والمسؤوليات

- على تطبيق اطار سياسة الحوكمة في المصرف وذلك بالعمل مع الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق وهيئة الرقابة الشرعية.
- تزويد المجلس بتقارير دورية وتوصيات بما يشمل تقييم مدى الالتزام بدليل حوكمة المصارف.
- التواصل مع الإدارة التنفيذية العليا للتحقق من المحافظة على مستويات الالتزام بالقوانين السارية وتعليمات سلطة النقد.
- عقد الاجتماعات مع الإدارة التنفيذية والمستشارين بحسب الحاجة.

ثانياً: اللجان المتشكلة بقرار من مجلس الإدارة

أ. اللجنة التنفيذية (التمويل والإستثمار)

الرقم	اسم العضو	الصفة
.1	يزيد عدنان المفتي	رئيساً
.2	خالد محمود أبو دياك	عضواً
.3	خالد زهير عسيلي	عضواً

الصلاحيات والمسؤوليات

- اعتماد السياسات الخاصة بالتمويل للشركات والأفراد والإئتمان وبرامج التمويل المطروحة وأية تعديلات تتم عليها.
- اعتماد سياسة الإستثمار والخزينة وسياسة البنوك المراسلة وأية سياسات ذات علاقة بعمل دائرة الخزينة والاستثمار ومراجعة واعتماد أي تعديلات تتم عليها.
- الموافقة على الاستثمارات التي تفوق صلاحيات الإدارة التنفيذية وذلك بما يتوائم وجدول الصلاحيات الموافق عليه من مجلس الإدارة.
- الموافقة على التمويلات التي تفوق صلاحيات الإدارة التنفيذية وذلك بما يتوائم وجدول الصلاحيات الموافق عليه من مجلس الإدارة.
- دراسة والموافقة على برامج التمويل التي يتم إعدادها من قبل الإدارة التنفيذية قبل إطلاقها للعمل بها بشكل نهائي.
- وضع وتحديد استراتيجية عمل الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالتمويل.
- وضع مبادئ توجيهية للإستثمار والإشراف على الأنشطة الاستثمارية وفق توجهات مجلس الإدارة.

ب. لجنة المشتريات

الرقم	اسم العضو	الصفة
.1	خالد محمود أبو دياك	رئيساً
.2	مراد معاوية طهبوب	عضواً
.3	رشيد "محمد فايق" كخن	عضواً
الصلاحيات والمسؤوليات اعتماد طلبات المشتريات التي تتجاوز صلاحية الإدارة التنفيذية		

ج. لجنة التفرع

الرقم	اسم العضو	الصفة
.1	خالد محمود أبو دياك	رئيساً
.2	بلال محمد ابو حجلة	عضواً
.3	خالد وليد عنبتاوي	عضواً
الصلاحيات والمسؤوليات وضع خطط تفرع ممنهجة وقائمة على استيعاب حاجات ومتطلبات السوق بما يحقق الشمول المالي ورفع توصياتها إلى مجلس الإدارة بهذا الشأن.		

د. لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني

الرقم	اسم العضو	الصفة
.1	كمال غريب البكري	رئيساً
.2	خالد محمود أبو دياك	عضوا – نائب الرئيس
.3	مراد معاوية طهبوب	عضواً
.4	عصام "محمد فاروق" المهتدي	عضواً

الصلاحيات والمسؤوليات

- الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال المصرف.
- الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات ومخاطر الأمن السيبراني واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الإنحرافات.
- اعتماد الأهداف المتعلقة بالاستراتيجيات الخاصة بالأمن السيبراني وتكنولوجيا المعلومات واعتماد حوكمتها.
- اعتماد المستوى المقبول للمخاطر السيبرانية كجزء من تقبل المخاطر للمصرف والتأكد من أن المخاطر السيبرانية بشكل عام ضمن النطاق المقبول.
- الموافقة والإشراف على برنامج واستراتيجية وسياسات أمن المعلومات والأمن السيبراني والعمل على إدارة المخاطر السيبرانية.
- ضمان توافق وامتثال برنامج أمن المعلومات والأمن السيبراني مع السياسات والمعايير والإجراءات الصادرة بالخصوص.
- توفير كامل الدعم والمشاركة في عمليات تقييم المخاطر السيبرانية المقبولة، والاتجاهات المتغيرة للقطاعات المالية المتعلقة بالمخاطر والتهديدات السيبرانية ودعم أي مبادرة متعلقة بأمن المعلومات والأمن السيبراني.

اقرارات مجلس الإدارة

1. يقر المجلس بمسؤوليته عن اعداد ودقة وكفاية البيانات المالية والمعلومات الواردة في التقرير وعن توفير وكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في المصرف.
2. يقر المجلس حسب علمه واعتقاده بعدم وجود أية أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية المصرف خلال العام 2026.
3. يقر كل من أعضاء مجلس الإدارة بأنه لم يحصل خلال العام 2025 على أية منافع من خلال عمله في المصرف ولم يفصح عنها سواء كانت تلك المنافع مادية أو عينية وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به.

قرارات اجتماعي الهيئة العامة العادية وغير العادية للعام 2024

أولاً: نتائج اجتماع الهيئة العامة العادية للعام 2024 المنعقد بتاريخ 2025/6/18

الرقم	القرار
.1	مصادقة الهيئة العامة على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31
.2	مصادقة الهيئة العامة على تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31
.3	مصادقة الهيئة العامة على تقرير مدقق حسابات المصرف للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31
.4	مصادقة الهيئة العامة على البيانات المالية للمصرف للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31
.5	مصادقة الهيئة العامة على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة
.6	مصادقة الهيئة العامة على انتخاب السادة (ارنست ويونغ) كمدقق حسابات المصرف الخارجي للعام 2025 وتفويض مجلس الإدارة لتحديد اتعابهم
.7	انتخاب مجلس إدارة جديد

ثانياً: نتائج اجتماع الهيئة العامة غير العادية للعام 2024 المنعقد بتاريخ 2025/6/18

الرقم	القرار
.1	اعتماد الهيئة العامة سياسة منح المكافآت والبدلات والحوافز الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة
.2	اعتماد الهيئة العامة سياسة منح المكافآت والحوافز الخاصة بالموظفين والإدارة التنفيذية المعدلة

جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادية للعام 2025

الرقم	البند
.1	تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة العادية السابق
.2	سماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 ومناقشته واقراره وسماع الخطط المستقبلية للشركة
.3	سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 ومناقشته واقراره
.4	سماع تقرير مدقق حسابات المصرف للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 ومناقشته واقراره
.5	مناقشة البيانات المالية للمصرف للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والمصادقة عليها
.6	إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31
.7	انتخاب مدقق حسابات للمصرف للسنة المالية 2026 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه

ملكية أعضاء مجلس الإدارة كما في 2025/12/31

الإسم	الجنسية	المنصب	اسم الجهة التي يمثلها	عدد الأسهم	نسبة المساهمة	عدد الأسهم التي يملكها الشخص الممثل كشخص طبيعي	نسبة الأسهم
يزيد عدنان مصطفى المفتي	الأردنية	رئيس مجلس الإدارة	بنك القاهرة عمان	38,125,000.00	%59.76	1969	%0
كمال غريب عبد الرحيم بكري	الأردنية	عضو مجلس الإدارة	بنك القاهرة عمان			5	%0
خالد محمود عبد الله أبو دياك	الأردنية/ الفلسطينية	عضو مجلس الإدارة	بنك القاهرة عمان			1862	%0
عصام "محمد فاروق" رشدي المهتدي	الأردنية	عضو مجلس الإدارة	بنك القاهرة عمان			312	%0
بهاء الدين محمد علي مصلح	الفلسطينية	عضو مجلس الإدارة	المؤسسة المصرفية الفلسطينية	4,170,734	%6.53		
رشيد "محمد فايق" رشيد كخن	الفلسطينية	عضو مجلس الإدارة	جامعة النجاح الوطنية	1,055,919	%1.65		
بلال محمد عبد الرحيم ابو حجلة	الفلسطينية	عضو مجلس الإدارة	صندوق ادخار موظفي شركة المشروبات الوطنية/ صغار مساهمين	69,512	%0.10		
خالد زهير خالد العسيلي	الفلسطينية	نائب رئيس مجلس الإدارة	عضو مستقل	10,000	%0.01		
معين ابراهيم محمود بيطار	الفلسطينية	عضو مجلس الإدارة	عضو مستقل				
مراد معاويه فطين طهبوب	الفلسطينية	عضو مجلس الإدارة	شركة مسار العالمية للإستثمار	36,163	%0.06		
خالد وليد حيدر عنبتاوي	الفلسطينية	عضو مجلس الإدارة	عضو مستقل				

ملكية أقارب أعضاء مجلس الإدارة كما في 2025/12/31 (الأزواج والأبناء)

الإسم	الجنسية	القرابة	عدد الأسهم	نسبة الأسهم
كريم يزيد عدنان المفتي	الأردنية	ابن السيد يزيد المفتي- رئيس مجلس الإدارة	2	%0

المساهمون المسيطرون

الإسم	عدد الاسهم كما هو بتاريخ 2025/12/31	النسبة
شركة بنك القاهرة عمان	38,125,000	%59.76

كبار المساهمين الذين يملكون أكثر من 5% من رأس المال

الإسم	عدد الأسهم كما هو بتاريخ 2025/12/31	النسبة
شركة بنك القاهرة عمان	38,125,000	%59.76
المؤسسة المصرفية الفلسطينية	4,170,734	%6.53

عدد المساهمين	2,386 مساهـــــم
عدد الأسهـــــم	63,796,651 سهـم

نشاط التداول على سهم المصرف بالدولار الأمريكي حتى 2025/12/31

عدد الأسهم المتداولة	قيمة الأسهم المتداولة بالدولار	القيمة السوقية للأسهم بالدولار	عدد الصفقات المنفذة	أعلى سعر تداول	أدنى سعر تداول	سعر الإغلاق
1,708,284	991,009	44,657,655	386	0.83	0.51	0.70

كشف حضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات مجلس الإدارة

الرقم	الإسم	اسم الجهة التي يمثلها العضو	عدد اجتماعات مجلس الإدارة في 2025	عدد الإجتماعات التي حضرها العضو
1	السيد/ يزيد عدنان المفتي	بنك القاهرة عمان	6	6
2	السيد/ خالد زهير عسيلي *	عضو مستقل	6	4
3	السيد/ كمال غريب البكري	بنك القاهرة عمان	6	6
4	الدكتور/ خالد محمود أبو دياك	بنك القاهرة عمان	6	6
5	السيد/ عصام "محمد فاروق" المهتدي	بنك القاهرة عمان	6	6
6	السيد/ بهاء الدين محمد مصلح	المؤسسة المصرفية الفلسطينية	6	6
7	السيد/ رشيد "محمد فايق" كخن	جامعة النجاح الوطنية	6	6
8	السيد/ بلال محمد ابو حجلة	صندوق ادخار موظفي شركة المشروبات الوطنية/ صغار مساهمين	6	6
	السيد/ مراد معاويه طهبوب	شركة مسار العالمية للإستثمار	6	6
9	السيد/ معين ابراهيم بيطار *	عضو مستقل	6	4
11	السيد/ خالد وليد عنبتاوي *	عضو مستقل	6	4

*تم انتخاب السادة خالد عسيلي ومعين بيطار وخالد عنبتاوي كأعضاء مجلس الإدارة بتاريخ 2025/6/18

مكافآت ومصاريف أعضاء مجلس الإدارة عن عامي 2025 و2024:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
خالد محمود عبد الله أبو دياك	22,050	29,171
مراد معاوية فطين طهبوب	15,120	11,160
عصام "محمد فاروق" رشدي المهتدي	13,960	12,400
كمال غريب عبد الرحمن البكري	13,539	13,640
بهاء الدين محمد مصلح	12,600	13,691
بلال محمد عبد الرحيم أبو حجلة	11,730	13,754
يزيد عدنان مصطفى المفتي	10,710	10,540
رشيد "محمد فايق" رشيد الكخن	10,080	11,211
خالد زهير خالد العسيلي	8,100	-
معين ابراهيم محمود البيطار	8,100	-
خالد وليد حيدر عنبتاوي	8,100	-
نادر صالح احمد مصلح	7,160	18,973
محمد كمال إبراهيم حسونة	3,970	10,540
اياد نبيه يوسف درويش الحجي	3,680	9,920
	148,899	**155,000**

ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة العليا:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مصاريف أعضاء مجلس الإدارة	148,899	155,000
حصة الإدارة العليا من الرواتب والمصاريف المتعلقة بها	485,161	477,223
حصة الإدارة العليا من تعويض نهاية الخدمة	34,854	34,283

شكل وآلية إيصال المعلومات للمساهمين

هاتف: 97022941382+ فاكس: 97022957975+

البريد الالكتروني: investors.relations@safabank.ps

صندوق بريد: 1313

الموقع الالكتروني للمصرف: www.safabank.ps

افصاحات أخرى

تضارب المصالح

1. امتناع السيد مراد طهبوب عن التصويت على قرار تخفيض سقف تمويل المرابحات للسادة الشركة الفلسطينية للتأجير والتأجير التمويلي.
2. امتناع السيد خالد العسيلي عن التصويت على قرار تجديد سقف التمويل بصيغة الوكالة بالاستثمار للسادة شركة مطاحن القمح الذهبي.
3. امتناع السيد خالد عنبتاوي عن التصويت على قرار منح سقف تمويل مرابحات للسادة الشركة العالمية لما وراء البحار.
4. امتناع السادة يزيد المفتي ومراد طهبوب عن التصويت على قرار منح تمويل مرابحة للسادة شركة الاتصالات الفلسطينية.
5. امتناع السيد مراد طهبوب عن التصويت على قرار الموافقة الإدارية للسادة الشركة الفلسطينية للتأجير والتأجير التمويلي.
6. امتناع السيد خالد العسيلي عن التصويت على قرار منح تمويل إجارة منتهية بالتمليك لشركة بالم ريتيل اند ريل ستيت للخدمات التجارية والعقارية.

عقود وصفقات لأطراف ذوي الصلة

لا يوجد

الامتيازات

لا يوجد

قرارات ذات أثر مادي

لا يوجد أية قرارات من جهات قضائية او تشريعية ذات أثر مادي على المصرف.

الشركات التابعة للمصرف

لا يوجد أية شركات تابعة.

الإجراءات القانونية والقضايا

لا يوجد أية قضايا او اجراءات قانونية مرفوعة على المصرف أو لصالح المصرف باستثناء ما ورد البيانات المالية إيضاح رقم 43.

المخاطر

لا يوجد اي مخاطر محتملة سيكون لها تاثير مادي على السنة المالية القادمة يمكن أن تؤثر مادياً على المصرف.

اختلاف البيانات الختامية الأولية عن البيانات الختامية النهائية

لا يوجد اختلاف بين البيانات الأولية المفصح عنها سابقاً والنهائية.

أمور أخرى ذات أهمية

لا يوجد.

أسماء مدققي حسابات المصرف

ارنست ويونغ.

الإدارة العليا

بيان «محمد شكري» قاسم

المدير العام

تاريخ التعيين: 2024/05/08

حاصل على درجة الماجستير (EMBA) ماجستير تنفيذية في إدارة الاعمال من الجامعة الامريكية في بيروت وحاصل على درجة الدبلوم العالي في علم الحاسوب من المانيا. ولديه العديد من الدورات التدريبية والشهادات المهنية المتخصصة والمتنوعة في العمل المصرفي، ويمتلك خبرة مصرفية وادارية واسعة ومتعددة محليا واقليميا مارس العمل خلالها وشغل عدة مناصب عليا؛ حيث شغل منصب مدير عام للبنك الاسلامي الفلسطيني، ومدير عام بنك الاستقلال الفلسطيني.

سري ناجح مصري

مساعد المدير العام للأعمال المصرفية

تاريخ التعيين: 2020/02/16

حاصل على درجة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبة والإدارة من جامعة Bradford، ولديه خبرات محلية ودولية عديدة ومتنوعة شغل خلالها العديد من المناصب كنائب الرئيس الأول ومسؤول الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المحلية والخارجية في البنك العربي، وشغل قبل ذلك مسؤول اول للخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في البنك العربي المتحد في دولة الإمارات، وعمل ايضا كنائب رئيس تطوير الأعمال ورئيس محفظة الشركات الكبرى في بنك المشرق، اضافة الى عمله كمساعد نائب الرئيس ومدير العلاقات (للشركات) في بنك المشرق في دولة قطر.

باسم عبد السلام بواطنة

مدير الدائرة المالية وشؤون المساهمين

تاريخ التعيين: 2016/06/01

حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيرزيت، وشهادة محاسب قانوني إسلامي معتمد (CIPA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين، لديه 20 عاماً من الخبرات المتنوعة والواسعة في مجال البنوك الاسلامية، والتجارية، ومؤسسات الإقراض، وقطاع الشركات بالإضافة الى قدرته على المساهمة الفعالة في إعداد السياسات وإجراءات العمل والموازنات التقديرية.

24 عاماً من خبرته في البنوك الإسلامية والتجارية، يعمل حاليا مدير الدائرة المالية شؤون المساهمين لمصرف الصفا منذ عام 2016، كما عمل مديراً للدائرة المالية في البنك الإسلامي الفلسطيني لمدة 4 سنوات، ومدير للشؤون المالية والإدارية في المؤسسة المصرفية الفلسطينية لمدة عامين، بالإضافة الى 10 سنوات ما بين البنك العربي وبنك فلسطين الدولي.

بالإضافة الى خبرته المصرفية عمل خارج القطاع المصرفي كرئيسا للإدارة المالية (CFO) لمجموعة واصل ومجموعة شركات اوتو زون لمدة 5سنوات متواصلة.

صلاح الدين ناصر دراغمة

مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات ودعم النظم

تاريخ التعيين: 2016/07/03

حاصل على درجة البكالوريس في علم الحاسوب من جامعة اليرموك، عمل لدى بنك القاهرة عمان منذ العام 1993 وحتى العام 2016 وشغل عدة مناصب ضمن دوائر تكنولوجيا المعلومات وكان آخرها مدير دائرة الأنظمة المصرفية والتشغيل

شارك في إدارة مجموعة كبيرة من مشاريع تقنية المعلومات ولديه العديد من الدورات التدريبية والشهادات المهنية المتخصصة.

ابراهيم محمد أبو ريدة

مدير دائرة الائتمان

تاريخ التعيين: 2016/06/15

حاصل على درجة الماجستير في الرياضيات من الجامعة الأردنية ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيرزيت؛ لديه خبرة مصرفية متنوعة وخاصة في مجال التمويل بكافة قطاعاته وكذلك خبرة في إدارة الفروع تمتد الى 32 عاما 25 عاما منها في الصيرفة الاسلامية؛ حيث عمل كمدير لدوائر التمويل في البنك الإسلامي العربي ومدير للفرع الرئيسي ومديراً لدائرة مراقبة ومتابعة التمويل ومديراً لدائرة تطوير الأعمال، كما عمل في البنك التجاري الفلسطيني لمدة 7 سنوات في أقسام الفرع المختلفة ومسؤول أول في دائرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

التحق للعمل لدى مصرف الصفا منذ التأسيس في العام 2016 كمدير لدائرة التمويل وعمل لاحقا كمدير لدائرة تمويل الشركات ومدير دائرة الإتمان.

جهاد محمد عفانة

مدير دائرة العمليات المصرفية

تاريخ التعيين: 2016/06/15

حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد؛ بدأ العمل في البنك التجاري الفلسطيني عام 1996 ثم عمل كمدير دائرة رقابة الامتثال لدى البنك الاسلامي الفلسطيني؛ وشغل قبل ذلك وظيفة مدير دائرة العمليات المصرفية خلال الفترة آذار 2009 الى ايلول 2014 في نفس البنك، وعمل قبل ذلك كمدير فرع العيزرية في نفس البنك ولديه خبرات اخرى.

محمد صالح شويكي

مدير دائرة الشؤون الإدارية والهندسية

تاريخ التعيين: 2016/06/01

حاصل على درجة الماجستير في التخطيط الاستراتيجي وتجنيد الأموال من الجامعة العربية الامريكية والبكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة بيرزيت ولديه لقب أكاديمي بإدارة المشاريع من جامعة بيت لحم.

توزعت خبرته العملية خلال السنوات الماضيه في عدد من الشركات و المؤسسات المتنوعة، حيث بدأ مسيرته المهنية بين عامي 2005 و 2008 في شركة CCC في دولة قطر، وهي من كبرى شركات المقاولات على مستوى العالم. حيث عمل في مجال إدارة المشاريع الهندسية. وفي الفترة من 2008الى 2009 عمل كمشرف للابنيه في بنك القاهرة عمان.ثم انتقل بين عامي 2010و2014 للعمل في مؤسسة ANERA الدوليه داخل فلسطين. حيث تولى إدارة مشاريع البنى التحتية وفي الفترة ما بين 2014 و2016، التحق بشركة DAI الأمريكية، مساهما في تطوير قدرات القطاع الخاص الفلسطيني بالإضافة الى ذلك، قدم خدماته كمستشار هندسي لعدد من الشركات والبنوك لفترات مختلفة.

مصطفى تيسير حامد تميمي

مدير دائرة الخدمات المصرفية للأفراد

تاريخ التعيين: 2025/06/19

حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة ودرجة الماجيستير في إدارة الاعمال من جامعة بيرزيت وبدا مسيرته المهنية في البنك العربي لمدة تتجاوز 12 عاما اكتسب فيها العديد من الخبرات وشغل العديد من الوظائف و المهام اخرها مدير فرع، ثم انتقل للعمل لدى البنك الوطني و شغل اكثر من منصب اخرها مدير منطقة القدس لديهم.

ضحى صدقي رضا قناديلو

مدير دائرة المتابعة والتحصيل

تاريخ التعيين: 2017/05/21

حاصلة على درجة البكالوريوس في المحاسبة – فرعي مالية ومصرفية من جامعة النجاح الوطنية، حاصلة على شهادة مصرفي اسلامي معتمد (Certificate in Islamic Finance (IFQ من مؤسسة CISI (Chartered Institute For Securities & Investment) ولديها العديد من الدورات التدريبية والشهادات المهنية المتخصصة والمتنوعة في العمل المصرفي وإدارة الفروع. تمتلك خبرة 24 عاما في مجال الصيرفة الاسلامية تدرجت فيها بالعمل كموظفة في جميع اقسام البنك في بنك الاقصى الاسلامي وآخرها رئيس قسم الودائع لمدة 9 سنوات ثم عملت في البنك الاسلامي الفلسطيني لمدة 7 سنوات وشغلت منصب نائب مدير فرع المنتزة/نابلس الى ان التحقت بمصرف الصفا منذ2017 وعملت على تأسيس فرع نابلس ومكتب النجاح كمديرة لهما وحاليا تشغل منصب مدير دائرة المتابعة والتحصيل من 2020 ولغاية تاريخه.

علياء خلوصي شاهين

مدير دائرة المطلوبات والمبيعات المباشرة

تاريخ التعيين: 2016/07/07

حاصلة على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية تخصص حاسوب ودرجة الماجستير في إدارة الاعمال من جامعة النجاح الوطنية، شغلت السيدة علياء عدة وظائف منذ انضمامها للمصرف عام 2016 كان آخرها وظيفة مدير مكتب المدير العام، وشغلت قبل ذلك منصب مشرف العلاقات العامة لدى المصرف، وعملت قبل ذلك مع السيد المستشار المصرفي للجنة التأسيسية للمصرف، وقد عملت السيدة علياء كموظفة مشتريات لدى شركة العالمية للتامين، وعملت قبل ذلك وظيفة مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات وموظف دعم فني لدى المؤسسة العربية للتامين، وحاصلة على العديد من الدورات والشهادات المتخصصة.

عصام محمد الشاهد

مدير تمويل الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة

تاريخ التعيين: 2019/01/15

حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد، ومختص في مهارات التقييم الائتماني للشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإعداد السياسات الإئتمانية المصرفية.

لدية خبرة مصرفية لاكثر من 26 عام، حيث عمل لمدة 11 عاما في دائرة الائتمان التجاري والعقاري كمدير مساعد في دائرة الموافقات الائتمانية للشركات والتمويلات العقارية.

وعمل قبل ذلك و لمدة 3 سنوات لدى البنك العربي – الإدارة الاقليمية في دولة الامارات العربية المتحدة، في إدارة إئتمان الشركات والمؤسسات المالية Credit Dept. FI &. بالإضافة الى العمل لدى بنوك و مؤسسات مصرفية محلية، وحاصل على العديد من الدورات المتخصصة في مجال التقيم الائتماني.

معن عاصم دراغمة

مدير دائرة الموارد البشرية

تاريخ التعيين: 2023/02/12

حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة بيرزيت وبكالوريوس علم الحاسبات كلية المنصور الجامعية في العراق، وكان يعمل السيد معن بوظيفة مدير دائرة الموارد البشرية لدى بنك القدس خلال الفترة من 2014 وحتى 2020، وعمل قبل ذلك بوظيفة مسؤول دائرة شؤون الموظفين والتدريب لدى بنك القاهرة عمان في فلسطين خلال الفترة من 1996 وحتى 2014، وحاصل على العديد من الدورات التدريبية والشهادات المهنية من مؤسسات دولية في إدارة رأس المال البشري منها شهادة SPHRI.

محمد صلاح فواز بركات

مدير دائرة الخزينة والاستثمار

تاريخ التعيين: 2016/10/09

يمتلك خبرة تزيد عن 13 عاما من العمل في مجال المحاسبة، العمليات، الخزينة والاستثمار، بدأ مشواره العملي في البنك العربي - فلسطين ولمدة 6 سنوات شغل خلالها مناصب عدة ما بين دائرة العمليات ودائرة الخزينة، وعمل في مصرف الصفا منذ العام 2016 كمتداول رئيسي في دائرة الخزينة والاستثمار. يحمل السيد بركات شهادة الماجستير في إدارة الاعمال وشهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية من جامعة بيرزيت بمرتبة الشرف، بالإضافة الى حصوله على شهادة ACI Dealing وشهادة ACI Diploma CMP® بدرجة امتياز من الجمعية الدولية للمتداولين في الاسواق المالية (ACI Financial Markets Association). وقد شارك في العديد من المؤتمرات الاقليمية والدورات المتخصصة في مجالات الاستثمار، إدارة السيولة، الإدارة، التحليل الفني، والعملات الرقمية.

عوني حسني حمدان

مدير دائرة إدارة المخاطر

تاريخ التعيين: 2016/09/04

حاصل على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية تخصص مصارف الاسلامية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ويحمل درجة البكالوريوس في الاقتصاد والمحاسبة من جامعة النجاح الوطنية، عمل في سلطة النقد الفلسطينية - دائرة الرقابة والتفتيش منذ العام 2000 وحتى 2016/9، وهو حاصل على شهادة تنفيذية في المخاطر التشغيلية (CORE)، ومتخصص في إدارة المخاطر (CRSPC). وشهادة مصرفي إسلامي معتمد (CIP) وشهادة ISO 31000. والعديد من الدورات التدريبية في مختلف المجالات المصرفية والرقابية.

بشار اياس قطينة

مدير دائرة التدقيق الداخلي

تاريخ التعيين: 2016/09/18

حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الاعمال تخصص محاسبة من جامعة بيت لحم، وعلى عدد من الشهادات المهنية العالمية المتخصصة كشهادة مدقق داخلي معتمد (CIA) وشهادة مدقق حسابات قانوني (CPA) وشهادة مدقق أنظمة معلومات معتمد (CISA). قبل انضمامه الى أسرة المصرف في العام 2016 عمل في مجال التدقيق والخدمات الإستشارية مع كبرى شركات التدقيق والإستشارات المالية العالمية من ضمنها منصب مدير تدقيق لدى شركة Ernst & Young، تركزت خبراته في العديد من القطاعات وأهمها البنوك والمؤسسات المالية.

محمود حفظي عبد الحافظ

مدير دائرة الرقابة الشرعية

تاريخ التعيين: 2016/08/17

حاصل على شهادة الماجستير في التمويل الإسلامي بتقدير ممتاز من جامعة النجاح الوطنية، وبكالوريوس في الاقتصاد والمصارف الإسلامية من جامعة اليرموك/الأردن بتقدير ممتاز، عمل كمسؤول للرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي في بنوك إسلامية أخرى، وهو حاصل على شهادات دولية متعددة في الصيرفة الإسلامية والتدقيق والرقابة الشرعية من هيئات ومؤسسات دولية منها؛ شهادة CSAA من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية/ AAOIFI- البحرين، وشهادة CISSA المجلس العام للبنوك الاسلامية/ سيبافي- CIB، وشهادة المصرفي الإسلامي المعتمد من المعهد المالي الإسلامي الماليزي.

منار حامد ناصر

مراقب امتثال

تاريخ التعيين: 2022/03/06

حاصلة على درجة الماجستير في الاقتصاد والقانون في جامعة بير زيت ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد، قبل انضمامها الى المصرف، عملت لدى بنك الأردن منذ العام 2008؛ حيث عملت خلالها لدى دائرة الرقابة على الائتمان حوالي خمس سنوات ثم انتقلت الى دائرة الامتثال حيث عملت كضابط رقابة امتثال منذ العام 2014 حتى نهاية العام 2021؛ حيث شاركت في العديد من الدورات التدريبية المتنوعة في مختلف المجالات المصرفية والرقابية اضافة الى شهادة مهنية معتمدة في رقابة الامتثال (Certified Compliance Specialist) وشهادة الاختصاصي الإسلامي المعتمد في الحوكمة والامتثال(THE CERTIFIED ISLAMIC SPECIALIST IN GOVERNANCE AND COMPLIANCE) وشهادة خبير معتمد في جرائم الاحتيال CFC.

الهيكل التنظيمي

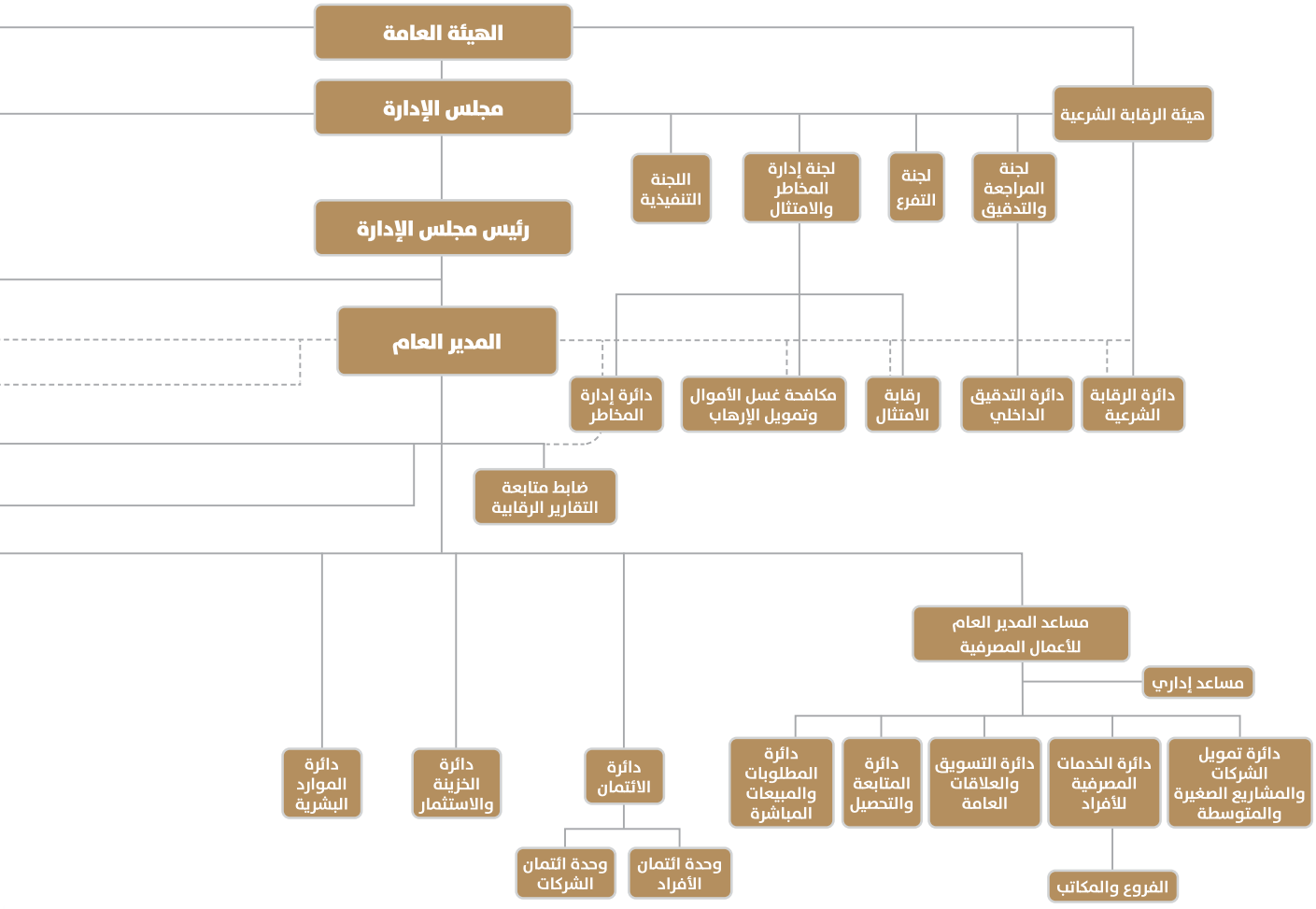
الهيئة العامة
مجلس الإدارة
هيئة الرقابة الشرعية
اللجنة التنفيذية
لجنة إدارة المخاطر والامتثال
لجنة التفرغ
لجنة المراجعة والتدقيق
رئيس مجلس الإدارة
المدير العام
دائرة إدارة المخاطر
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
رقابة الامتثال
دائرة التدقيق الداخلي
دائرة الرقابة الشرعية
ضابط متابعة التقارير الرقابية
مساعد المدير العام للأعمال المصرفية
مساعد إداري
دائرة الموارد البشرية
دائرة الخزينة والاستثمار
دائرة الائتمان
دائرة المطلوبات والمبيعات المباشرة
دائرة المتابعة والتحصيل
دائرة التسويق والعلاقات العامة
دائرة الخدمات المصرفية للأفراد
دائرة تمويل الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة
وحدة ائتمان الشركات
وحدة ائتمان الأفراد
الفروع والمكاتب

الهيكل التنظيمي العام

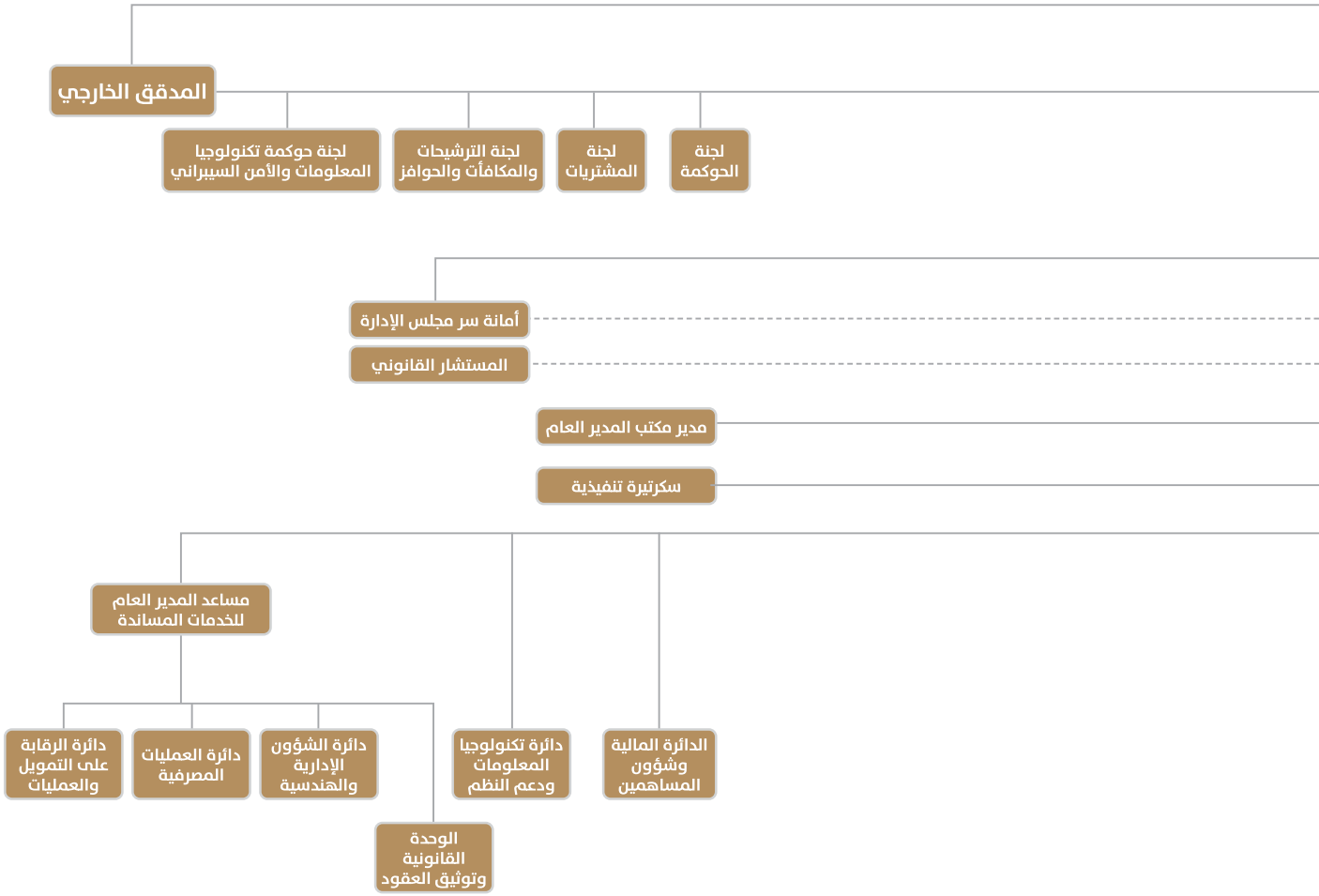

هيئة الرقابة الشرعية

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

د. عبد الله الكيلاني

يحمل الدكتور عبد الله الكيلاني درجة الأستاذية في الفقه والأصول وقد شغل العديد من المناصب الإدارية كعمادة معهد دراسات الإسلام في العالم المعاصر، ورئاسة قسم الفقه والأصول في الجامعة الأردنية ومساعد عميد كلية الشريعة في الجامعة الأردنية، وشغل العديد من المناصب الأكاديمية كعضوية هيئة تدريس في قسم الفقه وأصوله في الجامعة الأردنية، وعضوية هيئة تدريس في قسم الإقتصاد والمصارف الإسلامية في جامعة اليرموك، وعضو في مجلس أمناء المعهد الملكي للدراسات الدينية في الأردن، وعمل عضو هيئة تحرير في مجلة المعرفة الإسلامية، وخبيراً في مشروع معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية.

د. أيمن البدارين

أستاذ مشارك في الفقه وأصول الفقه، تقلد أعمالاً إدارية منها رئاسته لقسم الفقه والتشريع في كلية الشريعة، ورئاسته لبرنامج ماجستير القضاء الشرعي في جامعة الخليل، وهو عضو هيئة تدريس في برنامج دكتوراه الفقه وأصوله المشترك، وشارك في عضوية عدد كبير من اللجان، وله خبرة أكثر من (25) عاما في التدريس، وهو العضو التنفيذي لهيئة الرقابة الشرعية في مصرف الصفا، شارك في تأليف معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية في مجمع الفقه الإسلامي في جدة، له قرابة (50) مؤلفاً ما بين كتابٍ وبحثٍ منشورٍ، شارك في عدد كبير من المؤتمرات تنظيماً وحضوراً، أشرف وناقش قرابة (70) رسالة جامعية، قام بتنفيذ عدد من الدورات الاقتصادية والفقهية والأصولية والمنطقية والعقيدية، له العديد من البرامج الإذاعية والفضائية، مهتم بالتجديد والقضايا المعاصرة، والمعاملات المالية والبنوك الإسلامية، وهو ناشط اجتماعي على مواقع التواصل الاجتماعي واليوتيوب وخطيب وواعظ متبرع، ويكتب في الصحف والمجلات المحلية، وهو محكم شرعي معتمد.

د. سهيل الأحمد

أستاذ مشارك في الفقه المقارن وأصوله – حاصل على درجة العالمية الدكتوراه في الفقه المقارن من كلية الشريعة والقانون – جامعة الأزهر بالقاهرة- ودرجة الماجستير في الفقه وأصوله- كلية الدراسات العليا – الجامعة الأردنية - عمان- ودرجة البكالوريوس في الفقه والدراسات الإسلامية من كلية الشريعة – جامعة اليرموك- الأردن- شغل عميدًا لكلية الحقوق جامعة فلسطين الأهلية – ورئيسًا لقسم الدراسات الإسلامية في نفس الجامعة - ومقررًا للهيئة العليا للرقابة الشرعية – سلطة النقد الفلسطينية- وهيئة سوق رأس المال- وعضوًا في هيئات الفتوى- ورئيسًا لتحرير ومحررًا ومحكمًا لمجلات علمية محكمة متعددة - وله مؤلفات وبحوث متعددة منشورة في المجلات العلمية المحكمة محليًا ودوليًا في موضوعات الفقه الإسلامي وأصوله – وفقه المعاملات والفقه المعاصر- والفقه الإسلامي والقانون وغير ذلك.

لمحة عامة عن هيئة الرقابة الشرعية

هيئة الرقابة الشرعية هي جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين بالشريعة الاسلامية، ومن ذوي الخبرة بعمل المؤسسات المالية الإسلامية ولها أن تستعين بمختصين بأي مجال من مجالات العمل المصرفي الاسلامي، والهدف من وجودها هو توجيه النشاطات، ومراقبتها والاشراف عليها، والتأكد من مطابقتها لأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية قبل مباشرة المصرف بالقيام بهذه النشاطات وخلال تنفيذها ولدى الانتهاء منها، وتكون فتاوى الهيئة وقراراتها ملزمة للمصرف. تكون الهيئة مسؤولة أمام الله تعالى ثم أمام الجمعية العامة وكذلك مجلس الإدارة في حالة وجود قصور في مستوى الرقابة الشرعية بشرط قيام الإدارة التنفيذية بجميع مسؤولياتها المحددة في هذه اللائحة.

مهام الهيئة

- الرقابة على أعمال وأنشطة المصرف للتأكد من توافق أعماله وأحكام الشريعة الاسلامية، ومراجعة العمليات للتحقق من خلوها من أي محظور شرعي.
- تكوين وإبداء الرأي حول مدى التزام المصرف بأحكام الشريعة الاسلامية وتقديم التقارير الرقابية الشرعية الدورية لمجلس الإدارة والتقرير الرقابي الشرعي نصف السنوي والسنوي للهيئة العامة ونشر تقريرها، على أن يتضمن التقرير الأنشطة المخالفة للشريعة إن وجدت.
- التأكد من وجود نظام رقابي داخلي سليم يضمن تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية طبقاً لما تقره الهيئة، واعتماد البرنامج الرقابي الشرعي السنوي والذي يتضمن مراقبة كافة أنشطة المصرف وفق خطة محددة.
- اعتماد صيغ العقود اللازمة لأعمال وأنشطة المصرف والاتفاقيات والسياسات والمنتجات والمعاملات والقوائم المالية.
- اعتماد سياسة توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار، وتحديد أوجه الصرف وإجازة عمليات الصرف من صندوق المكاسب غير الشرعية.

مهام دائرة الرقابة الشرعية

- فحص وتقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعي الداخلي في المصرف.
- القيام بالتدقيق الشرعي الداخلي، والتثبت من شرعية التطبيق بالاطلاع على حالات انتقائية للمعاملات اليومية المختلفة لاعمال المصرف، للتأكد من التزام الإدارة بالفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة أثناء عملية التنفيذ من خلال

مواعيد دورية وزيارات ميدانية لمواقع العمل أو للمؤسسات التي يتعامل معها المصرف، ويتم تحديد موعد وطريقة المراجعة والتدقيق من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية للمصرف.

- حضور اجتماعات الهيئة وعرض الاستفسارات والتساؤلات في الامور الشرعية المتعلقة باعمال المصرف والتي ترد اليه من العملاء او من الادارات والموظفين، وتزويدهم بالاجابة عنها، وإعداد المحاضر الخاصة بذلك.
- تقديم التوجيه والإرشاد والتدريب لكافة موظفي المصرف فيما يتعلق بالأحكام الشرعية والفتاوى ذات العلاقة ويقوم باقتراح الندوات والبرامج التدريبية التي يجد حاجة لها من خلال احتكاكه بالجهاز العامل في المصرف وذلك بالتنسيق مع الإدارة المسؤولة عن التدريب.

صيغ التمويل الإسلامي

تتنوع صيغ التمويل التي يوفرها الإقتصاد الإسلامي والتي اعتمدها مصرف الصفا بما يلبي و يتلاءم مع المتطلبات المختلفة لأفراد المجتمع، فقد تكون بعض الصيغ التمويلية ملائمة لبعض الفئات أكثر من غيرها وهذه الصيغ تنقسم بطبيعتها إلى أقسام متعددة بالإستناد إلى طبيعة العلاقة بين المصرف الإسلامي وبين متعامله، ونذكر من هذه التقسيمات على سبيل المثال لا الحصر: عقود المشاركات التي تنطوي على مشاركة جميع أطراف العقد في نتيجة المشروع حسب قاعدة الغنم بالغرم أي أن الحق في الحصول على الربح (أو العائد) يكون بقدر تحمل المشقة (كالمخاطر أو الخسائر)، وينبثق عن هذا النوع من العقود أساليب وصيغ تمويل منها صيغة المشاركة بأنواعها المتعددة وصيغة المضاربة بنوعيها المطلقة والمقيدة. وهناك ما يعرف بعقود المعاوضات التي ينبثق عنها صيغة المرابحة للآمر بالشراء وصيغة السلم وصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي والإجارة بأنواعها، وجميع هذه الصيغ يتجلى فيها عامل المخاطرة بأشكال ومراحل مختلفة، وقد حرص مصرف الصفا على التحوط من هذه المخاطر بضوابط تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتلبي الغاية منها وتحمي حقوق المصرف وجميع أصحاب العلاقة.

المرابحة للامر بالشراء

أسلوب من أساليب التمويل المباشر بموجبه يطلب المتعامل من المصرف شراء سلعة أو بضاعة ويتعهد بشرائها من المصرف في حال قام المصرف بشرائها، وعليه يقوم المصرف بشراء هذه السلعة وتدخل في ملكيته وضمانه ومن ثم يبيعها للآمر بالشراء بالثمن الأول (التكلفة) مضافا إليها ربح معلوم.

الإجارة المنتهية بالتمليك

أسلوب من أساليب التمويل المباشر وفيها يتم تأجير أصل مملوك للمصرف لشخص ما للانتفاع به مقابل ايجار محدد يدفع على أقساط محددة المبالغ وفي هذا الأسلوب أيضاً قد يكون المصرف غير مالك للأصل فيقوم بشراء أصل من الأصول بناء على طلب المتعامل الذي سيقوم بإستئجاره لفترة محددة على أن يتملكها المتعامل في نهاية العقد.

الإستصناع والاستصناع الموازي

تعاقد المصرف بصفته صانعاً مع متعامله بصفته مستصنعاً على سلعة تحتاج إلى تصنيع بثمن محدد إلى أجل محدد، ومن ثم تعاقد المصرف بصفته مستصنعاً مع صانع /مقاول متخصص لاستصناع سلعة بنفس مواصفات السلعة المتعاقد عليها مع المتعامل مع عدم الربط بين العقدين وهو ما يعرف بالإستصناع الموازي.

تمويل المنافع

يعد من أحدث أساليب التمويل الإسلامية المستحدثة على مستوى العمل المصرفي الإسلامي حيث يعتمد هذا الأسلوب على قيام المصرف باستئجار خدمة بمواصفات محددة من مزودها ثم إعادة تأجيرها لأشخاص آخرين بأقساط ميسرة، وقد تقع الإجارة على خدمة محددة بعينها وقد تقع على خدمة غير معينة وإنما يتفق على مواصفات وشروط يتم ضبطها وتحديدها وهو ما يعرف بإجارة خدمة موصوفة في الذمة.

المضاربة

هي اتفاق بين طرفين يقدم أحدهما المال وهو المصرف ويقدم الآخر جهده وخبرته في الاتجار والعمل بهذا المال وهو المتعامل المضارب على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطان، وفي حال الخسارة يتحمل صاحب رأس المال الخسارة ويخسر الطرف الآخر جهده ما لم يكن هناك تقصير أو تعدِ أو إهمال من الأخير.

المشاركة

تعد من أساليب التمويل المباشر بحيث يشترك فيها المصرف والمتعامل بتقديم جزء»من رأس المال اللازم لتمويل مشروع معين ويتقاسم المصرف مع شريكه المتعامل صافي الأرباح المتحققة فعلا حسب النسبة الشائعة المتفق عليها ابتداءً في العقد، وفي حال كانت نتيجة الأعمال الخسارة فإن الخسائر توزع بين الشركاء كل حسب نسبة مشاركته في رأس مال المشروع. وتجدر الإشارة إلى أن للشركاء الحق في الإدارة، كما أن لبعض الشركاء الحق في التنازل عن الإدارة والاكتفاء بالشراكة المالية فقط.

الموارد البشرية

تقرير حول أعمال دائرة الموارد البشرية خلال العام 2025

تقديرًا للدور المحوري لرأس المال البشري في تعزيز أداء المصرف وتحقيق أهدافه الاستراتيجية، حرصت دائرة الموارد البشرية خلال عام 2025 على متابعة تطوير الكفاءات وتعزيز قدرات الموظفين بما يواكب التطورات المستمرة في بيئة العمل المصرفي. وقد أولى المصرف أهمية كبيرة لخلق بيئة عمل محفزة، تتيح للموظفين استثمار مهاراتهم بكفاءة، وتدعم روح الابتكار والالتزام، بما يسهم في تعزيز التنافسية وتحقيق النمو المستدام.

وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهها المصرف والشعب الفلسطيني خلال العام، وبخاصة تداعيات الحرب على غزة وما تبعها من تطورات في الضفة الغربية، تمكنت دائرة الموارد البشرية من تحقيق تقدم ملموس في مختلف مجالات الإدارة والتطوير.

كما تم العمل على اعتماد وتحديث السياسات والإجراءات بما يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية ومعايير الحوكمة المؤسسية، بهدف جذب الكفاءات والحفاظ عليها، وتوفير استقرار وظيفي يعزز من استدامة الخبرات داخل المصرف. وقد ركزت الدائرة أيضًا على تقديم حلول تدريبية مبتكرة ومرنة تضمن استمرارية التعلم والتطوير المهني للموظفين، سواء من خلال البرامج المحلية أو الدولية، بما يتيح لهم اكتساب المهارات اللازمة للتعامل مع التحديات المتغيرة والظروف الاستثنائية التي فرضتها الأحداث الإقليمية.

وعلى صعيد بناء قدرات الموظفين، واصلت دائرة الموارد البشرية تطوير برامج تدريبية متكاملة تستهدف تعزيز الأداء، وبناء الكفاءات القيادية، وترسيخ ثقافة التعلم المستمر. وقد تم تصميم هذه البرامج بما يتوافق مع أهداف المصرف الاستراتيجية، لضمان تطوير جيل جديد من القادة المؤهلين، ورفع مستويات الإنتاجية، وتعزيز ثقافة الإنجاز والتميز المؤسسي.

وخلال عام 2025، بلغ عدد موظفي المصرف 191 موظفًا موزعين بين الإدارة العامة والفروع، ويقدم التقرير فيما يلي توزيعهم حسب المؤهلات العلمية والنوع الاجتماعي، إضافة إلى عرض مفصل للبرامج التدريبية والدورات وورش العمل التي تم تنفيذها لدعم الموظفين وتطوير مهاراتهم بما يحقق أهداف المصرف ويعزز مكانته التنافسية.

كما ويوزع الموظفون حسب مؤهلاتهم العلمية على النحو التالي:

ويصنف موظفو المصرف حسب النوع الإجتماعي كما هو موضح في الجدول التالي:

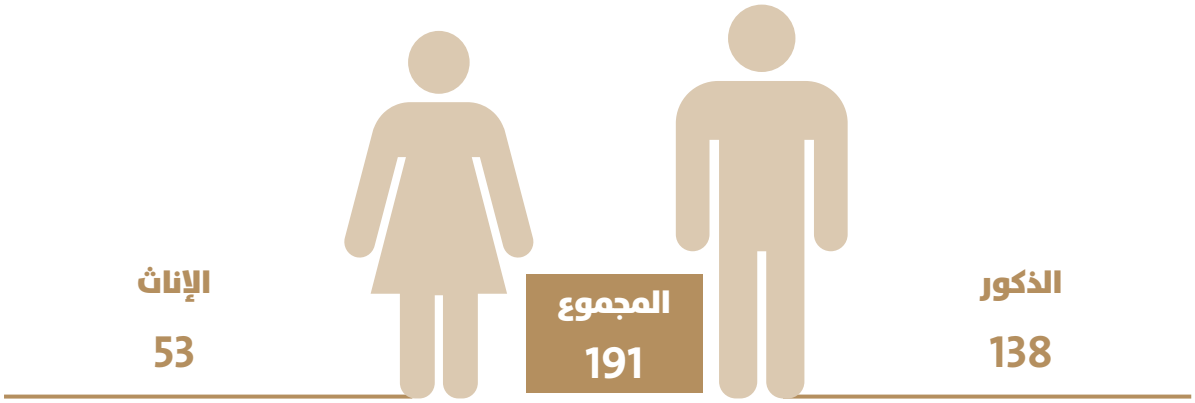

التدريب والتطوير خلال العام 2025

يوفر المصرف بيئة مثالية لدعم الموظفين وتشجيعهم على التطور المهني والشخصي، حيث يولي أهمية كبيرة لتدريب وتطوير موظفيه، ويشجعهم على المشاركة المستمرة في البرامج التدريبية والورشات والمؤتمرات والفعاليات لاكتساب المعارف والمهارات والخبرات التي تسهم في تحسين الأداء الفعال.

وعلى مدار العام 2025، واجهنا تحديات غير مسبوقة بسبب الحرب على غزة والأحداث التي تبعتها في الضفة الغربية، والتي أثرت بشكل كبير على حياة شعبنا وظروف العمل اليومية. فقد كان من الصعب التنقل بين المدن والمحافظات الفلسطينية، كما تأثرت بعض الأنشطة والبرامج التدريبية بسبب صعوبة الوصول إلى مواقعها أو إلغاء بعضها نتيجة الأوضاع الراهنة.

ورغم هذه الظروف الصعبة، سعت دائرة الموارد البشرية بكل جهد إلى إيجاد بدائل وأدوات ووسائل لتلبية احتياجات التدريب والتطوير، وذلك من خلال المشاركة في البرامج التدريبية المحلية والدولية التي تركز على تمكين الموظفين من أداء مهامهم بفعالية، وتزويدهم بكل ما هو مستجد في مجال المصارف وتعليمات الجهات الرقابية. كما تم تنفيذ العديد من الأنشطة والبرامج والدورات التي ساعدت في تعزيز المهارات وتقديم الدعم المستمر للموظفين، في سبيل تحقيق أهداف المصرف وتحسين مستوى الأداء في ظل الظروف الصعبة التي نمر بها.

أولاً: دورات وورشات عمل خارجية وداخلية

صممت هذه الورشات بهدف تزويد الموظفين بمجموعة متكاملة من المهارات والمعارف اللازمة لتمكينهم من أداء مهامهم بما ينسجم مع متطلبات وإجراءات العمل والمتطلبات الرقابية المستجدة؛ وتم تنفيذ ورشات العمل خارج المصرف وداخله، تركزت هذه الورشات حول المجالات التالية:

ورشات عمل خارجية

القيادة النسائية والتنوع المؤسسي	مؤتمرات وندوات وورش عمل	4
تضمين الاعاقة وايتيكيت التعامل مع الاشخاص ذوي الاعاقة	مؤتمرات وندوات وورش عمل	4
كيفية تطوير المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجات النساء	مؤتمرات وندوات وورش عمل	3
ورشات متخصصة بمخاطر التكنولوجيا تعميم 2025/97	مؤتمرات وندوات وورش عمل	2
الجرائم الالكترونية وأساليب الاحتيال عبر الانترنت	مؤتمرات وندوات وورش عمل	2
منتدى آفاق الذكاء الاصطناعي:	مؤتمرات وندوات وورش عمل	1
The future of entrepreneurship workshop	مؤتمرات وندوات وورش عمل	2
العمل التعاوني	مؤتمرات وندوات وورش عمل	1
إدارة المشاريع المعززة بالذكاء الاصطناعي	مؤتمرات وندوات وورش عمل	12
ربط نتائج التحليل المالي بتقدير الاحتياجات التمويلية للشركات	مؤتمرات وندوات وورش عمل	3
التغير المناخي والقطاع المالي	مؤتمرات وندوات وورش عمل	2
الاحتيال المالي الالكتروني واجراءات الحد منه	مؤتمرات وندوات وورش عمل	3
تدريب القيادة وبناء فرق العمل	مؤتمرات وندوات وورش عمل	38
التحولات الرقمية واثرها على البنوك الاسلامية وارشادات التكيف	مؤتمرات وندوات وورش عمل	1

ورشات عمل داخلية:

تمت الترتيب لعقد العديد من ورشات العمل الداخلية وهي كالتالي:

تدريب آلية فتح الحسابات وأنواعها / قسم الحسابات	مؤتمرات وندوات وورش عمل	5
I BURAQ BULK	مؤتمرات وندوات وورش عمل	10
بورتال المحفظة	مؤتمرات وندوات وورش عمل	3
اطلاق التطبيق البنكي للشركات	مؤتمرات وندوات وورش عمل	10
Debit system training in UAT	مؤتمرات وندوات وورش عمل	42
الية الرد على تقارير التدقيق	مؤتمرات وندوات وورش عمل	24
تدريب شامل في مجال أمن المعلومات والأمن السيبراني	مؤتمرات وندوات وورش عمل	155
تدريب نظام المقاصة الجديد	مؤتمرات وندوات وورش عمل	30
سياسة رقابة الامتثال وسياسة دق ناقوس الخطر والنزاهة والشفافية وتجنب تعارض المصالح.	مؤتمرات وندوات وورش عمل	69
اليات التعامل مع شكاوى العملاء	مؤتمرات وندوات وورش عمل	25
سياسة الفاتكا "2"	مؤتمرات وندوات وورش عمل	41
مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب	مؤتمرات وندوات وورش عمل	55
التكييف الشرعي للمنتجات الاسلامية	مؤتمرات وندوات وورش عمل	13
تدريب موظفي مؤسسة الزيتونة للتمويل على برنامج التورق	مؤتمرات وندوات وورش عمل	7

مجال التدريب	العدد	عدد المستفيدين
ورشات عمل خارجية	14	78
ورشات عمل داخلية	15	489
المجموع	29	567

ثانيا: دورات تدريبية محلية

تم تنفيذ مثل هذه الدورات محلياً (خارج المصرف) في مراكز وجهات معتمدة مثل المعهد المصرفي الفلسطيني ومعهد EXPERT، والمؤسسة العربية الاوروبية للتدريب، ومؤسسة الجهود المشتركة، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات الاسلامية، واكاديمية يونيفرس للتدريب، والعديد من المراكز التدريبية، شملت 20 برنامج تدريبي استفاد منها 34 موظف في الإدارة والفروع وتوزعت هذه الدورات والبرامج التدريبية كما يتضح في الجدول أدناه:

كشف التزييف و التزوير	Banking General Training	خارجي	2
اختصاصي تطوير المنتجات المالية الاسلامية	تدريب مصرفي اسلامي	خارجي	1
مؤسسة امنة: الممارسات الفضلى لأمن المؤسسات	SECURITY	خارجي	3
دبلوم التأهيل المصرفي	Banking General Training	خارجي	5
إدارة مخاطر المشتريات	المشتريات واللوازم	خارجي	1
الشيكات و نظام التقاص	Banking General Training	خارجي	1
السكرتاريا التنفيذية – إدارة المكاتب باحترافية	Secretary	خارجي	1
التميز في خدمة العملاء و تقنية المحافظة علبهم	Banking General Training	خارجي	1
"INE fundamentals subscription "EJPT	Cybersecurity	خارجي	1
رسائل سويفت حسب المعيار العالمي ISO20022	Banking General Training	خارجي	2

Oracle DBA2	Information (Technology (IT	خارجي	1
انظمة العقوبات الدولية والحظر	AML & Compliance & Risk	خارجي	2
مقررات لجنة بازل 1-4	AML & Compliance & Risk	خارجي	2
إدارة الموارد البشرية والتدريب القائمة على النتائج	موارد بشرية وتدريب	خارجي	1
مجال التدريب	**العدد**	**عدد المستفيدين**	
دورات تدريبية خارج المصرف	**14**	**24**	

ثالثاً: الندوات والمؤتمرات:

احتفالية تكريم الحاصلين على برامج الزمالة المهنية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والاسلامية ايوفي، نظمتها هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الاسلامية "AAOIFI"، حيث شارك بها مشرف الرقابة المالية لدى دائرة المحاسبة، وتم عقدها في مملكة البحرين.

رابعاً: الشهادات المهنية والمعتمدة:

CRS /اختصاصي معتمد في المخاطر حصل عليها ضابط مخاطر التشغيل في دائرة المخاطر.
ACI Diploma, Exam Preparation Course حصل عليها متداول الخزينة و ضابط مخاطر السوق.
شهادة المدير المصرفي الاسلامي المعتمد حصل عليها كل من مدير دائرة تمويل الافراد، مدير فرع بيت لحم، ومشرف اجراءات العمل.
شهادة المدرب المعتمد TOTحصل عليها مشرف الموارد البشرية.
شهادة اختصاصي معتمد في مكافحة غسل الاموال CAMS حصل عليها كل من المدقق الداخلي وضابط مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب. Certified in Financial Crime and Fraud Prevention/ CFC حصل عليها كل من مراقب الامتثال، ونائب مدير مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
شهادة مدقق داخلي معتمد CIA حصل عليها المدقق الداخلي الرئيسي.

سياسة واستراتيجيات ومخاطر الإستثمار

ان الانشطة الممارسة من قبل دائرة الخزينة والإستثمار تعتبر من الانشطة المهمة في تحقيق اهداف المصرف سواءً كانت ربحية او مرتبطة بالحصة السوقية اضافة الى المساهمة الرئيسية في إدارة العديد من المخاطر، واهمها مخاطر السوق، والسيولة. وتأتي اهمية وجود سياسة لدائرة الخزينة والاستثمار لتضع الاستراتيجيات والحدود والضوابط والادوار والمسؤوليات لإدارة هذه الانشطة وتحجيم المخاطر المرتبطة بها.

الهدف من السياسة:

- إدارة الاستثمارات لتحقيق العوائد المرجوة ضمن معايير المخاطر المقبولة.
- الامتثال للتعليمات والتشريعات السائدة.
- إدارة وتحجيم المخاطر الرئيسية التي تخص أعمال الخزينة بهدف ضبط هذه المخاطر والإبقاء عليها ضمن الحدود المقبولة والمحددة من قبل مجلس الإدارة.

مسؤوليات دائرة الخزينة والإستثمار:

- إدارة وتنفيذ كافة عمليات التعامل بالعملة الاجنبية وتوظيف فائض الاموال والودائع لحساب المصرف ونيابة عن عملائه ضمن السياسات المقبولة وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- إدارة وتنفيذ كافة عمليات الاستثمار.
- إدارة السيولة بكفاءة وضمن الحدود المقررة.
- بيع وشراء العملات الاجنبية الانية (topS)، مقايضة (pawS) لتغطية مراكز المصرف ضمن السياسات المقبولة.
- متابعة مراكز العملات المختلفة والأرصدة لدى المراسلين والقيام بتغطية الارصدة.
- متابعة الاخبار الاقتصادية المحلية والخارجية للتحوط ضد اية تطورات قد تحدث فيما يخص مراكز المصرف المالية.
- اعداد نشرات الاسعار والعوائد لجميع العملات.
- عضوية لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات OCLA والإستخدام الأمثل لمصادر الأموال.
- إدارة الاحتياطي لدى سلطة النقد الفلسطينية.

الاستثمارات الرئيسية للمصرف:

- صكوك اسلامية
- ودائع استثمارية

وان من اولويات دائرة الخزينة والاستثمار الحفاظ على مخاطر سوق ومخاطر ائتمان منخفضة وسيولة عالية من خلال تنويع مصادر الاموال واستثمار الفائض بتوظيفات محافظة ومدروسة المخاطر

المخاطر التي يتعرض لها المصرف وسياسة المصرف في مواجهة هذه المخاطر

يعتمد المصرف في إدارة مخاطره المصرفية والشرعية على نهج منظم لتحديد وتقييم وترتيب الأولويات والتخفيف من المخاطر المحتملة التي يمكن أن تعيق تحقيق الأهداف التنظيمية والاستراتيجية. والذي يحتوي على عملية جوهرية مستمرة لتقييم التهديدات والفرص المحتملة، وبالتالي اتخاذ قرارات مستنيرة، وتخصيص

الموارد، والتخطيط الاستراتيجي المبني على سياسات محكمة ومعتمدة من مجلس الإدارة تقوم على تحديد الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات والمتمثلة بمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، بالإضافة إلى الإدارة العليا وعدد من اللجان التنفيذية المنبثقة عنها، كما تعتبر مختلف الوحدات التنظيمية مسؤولة مسؤولية مباشرة عن تحديد المخاطر المتعلقة بالعمليات المصرفية والالتزام بالضوابط الرقابية ومراقبة استمرارية فعاليتها.

يسير الإطار العام لإدارة المخاطر لدى المصرف وفق منهجية وأسس رئيسية متوافقة مع الإطار التشريعي والتنظيمي السائد في فلسطين وكافة القوانين والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، و منسجمة مع المعايير العالمية والذي أثمر عنه وجود بيئة متكاملة من سياسات وإجراءات المصرف الداخلية و ضوابط وآليات مراقبة و توظيفها لحماية أنشطة المصرف وطبيعة عملياته المقرة من مجلس الإدارة والكفيلة بالوصول للأهداف المصرف الاستراتيجية.

يتم تطبيق عملية إدارة المخاطر وتطوير إستراتيجيات لإدارتها على النطاق الكامل للمصرف أي على جميع الأنشطة التي تدعم منتجات وخدمات المصرف عن طريق حلقة أنشطة وهي التعرف، القياس، تقييم ،رصد، تجنب، تقليل او تحويل هذه المخاطر، سواء المخاطر المالية أو غير المالية، إضافة إلى تقييم وإدارة المخاطر الشرعية وضمان تطبيق معايير الشريعة الاسلامية وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية، بشكل ممنهج وعملي لتقييم آثار تعطيل أنشطة وخدمات وعمليات المصرف، وتحديد أولويات الاستمرارية وكيفية التعافي والأهداف والغايات حسب بناء على الإطار العام لإدارة المخاطر، وتتمثل مجموعة المبادئ والأسس بما يلي:

مسؤولية مجلس الإدارة

- اعتماد السياسات والاستراتيجيات والإطار العام لإدارة المخاطر.
- ضمان وجود إطار فعال لإختبارات الأوضاع الضاغطة بالإضافة إلى اعتماد الفرضيات الخاصة بها.
- اعتماد الحدود المقبولة للمخاطر والانحرافات المسموحة عنها.

مسؤولية لجنة إدارة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة.

- وضع السياسات واستراتيجيات وإجراءات إدارة المخاطر لدى المصرف ومن ضمنها حدود المخاطر المقبولة.
- مراجعة التقارير الصادرة عن دائرة إدارة المخاطر ورفع تقارير للمجلس بالخصوص.
- مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالمصرف.

- تطوير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وتحليل المتطلبات الحالية والمستقبلية لرأس المال وبما يتناسب وهيكل مخاطر المصرف والخطط الاستراتيجية الخاصة به.
- ضمان وجود أنظمة جيدة لتقييم أنواع المخاطر التى يواجهها المصرف وتطوير الأنظمة لربط هذه المخاطر بمستوى رأس المال المطلوب لتغطيتها.

مسؤولية إدارة المخاطر

- رفع التقارير دورية ومنظومة المخاطر إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال.
- مراجعة دورية للسياسات واستراتيجيات وإجراءات إدارة المخاطر لدى المصرف ومن ضمنها حدود المخاطر المقبولة.
- مراقبة التزام مختلف دوائر المصرف لحدود المخاطر المقبولة للتأكد من أن هذه المخاطر ضمن الحدود المقبولة (Risk Appetite, Risk Tolerance).
- تحليل جميع أنواع المخاطر بالإضافة إلى تطوير منهجيات القياس لكل نوع من أنواع هذه المخاطر.
- تقييم أنواع المخاطر التى يواجهها المصرف وتطوير إجراءات العمل ذات العلاقة.
- إدارة وتطبيق عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال PAACI لدى المصرف بطريقة كافية وشاملة.
- تنفيذ اختبارات الأوضاع الضاغطة ضمن السياسات والمنهجيات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
- تطبيق وتنفيذ تعليمات سلطة النقد الفلسطينية المرتبطة بإدارة المخاطر.

هذا ويتعرض المصرف لمجموعة من المخاطر الرئيسية التالية:

مخاطر التمويل

هي المخاطر التي قد تنجم عن عدم التزام أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف مما يؤدي إلى حدوث خسائر.

يعمل المصرف على إدارة مخاطر التمويل من خلال تطبيق وتحديث السياسات المختلفة التي تحدد وتعالج كافة جوانب منح ومتابعة التمويل بالإضافة إلى تحديد سقوف لمبالغ التمويلات الممنوحة للعملاء ومجموع التمويلات الممنوحة لكل قطاع وكل منطقة جغرافية.

مخاطر السوق والسيولة

وهي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار السوق مثل أسعار العوائد، أسعار صرف العملات وأسعار الأسهم، وكذلك عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته دون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر.

يتم قياس مخاطر السوق والسيولة والرقابة عليها بعدة أساليب منها تحليل الحساسية واختبار الأوضاع الضاغطة Stress Testing إضافة إلى حدود وقف سقف الخسائر، فضلاً عن متابعة نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) ونسبة التمويلات الى الودائع (LTD) ونسب السيولة النقدية والقانونية.

للوقاية من هذه المخاطر تقوم إدارة المصرف ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بإدارة مخاطر السيولة عن طريق تنويع مصادر التمويل وعدم تركزها ومراقبة فجوات اجال الاستحقاق كما يتم وضع الخطط لتوفير سيولة في الحالات الطارئة.

مخاطر التشغيل

وهي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق الإجراءات الداخلية، الموظفين، الأنظمة الداخلية أو تلك التي قد تنشأ نتيجة أحداث خارجية.

حيث أن البيئة الداخلية هي من أهم الأدوات المستخدمة في إدارة هذا النوع من المخاطر، فإن إدارة المصرف أولت اهتماماً كبيراً في التطوير المستمر للبيئة الرقابية على كافة أنشطة وعمليات المصرف حيث تم اعتماد سياسة مخاطر التشغيل لتغطي كافة دوائر المصرف وفروعه.

إدارة استمرارية العمل

يعمل المصرف على بناء وفحص خطط استمرارية العمل بشكل مستمر لضمان استمرار أعماله في خدمة مصالح العملاء في حالات الطوارئ واستعادتها بشكل طبيعي في الوقت المناسب وذلك بغرض التقليل من مستوى المخاطر التشغيلية والمالية والقانونية والسمعة وغيرها من التأثيرات الجوهرية الناجمة عن تعطل الأعمال وحالات الطوارئ بهدف استمرارية كسب ثقة الجمهور وتجنيب المصرف تحمل أية خسائر محتملة لهذا التوقف أو الانقطاع وفق متطلبات سلطة النقد الفلسطينية ذات العلاقة.

ويتم فحص خطط الأزمات وإدارة استمرارية العمل من خلال فحوصات دورية تعتمد على سيناريوهات متعددة تقيس مدى جهوزية الأنظمة البنكية في مختلف المواقع (الأصيلة والبديلة) لضمان استمرار العمل وعدم حدوث أي انقطاع بما يشمل سرعة الاستجابة للحوادث لاحتوائها ومنع توقف الأعمال لفترات غير مقبولة.

مخاطر أمن المعلومات

تشمل مخاطر أمن المعلومات أي محاولة لتدمير أو كشف أو تعديل أو تعطيل أو سرقة أو النفاذ غير المشروع لأصول معلومات المصرف. تعمل دائرة إدارة المخاطر، من خلال وحدة مخاطر أمن المعلومات وإدارة استمرارية العمل، على توفير أعلى مستويات متطلبات أمن المعلومات وفق أفضل الممارسات العالمية والمعايير الدولية، وبالتنسيق مع الوحدات التنظيمية المختصة، للتحوط والحد من المخاطر المحتملة على الأصول المعلوماتية للمصرف، مع أولوية حماية أصول وأنظمة المصرف.

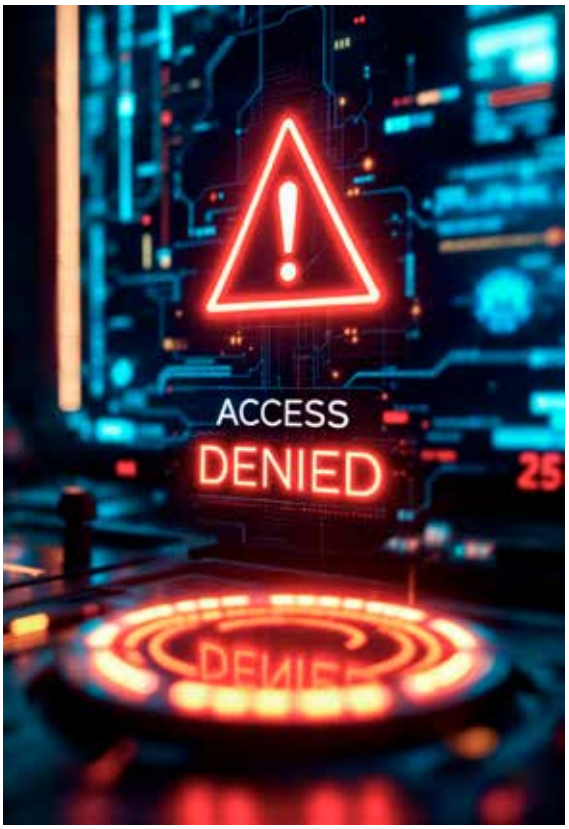

كما توفر الدائرة التدريب الملائم لكافة طاقم العمل، بما يسهم في الحفاظ على سرية وسلامة المعلومات وإتاحتها وفق أفضل الممارسات الدولية. من الأهداف الرئيسية لقسم إدارة مخاطر أمن المعلومات:

- حماية بيانات العملاء من الوصول أو الاستخدام غير المصرح به، والذي قد يتسبب في أضرار أو إزعاج كبير، مع مراقبة الثغرات الأمنية في الشبكات والأنظمة.
- اعداد سياسة و برامج أمن المعلومات، وتطبيقها ومراجعتها لجميع العمليات والبنى التحتية، ولكافة الأنظمة الحرجة والبيانات الحساسة، بما يتكامل مع الإطار العام لإدارة مخاطر تقنية المعلومات، وأنظمة حماية نظم التشغيل والبرامج والتطبيقات وقواعد البيانات والولوج إلى الأنظمة.
- تقييم مدى كفاية وكفاءة سياسات وبرامج أمن المعلومات لدى المصرف، ومراقبة مستوى المخاطر، مع مراجعة فعالية الضوابط الأمنية المعتمدة.
- الاحتفاظ بسجل شامل ومحدث خاص بالمخاطر، متوافق مع سجل مخاطر تقنية المعلومات وأمن المعلومات.
- توفير ضوابط الاستجابة للحوادث الطارئة، وإجراءات التعافي منها، بما يشمل استمرارية الأعمال واختبار جاهزية الموقع البديل، مع اختبار مكونات بيئة تقنية المعلومات والاتصالات المتعلقة بذلك.
- تقديم النصح والإرشاد والتوعية للمصرف وجميع وحداته التنظيمية وعملائه حول القوانين واللوائح والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية والتشريعية في مجال أمن المعلومات، وأية تعديلات تطرأ عليها، بالإضافة إلى المستجدات المتعلقة بمخاطر تقنية المعلومات.
- رفع تقارير دورية بشأن مخاطر أمن المعلومات إلى مجلس الإدارة من خلال اللجان المنبثقة عنه.
- رفع تقارير دورية بشأن مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني للسادة مجلس الإدارة من خلال اللجان المنبثقة عنه.

مخاطر العمل المصرفي الإسلامي

أولاً : مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وما ينتج عن ذلك من آثار سلبية تؤدي إلى تجنب الأرباح الناتجة عن العمليات التي وقعت فيها هذه المخالفات وربما الإضرار بسمعة المصرف.

ثانياً: مخاطر عقود المعاملات الإسلامية المتمثل باستخدام المصرف لعقود المعاوضات التي تقتضي تحمل المصرف مخاطر تملك الأعيان والمنافع، وكذلك عقود المشاركات وما ينطوي على هذه العقود من مخاطر يتعرض لها المصرف في الربح والخسارة للمشاريع الممولة.

التمويل المستدام

يؤمن مصرف الصفا بأن التمويل المستدام يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة في فلسطين، ونسعى من خلال سياساتنا وممارساتنا إلى دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في كافة عملياتنا المصرفية وبما يحقق توصيات لجنة بازل وإرشادات TCFD، ومعايير الاستدامة الدولية، مع التركيز على دعم المشاريع الخضراء والتمويل المستدام.

نلتزم ببناء شراكات مجتمعية وبيئية مستدامة تسهم في تحسين جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية.

من خلال هذا النهج، يطمح مصرف الصفا ليكون شريكاً فاعلاً في رفع معدلات التمويل المستدام الممنوحة في فلسطين بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة العالمية من خلال:

1. التزام مجلس الإدارة والإدارة العليا في المصرف بمبدأ التمويل المستدام.
2. دمج المخاطر المناخية في إطار إدارة المخاطر الشامل.
3. تحديد وقياس ومراقبة وإبلاغ هذه المخاطر.
4. تطوير قدرات داخلية لبناء النماذج القادرة على التحليل والتلبيغ والمراقبة وتدريب الكوادر في المصرف لتلبية ذلك.

رقابة الامتثال

حرصاً من مجلس إدارة المصرف وانسجاماً مع متطلبات وتعليمات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة في فلسطين تقوم دائرة رقابة الامتثال بواجباتها وفق ما هو مقر بالقوانين والتعليمات الرقابية، وتعتبر وظيفة الامتثال من الوظائف المستقلة وفق الهيكل التنظيمي وذلك من حيث ارتباطها مع لجنة المراجعة والتدقيق والإمتثال

المنبثقة عن مجلس الإدارة كما أن مهامها يعتمد على تحديد وتقييم مخاطر عدم الامتثال للقوانين والتعليمات والمتطلبات الرقابية، وتم اعتماد سياسة الامتثال من قبل مجلس الإدارة بحيث يكون لهذه الوظيفة المقدرة على تنفيذ مسؤولياتها من خلال الاطلاع على الوثائق والملفات والسجلات في المصرف بما يمكنها من التمكن من أداء مهامها بشكل محايد ومستقل، كما تقوم الدائرة بتقديم النصح والارشاد لكافة دوائر المصرف بهدف تعزيز ثقافة الامتثال على مستوى المصرف ككل، كما وتعتبر دائرة رقابة الامتثال الجهة المسؤولة عن استلام ومتابعة شكاوي واقتراحات العملاء والتنسيق مع كافة الاطراف لايجاد الحلول لها.

قانون الامتثال الضريبي الأمريكي FATCA

التزاما بتعليمات مجلس إدارة المصرف تقوم دائرة رقابة الامتثال بتطبيق قانون الفاتكا الذي أقرته حكومة الولايات المتحدة الامريكية ودخل حيز النفاذ في الأول من تموز من العام 2014، والغرض منه هو مكافحة التهرب الضريبي من قبل المواطنين الأمريكيين الذين يملكون حسابات وأصول مالية خارج الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال إلزام المؤسسات المالية الاجنبية (غير الأمريكية) بتقديم تقارير عنهم الى مصلحة الضرائب الامريكية. ويشمل أي حساب يعود إلى شخص أمريكي (سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً)، أو يعود لمؤسسة/ شركة أجنبية مملوكة من قبل شخص أمريكي بنسبة تزيد عن 10% من الأسهم أو الحصص من رأس المال سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

إن تطبيق قانون الفاتكا يتطلب من عملائنا الكرام (افراد/شركات) ممن تتوفر فيهم أي من المؤشرات المذكورة والواردة في قانون الفاتكا تعبئة بيانات ونماذج خاصة مثل

(W-9، W-8، W-8BEN-E) في فروع مصرفنا التزاماً بسياسة المصرف المعتمدة وإجراءات العمل الخاصة بمتطلبات قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب

إن تعاملات وعمليات مصرف الصفا تستند لأحكام قرار بقانون رقم 39 / 2022 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، بالإضافة أيضا إلى القوانين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ذات العلاقة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كذلك تتماشى مع أفضل الممارسات المصرفية السليمة وتوصيات مجموعة العمل المالي FATF وتعليمات الشريعة الإسلامية التي تحرم جريمة غسل الاموال والكسب غير المشروع والتعامل مع أطرافه، وحرصاً من مجلس إدارة المصرف وإدارته التنفيذية على الالتزام بقانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بذات الخصوص والالتزام ببرامج وأنظمة العقوبات المفروضة على الدول والالتزام بالقرارات الصادرة عنها بهدف حماية المصرف وموظفيه من التعرض إلى كل من مخاطر السمعة/العمليات/القانونية والتي تؤدي إلى خسائر مالية وعقوبات دولية وإدارية، تم انشاء وحدة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وإقرار سياسة مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب وتطبيقها من خلال دليل تعليمات عمل مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب بهدف تحديد اجراءات التعامل مع العمليات المالية واتخاذ العناية الواجبة لمعرفة المتعاملين او المزمع التعامل معهم والتأكد من صفتهم الشخصية القانونية، ووضعهم القانوني، والمستفيد الحقيقي والاستمرار في الإحاطة والعلم بعمليات المتعاملين المصرفية طوال فترة تعاملهم مع المصرف كون ذلك يمثل أحد نظم مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب الهامة (اعرف متعاملك).

الحوكمة

الحوكمة

يعنى المصرف بالعمل على تعزيز وتطوير الحوكمة المؤسسية المرتكزة على مبادئ العدالة والشفافية والمسائلة والمسؤولية بهدف تدعيم ثقة المودعين والمساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة بالمصرف وبما يضمن مراقبة مستمرة لتقيد المصرف بالسياسات والحدود المقرة وتوافقها مع أهدافه المرسومة بشكل عام، كما يلتزم المصرف بتطبيق أعلى معايير الأداء المهنية على كافة الأنشطة والتي تتماشي مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية وأفضل الممارسات الدولية وعليه وفي ضوء الالتزام بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم 10 لعام 2017 بشأن دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين خلال شهر كانون أول 2017 فقد أقر مجلس الإدارة دليل الحاكمية المؤسسية المعدل المعتمد في اجتماع مجلس الإدارة رقم (4.2025) المنعقد في تاريخ 12/08/2025

إن وجود مجلس إدارة فعال مهني ومستقل من أهم متطلبات الحوكمة المؤسسية الفعالة حيث تقع على مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف ومراقبة كافة أعمال وأنشطة المصرف وإدارته التنفيذية والتأكد من موائمة الأنشطة مع متطلبات سلطة النقد الفلسطينية وكافة الجهات الرقابية الأخرى وذلك حرصاً على مصلحة المساهمين والمودعين وكافة الجهات ذات العلاقة.

يلتزم المصرف بتطبيق قواعد الحوكمة، والقواعد العامة كالآتي

يتألف مجلس إدارة مصرف الصفا من 11 عضواً من ضمنهم ثلاثة أعضاء مستقلين، وعضوا ممثلا عن صغار المساهمين، ويتمتع أعضاء المجلس بخبرات ومهارات مختلفة ومتنوعة تزيد من فعالية وكفاءة المجلس.

يعقد المجلس إجتماعاته بصورة متكررة، ووفقاً لضرورات العمل بحيث لا تقل اجتماعات المجلس عن 6 اجتماعات في السنة، بواقع إجتماع واحد كل شهرين.

المهام الرئيسية لمجلس الإدارة

- إعتماد دليل الحوكمة المؤسسية للمصرف.
- الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للمصرف، حيث قام المجلس بإعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء المصرف.
- التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى المصرف شاملة لكافة أنشطته تتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه يتم مراجعتها بانتظام.
- تحديد القيم المؤسسية للمصرف ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة انشطة المصرف، وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداريي المصرف.
- يتحمل المجلس مسؤولية سلامة كافة عمليات المصرف بما فيها أوضاعه المالية والمحافظة على حقوق المودعين والمستثمرين ومسؤولية تنفيذ متطلبات سلطة النقد الفلسطينية وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الاخرى المتعلقة بعمل المصرف، ومراعاة أصحاب المصالح، وأن المصرف يدار ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية للمصرف، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة المصرف بما في ذلك أنشطة المصرف المسندة لجهات خارجية.
- إعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للمصرف ومراجعتها سنوياً والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعتها سنوياً.
- إعتماد إستراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض المصرف لمخاطر مرتفعة، وأن يكون المجلس ملم ببيئة العمل التشغيلية للمصرف والمخاطر المرتبطة بها وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في المصرف قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف.
- ضمان وجود نظم معلومات إدارية كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة المصرف.

- يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة في تعزيز مبادئ الحوكمة الفاعلة والممارسات السليمة لمنح المكافآت المالية لجميع مستويات وفئات الموظفين، إضافة إلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

لجان مجلس الإدارة

ينبثق عن مجلس الإدارة أربعة لجان دائمة هي: لجنة المراجعة والتدقيق ولجنة إدارة المخاطر والامتثال ولجنة الترشيحات والمكافآت والحوافز ولجنة الحوكمة، لكل منها أهدافها وصلاحياتها الخاصة والتي تعمل بشكل متكامل مع مجلس الإدارة لتحقيق أهداف المصرف. تلتزم اللجان بقواعد الحوكمة من حيث تشكيلها ومهامها ودورية إنعقاد إجتماعات كل منها.

الإدارة التنفيذية

تلتزم الإدارة التنفيذية العليا وبأشراف مجلس الإدارة القيام بأنشطة المصرف بشكل متسق مع إستراتيجية الأعمال، وشهية المخاطر، والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وتقوم بكافة المسؤوليات المناطة بها وفقاً لدليل الحوكمة المعتمد.

المدقق الخارجي

يتم الحصول على موافقة سلطة النقد المسبقة على شركة التدقيق المنوي ترشيحها قبل موعد إجتماع الهيئة العامة بشهر على الأقل وذلك للحصول على مصادقة الهيئة العامة على ذلك خلال إجتماعها.

وظائف الرقابة الداخلية

وظائف الرقابة الداخلية المتمثلة بمدير إدارة المخاطر ومراقب الإمتثال والمراقب الشرعي وضابط إتصال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومدير التدقيق الداخلي اللذين تم تعيينهم من ذوي المؤهلات والخبرات المناسبة و تم تخصيص الموارد الكافية لهم للقيام بمسؤولياتهم بشكل مستقل وفعال ويمارسون مهامهم وفقاً لدليل الحوكمة المعتمد.

الإفصاح عن حوكمة المصرف

- يقوم المجلس بالإفصاح عن حوكمته بشفافية للمساهمين والمودعين وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة.
- يلتزم المجلس بالشفافية والموضوعية في الإفصاح عن جميع الأمور الهامة

التي تؤثر على أداء المصرف ونتائج أعماله وتحقيق أهدافه الحالية والمستقبلية بصورة دقيقة وفي الوقت المناسب.

- يلتزم المجلس بالإفصاح عن التزامات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة والمصالح المتداخلة وجميع الإيضاحات الأخرى التي تتطلبها القوانين المحلية والمعايير الدولية.
- يلتزم المصرف بنشر البيانات المالية الختامية (السنوية) والمرحلية (نصف سنوية) مع تقرير المدقق الخارجي وتقرير هيئة الرقابة الشرعية في صحيفتين يوميتين على الأقل تصدران في فلسطين وذلك بعد الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من سلطة النقد. كما يتم الإفصاح عن القوائم المالية الدورية على الموقع الإلكتروني للمصرف كما في نهاية شهر آذار وشهر أيلول من كل عام.

الحوكمة الشرعية

تم تعيين هيئة رقابة شرعية في المصرف من أشخاص مختصين بفقه المعاملات ومن ذوي الخبرة بعمل المؤسسات المالية الإسلامية، وتكون قراراتها ملزمة في جميع أعمال المصرف. وتتولى هيئة الرقابة الشرعية مسؤولية التأكد من كون جميع أعمال المصرف وأنشطته متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها قبل القيام بها وخلال تنفيذها ولدى الانتهاء منها. وتلتزم الهيئة بقواعد الحوكمة من حيث تشكيلها وتعيينها وآلية عملها ومهامها وتقريرها ودورية إنعقاد إجتماعاتها، علماً أن المصرف يلتزم بأحدث متطلبات حوكمة المصارف الإسلامية فيما يتعلق بالجوانب الشرعية وذلك وفقاً لما أقره المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI) والبنك الدولي حول حوكمة المصارف.

كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

- تعتبر كافة دوائر وفروع المصرف مسؤولة عن تحديد المخاطر المتعلقة بالعمليات المصرفية والإلتزام بالضوابط الرقابية المناسبة ومراقبة إستمرارية فعاليتها بما يتلائم ونظام الرقابة الداخلية.
- تساهم أنظمة الضبط والرقابة الداخلية بدور رئيسي في ضمان قدرة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على تحقيق أهداف المصرف، وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح والتقليل من المخاطر الرئيسية مثل الإحتيال والأنشطة والأعمال غير المشروعة والبيانات المالية التي لا تعكس الوضع المالي الحقيقي للمصرف.
- يتبنى المصرف أنظمة ضبط ورقابة داخلية ويقوم مجلس الإدارة بإعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للمصرف والتأكد من مراجعتها والتحقق من مدى كفايتها وفعاليتها.

- يضمن مجلس الإدارة تطبيق أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من خلال سياسات موثقة تغطي جميع العمليات المصرفية وتوزيعها وتعميمها على جميع المستويات الإدارية لمراجعتها على أساس دوري لضمان تحديثها وشموليتها.
- تقوم دائرة إدارة المخاطر بتحديد المخاطر وتقييمها والتأكد من وجود أنظمة ضبط ورقابة داخلية على مختلف العمليات في المصرف للحد من التعرض لتلك المخاطر.
- تقوم دائرة مراقبة الإمتثال ووحدة إتصال مكافحة غسل الأموال بمتابعة تطبيق المصرف لكافة قوانين وتعليمات الجهات الرقابية الخارجية التي تعنى بالتزام المصرف لقواعد الحوكمة والشفافية.
- تعتبر الرقابة الشرعية الداخلية الممثلة بالمراقب الشرعي جزء لا يتجزء من أنظمة الرقابة الداخلية في المصرف.
- تقوم دائرة التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي والمدقق الخارجي بالتأكد من فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في المصرف سنوياً.
- يقر مجلس إدارة المصرف بمسؤوليته في التقرير السنوي عن توفير وكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في المصرف.

إنجازات ومشاريع ونشاطات المصرف

مصرف الصفا يشارك في فعاليات الأسبوع المصرفي للأطفال والشباب 2025

شارك المصرف في الأسبوع المصرفي للأطفال والشباب بهدف تعزيز الثقافة المالية، من خلال زيارات ميدانية وورش تعريفية لعدد من المدارس لتعليم الطلاب أساسيات الخدمات المصرفية والتخطيط المالي.

مصرف الصفا يشارك في يوم التوظيف السنوي بجامعة بيرزيت

قدم المصرف للطلبة والخريجين تعريفاً حول خدماته وبرامج التوظيف والتدريب، لتعزيز جاهزيتهم لسوق العمل وتمكين الكفاءات الفلسطينية الشابة.

مصرف الصفا يشارك في فعاليات «نورت النجاح» بجامعة النجاح الوطنية

قدّم المصرف للطلبة الجدد معلومات حول خدماته الرقمية ومنتجاته، مع التركيز على التوفير والتخطيط المالي المبكر، ودعم التحول الرقمي لدى الشباب.

مصرف الصفا يشارك في يوم التوظيف بالجامعة العربية الأمريكية – جنين

عرّف المصرف الطلبة والخريجين بفرص التدريب والتوظيف في القطاع المصرفي الإسلامي، وساهم في ربط التعليم الأكاديمي بالخبرة العملية.

مصرف الصفا الراعي الرئيسي لفعاليات سوق الباشورة في البيرة

مصرف الصفا يحصد جائزة الريادة والتميّز في الخدمات المصرفية الرقمية

حصل المصرف على جائزة الريادة في الخدمات المصرفية الرقمية للأفراد وخدمات الدفع، تقديرًا لابتكاره في الحلول المالية الرقمية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

مصرف الصفا يُكرّم على جهوده في الحملة الشرطية للوقاية من الجريمة

تم تكريم مصرف الصفا تقديرًا لجهوده المتميزة في دعم الحملة الشرطية للوقاية من الجريمة، وذلك في إطار التزامه المتواصل بتعزيز المسؤولية المجتمعية والمساهمة في نشر ثقافة الأمن والأمان.

مصرف الصفا يعلن عن الفائز بجائزة نصف كيلو ذهب ضمن حملة التوفير

تسليم الجائزة الكبرى (كيلو ذهب) ضمن حملة "مع الصفا توفيرك ذهب"

تقرير هيئة
الرقابة الشرعية

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: 10/ شوال لعام 1447 هجري الموافق 29 آذار لعام 2026 ميلادي.

تقرير هيئة الرقابة الشرعية السنوي عن الفترة من 1 كانون ثاني 2025 وحتى 31 كانون أول 2025.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين:

السادة / مساهمو شركة مصرف الصفا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

وفقاً لخطاب التكليف، فقد راقبنا المبادئ المستخدمة والمعاملات والتطبيقات التي طرحها المصرف خلال الفترة المالية من1 كانون ثاني 2025 وحتى 31 كانون أول 2025، لقد قمنا بالمراقبة الواجبة لإبداء رأينا عما إذا كان المصرف قد التزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك بالفتاوى والقرارات والإرشادات المحددة التي تم إصدارها من قبلنا.

لقد قمنا بمراقبتنا التي اشتملت على فحص عقود ونماذج وإجراءات متبعة من المصرف، لقد قمنا بتخطيط وتنفيذ مراقبتنا من أجل الحصول على المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن المصرف يعمل وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

إن إدارة المصرف مسؤولة عن قيام المصرف بأعماله طبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وإن مسؤولية هيئة الرقابة الشرعية هي تكوين رأي مستقل بعد القيام بأعمال المراجعة والمراقبة المطلوبة لتقديم التقرير التالي لكم:

أولاً: راجعت الهيئة نماذج من أعمال المصرف منفذة خلال الفترة من 1 كانون ثاني 2025 وحتى 31 كانون أول 2025، وتبين للهيئة من خلال هذه النماذج التزام الوحدات المذكورة بالفتاوى والقرارات والإرشادات المحددة من قبل الهيئة غالباً، وتم التنبيه بضرورة الالتزام بها.

ثانياً: أجابت الهيئة على جميع الأسئلة والاستفسارات التي أحيلت إليها من إدارة المصرف خلال الفترة المذكورة.

ثالثاً: دونت الهيئة ملحوظاتها الشرعية على المعاملات والعقود والإجراءات المعروضة عليها، وكذلك الاتفاقيات الرئيسية الموقعة بين المصرف وجهات أخرى، واقترحت تعديلات وإضافات ليتوافق ما سبق مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

رابعاً: راجعت الهيئة نشرة العمولات والرسوم المحدثة، واعتمدتها في إطار الضوابط الشرعية الناظمة لشؤون العمل المصرفي الإسلامي.

خامساً: راجعت الهيئة آليات التعامل مع الأقساط المتأخرة وفقاً لما أقرته الهيئة العليا للرقابة الشرعية وأوصت بتعديلها بما يتوافق مع النظرية العامة للعقد في الشريعة الإسلامية.

سادساً: راجعت الهيئة ملاحظات التدقيق الشرعي الواردة على أعمال الوحدات الإدارية في المصرف، وسيتم البت بشأنها إن شاء الله.

سابعاً: اعتمدت الهيئة آلية احتساب المخصصات الجديدة على الوعاء الاستثماري العام وفقاً للضوابط الشرعية، على أن ينعكس أثر هذه المخصصات على توزيع الأرباح بين المصرف (بصفته مضارباً) والمتعامل (بصفته رب المال).

ثامناً: وجهت الهيئة بصرف ما يتم تجميعه في حساب المكاسب التي تحرمها الشريعة الإسلامية إلى مؤسسات لجان الزكاة الرسمية على أن تعرض كل عملية صرف على الهيئة سابقًا.

تاسعاً: أقرت الهيئة وصادقت على آلية توزيع الأرباح بين المصرف بصفته المضارب وبين أصحاب الودائع الاستثمارية بصفتهم أرباب المال ومنها المطلقة عن النصف الأول وفقا لسياسة توزيع الأرباح المعتمدة واعتماد الهبة غير المشروطة للتعامل مع الأوضاع الراهنة وتبقى منها الودائع المطلقة لفترة النصف الثاني.

عاشراً: تلتزم إدارة المصرف بالقرارات الصادرة عن الهيئة العليا للرقابة الشرعية.

حادي عشر: يتحمل كل مساهم مسؤولية إخراج الزكاة الواجبة عليه وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

وفي الختام ترى هيئة الرقابة الشرعية أن غالب ما عرض عليها من عقود ومعاملات وما تم مراجعته وتعديله من بيانات لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

والله تعالى الموفق.

أ.د عبد الله الكيلاني	د. أيمن البدارين	د. سهيل الأحمد

البيانات المالية السنوية للمصرف

مصرف الصفا

القوائم المالية

31 كانون الأول 2025

شركة إرنست ويونغ – الشرق الأوسط
(فرع فلسطين)
ص.ب. ١٣٧٣
بناية باديكو هاوس - الطابق ٧
المصيون - رام الله
دولة فلسطين

هاتف: ١٠١١ ٢٢٤٢ ٩٧٢+
فاكس: ٢٣٢٤ ٢٢٤٢ ٩٧٢+
ramallah.office@ps.ey.com
https://www.ey.com

سجل شركة رقم ٥٦٢٢٠١٠٣٨

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى مساهمي شركة مصرف الصفا المساهمة العامة المحدودة

الـرأي

لقد دققنا القوائم المالية لشركة مصرف الصفا المساهمة العامة المحدودة (المصرف) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وقائمة الدخل والدخل الشامل وقائمة الدخل والإسناد المتعلق بأشباه حقوق الملكية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في موجودات خارج قائمة المركز المالي الخاضعة للإدارة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول القوائم المالية والمعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمصرف كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما تقرره هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف وطبقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن فقرة مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المصرف وفقاً لقواعد السلوك الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للسلوك المهني للمحاسبين، كما هو معمول به في عمليات تدقيق القوائم المالية للمؤسسات ذات المصلحة العامة، كما التزمنا بمسؤولياتنا المهنية الأخرى وفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني للمجلس. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

فقرة توكيدية – الحرب على قطاع غزة

نلفت الانتباه إلى إيضاح رقم (٤٦) حول القوائم المالية المرفقة، والذي يتعلق بالحرب على قطاع غزة والإجراءات التي اتخذتها الإدارة للحد من آثارها على البنك. إن هذا الأمر لا يعدل رأينا الذي تم إبداؤه حول القوائم المالية.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر أهمية خلال تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور . تم تقديم وصف حول كيفية دراسة كل أمر من الأمور المشار إليها أدناه ضمن إجراءات التدقيق.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية المرفقة.

أمر التدقيق الهام	إجراءات التدقيق
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتمويلات الائتمانية المباشرة: تعتبر عملية تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة للتمويلات الائتمانية المباشرة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (٣٠) مهمة ومعقدة وتتطلب الكثير من الاجتهاد. يتطلب معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (٣٠) استخدام نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب من إدارة المصرف استخدام الكثير من الافتراضات والتقديرات حول تحديد كل من توقيت وقيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة بالإضافة الى تطبيق الاجتهاد لتحديد مدخلات عملية قياس التدني بما في ذلك تقييم الضمانات وتحديد تاريخ التعثر. نظراً لأهمية الاحكام المطبقة في معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (٣٠) والتعرضات الائتمانية التي تشكل جزءاً رئيسياً من موجودات المصرف تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة من أمور التدقيق الهامة. بلغ إجمالي رصيد التمويلات الائتمانية المباشرة للمصرف ١٧١,٠٧٦,٦٠٥ دولار أمريكي وبلغ رصيد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على هذه التمويلات مبلغ ١٨,١٩٧,٣٧٨ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥. إن السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاح عن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وإدارة مخاطر الائتمانية مفصلة في إيضاحات رقم (٢ و٥ و٣٠ و٤٠ و٤٦).	تضمنت إجراءات تدقيقنا فهم لطبيعة محافظ التمويلات الائتمانية للمصرف بالإضافة الى فحص لنظام الرقابة الداخلي وتقييم فعالية الإجراءات الرئيسية المتبعة في عملية المنح والتسجيل. كما تضمنت إجراءاتنا المتعلقة باختبار الضوابط تقييم ما إذا كانت الضوابط الرئيسية في العمليات المذكورة أعلاه قد تم تصميمها وتطبيقها وتنفيذها بشكل فعال بالإضافة لإجراءات لتقييم ما يلي: – سياسة المصرف الخاصة بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (٣٠). – دراسة وفهم نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة المتبع في احتساب المخصصات ومدى توافقه مع متطلبات معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (٣٠) والإرشادات والتوجيهات التنظيمية ذات الصلة. – الافتراضات والأحكام الرئيسية المتعلقة بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتعريف التعثر واستخدام مدخلات الاقتصاد الكلي للتحقق من أن مبالغ الخسائر الائتمانية المتوقعة المسجلة تعكس جودة الائتمان الأساسية واتجاهات الاقتصاد الكلي. – مدى ملاءمة مراحل التصنيف. – مدى ملاءمة عملية تحديد التعرض الائتماني عند التعثر، بما في ذلك النظر في التدفقات النقدية الناتجة عن التسديد والعمليات الحسابية الناتجة عنها. – مدى ملاءمة احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر ونسبة الخسارة بافتراض التعثر للمراحل المختلفة. – مدى ملاءمة وموضوعية التقييم الداخلي للتمويلات. – صحة وملاءمة عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. – التمويلات التي تم تحويلها بين المراحل، وأسس تقييم مدى حدوث ارتفاع في مستوى المخاطر للتمويلات من ناحية التوقيت بالإضافة الى أي تدهور في جودة الائتمان. – عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للتمويلات بشكل فردي بالإضافة الى فهم اخر التطورات للتمويل من ناحية التدفقات النقدية وإذا كان هناك أي جدولة او هيكلة. – الاتفاقيات القانونية والمرفقات المتعلقة بها للتأكد من وجود الضمانات ووجود الحق القانوني المتعلق بها. كما قمنا بتقييم ما إذا كانت إفصاحات القوائم المالية تعكس بشكل مناسب متطلبات معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

نبني المستقبل بثقة

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمصرف لعام ٢٠٢٥

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمصرف لعام ٢٠٢٥ غير القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. من المتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للمصرف لعام ٢٠٢٥ لاحقاً لتاريخ تقريرنا حول القوائم المالية. إن رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي تأكيد حول المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية، إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عندما تصبح متاحة لنا، حيث نقيم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية أو من معرفتنا خلال عملية التدقيق أو أن هذه المعلومات تحتوي ظاهرياً على أخطاء جوهرية.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للمصرف وطبقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المصرف أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط، ويتم اعتبارها جوهرية إذا كانت، منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مناسبة تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يفوق ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ وتزوير وحذف متعمد وتأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذي الصلة بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة حسب الظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للمصرف.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات التي قامت بها الإدارة.

- التوصل إلى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، التوصل إلى نتيجة حول ما إذا كان هناك شك جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوك كبيرة حول قدرة المصرف على الاستمرار. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هنالك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية ذات الصلة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن نتائج التدقيق تعتمد على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المصرف في أعماله كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد مجلس الإدارة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والإفصاح لمجلس الإدارة عن كافة العلاقات والأمور الأخرى التي تظهر على انها تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه الحفاظ على هذه الاستقلالية، بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من المخاطر أو سبل الحماية المطبقة إن لزم الأمر.

من تلك الأمور التي يتم التواصل حولها مع مجلس الإدارة، يتم تحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وهي التي تمثل أمور التدقيق الهامة، ونقوم بوصف هذه الأمور في تقرير التدقيق إلا إذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الأمر. أو، في حالات نادرة جداً، عندما نرتئي عدم الافصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا لأن العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

إرنست ويونغ – الشرق الأوسط
رخصة رقم ٢٠١٢/٢٠٦

ساند عبدالله
رخصة رقم ٢٠٠٣/١٠٥

رام الله – فلسطين
٣١ آذار ٢٠٢٦

قائمة المركز المالي

كما في 31 كانون الأول 2025

	إيضاح	2025 دولار أمريكي	2024 دولار أمريكي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	3	108,486,592	99,902,866
أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	4	58,911,947	30,066,458
تمويلات ائتمانية مباشرة	5	151,662,703	198,262,059
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	6	32,931,263	9,100,500
عقارات وممتلكات ومعدات	7	11,550,442	11,555,110
حق استخدام الموجودات	8	1,183,414	1,424,223
موجودات غير ملموسة	9	943,241	666,336
مشاريع تحت التنفيذ	10	477,886	707,705
موجودات أخرى	11	3,688,286	2,638,358
مجموع الموجودات		369,835,774	354,323,615
المطلوبات وأشباه حقوق الملكية وحقوق الملكية			
المطلوبات			
أرصدة وودائع سلطة النقد الفلسطينية	12	14,547,512	21,732,455
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	13	20,710,431	–
حسابات العملاء الجارية	14	35,476,487	43,867,787
تأمينات نقدية	15	8,919,152	9,180,045
مخصصات متنوعة	16	2,208,187	1,796,877
مخصصات الضرائب	17	1,002,562	792,546
مطلوبات متعلقة بعقود الإيجار	18	1,354,410	1,569,556
مطلوبات أخرى	19	4,696,868	4,437,998
مجموع المطلوبات		88,915,609	83,377,264
أشباه حقوق الملكية			
حسابات الاستثمار التشاركية	20	222,213,058	209,616,766
		222,213,058	209,616,766
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	1	63,796,651	63,796,651
إحتياطي إجباري	21	105,257	105,257
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	21	4,011,606	4,011,606
إحتياطي التقلبات الدورية	21	1,543,911	1,543,911
خسائر متراكمة	44	(10,750,318)	(8,127,840)
صافي حقوق الملكية		58,707,107	61,329,585
مجموع المطلوبات وأشباه حقوق الملكية وحقوق الملكية		369,835,774	354,323,615
موجودات خارج قائمة المركز المالي الخاضعة للإدارة		72,023,173	44,303,656
مطلوبات محتملة وإرتباطات	33	17,777,060	14,921,369

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 47 جزءاً من هذه القوائم المالية

قائمة الدخل والدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

	إيضاح	2025 دولار أمريكي	2024 دولار أمريكي
الإيرادات			
إيرادات التمويل	22	9,666,027	14,505,219
عوائد الاستثمارات، بالصافي	23	2,478,801	943,717
حصة المصرف كمضارب من إيرادات موجودات خارج قائمة المركز المالي الخاضعة للإدارة		912,336	179,145
إجمالي الإيرادات من التمويل والاستثمارات وحصة المصرف من المضاربة		13,057,164	15,628,081
دخل الرسوم والعمولات		681,227	760,298
مصاريف الرسوم والعمولات		(247,583)	(239,044)
صافي دخل الرسوم والعمولات	25	433,644	521,254
أرباح عملات أجنبية		760,699	763,675
إيرادات أخرى	26	200,183	–
إجمالي الإيرادات		14,451,690	16,913,010
المصروفات			
نفقات الموظفين	27	(6,480,947)	(5,911,778)
مصاريف تشغيلية أخرى	28	(4,525,627)	(4,424,677)
إستهلاكات وإطفاءات	29	(1,252,987)	(1,321,594)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، بالصافي	30	(2,488,838)	(9,543,778)
غرامات سلطة النقد الفلسطينية	31	–	(90,000)
خسارة السنة قبل الضريبة وصافي الربح المتعلق بأشباه حقوق الملكية		(296,709)	(4,378,817)
ينزل: صافي الربح المتعلق بأشباه حقوق الملكية	24	(2,175,769)	(3,549,023)
صافي خسارة السنة قبل الضريبة		(2,472,478)	(7,927,840)
مصروف الضرائب	17	(150,000)	(200,000)
صافي خسارة السنة		(2,622,478)	(8,127,840)
بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة		–	–
إجمالي الدخل الشامل للسنة		(2,622,478)	(8,127,840)
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من خسارة السنة	35	(0,041)	(0,127)

قائمة الدخل والإسناد المتعلق بأشباه حقوق الملكية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
خسارة السنة قبل الضريبة وصافي الربح المتعلق بأشباه حقوق الملكية	(296,709)	(4,378,817)
ينزل: الدخل غير المتعلق بأشباه حقوق الملكية	(2,179,247)	(1,694,668)
يضاف: المصاريف غير المتعلقة بأشباه حقوق الملكية	11,570,170	19,315,734
صافي ربح السنة قبل صافي الربح المتعلق بأشباه حقوق الملكية وقبل دخل المضاربة للمصرف	9,094,214	13,242,249
ينزل: حصة المصرف بصفته شريكاً ومضارباً	(7,623,502)	(11,004,490)
يضاف: الدعم المقدم من قبل المصرف	705,057	1,311,264
صافي الربح المتعلق بأشباه حقوق الملكية	2,175,769	3,549,023

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

	رأس المال المدفوع	إحتياطي إجباري	إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	إحتياطي التقلبات الدورية	خسائر متراكمة	صافي حقوق الملكية
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2025						
الرصيد في بداية السنة	63,796,651	105,257	4,011,606	1,543,911	(8,127,840)	61,329,585
خسارة السنة	–	–	–	–	(2,622,478)	(2,622,478)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	–	–	–	–	(2,622,478)	(2,622,478)
الرصيد في نهاية السنة	63,796,651	105,257	4,011,606	1,543,911	(10,750,318)	58,707,107

	رأس المال المدفوع	إحتياطي إجباري	إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	إحتياطي التقلبات الدورية	خسائر متراكمة	صافي حقوق الملكية
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2024						
الرصيد في بداية السنة	75,000,000	105,257	4,011,606	1,543,911	(22,865,817)	57,794,957
خسارة السنة	–	–	–	–	(8,127,840)	(8,127,840)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	–	–	–	–	(8,127,840)	(8,127,840)
إطفاء الخسائر المتراكمة (إيضاح 1)	(22,865,817)	–	–	–	22,865,817	–
رفع رأس المال المدفوع (إيضاح 44)	11,662,468	–	–	–	–	11,662,468
الرصيد في نهاية السنة	63,796,651	105,257	4,011,606	1,543,911	(8,127,840)	61,329,585

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

	إيضاح	2025 دولار أمريكي	2024 دولار أمريكي
أنشطة التشغيل			
خسارة السنة قبل الضرائب		(2,472,478)	(7,927,840)
تعديلات:			
مخصصات متنوعة		491,397	380,361
إستهلاكات وإطفاءات		1,252,987	1,321,594
مصاريف تمويل عقود الإيجار		35,344	40,432
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، بالصافي		2,488,838	9,543,778
خسائر استبعاد عقارات وممتلكات ومعدات		–	3,126
عوائد موجودات مالية بالكلفة المطفأة		(1,595,212)	(24,599)
صافي إطفاء خصم وعلاوة إصدار موجودات مالية بالكلفة المطفأة		113,001	939
فرق تقييم عملة		58,306	(4,580)
		372,183	3,333,211
التغير في الموجودات والمطلوبات:			
التغير في متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي		(1,698,609)	6,225,505
أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تزيد عن فترة ثلاثة أشهر		(10,444,307)	13,123,432
ودائع سلطة النقد الفلسطينية تزيد عن فترة ثلاثة أشهر		(665,000)	(470,000)
تمويلات ائتمانية مباشرة		44,302,364	74,804,391
موجودات أخرى		(476,493)	1,689,896
حسابات العملاء الجارية		(8,391,300)	(11,577,030)
تأمينات نقدية		(260,893)	23,636
مطلوبات أخرى		182,488	(1,205,312)
صافي النقد من أنشطة التشغيل قبل المخصصات		22,920,433	85,947,729
مخصصات متنوعة مدفوعة		(78,377)	(227,553)
صافي النقد من أنشطة التشغيل		22,842,056	85,720,176
أنشطة الاستثمار			
شراء عقارات وممتلكات ومعدات		(753,935)	(287,756)
شراء موجودات غير ملموسة		(254,425)	(181,523)
إضافات مشاريع تحت التنفيذ		(46,236)	(116,969)
شراء موجودات مالية بالكلفة المطفأة		(24,061,190)	(9,111,800)
أرباح موجودات مالية بالكلفة المطفأة مقبوضة		1,021,777	–
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		(24,094,009)	(9,698,048)
أنشطة التمويل			
رفع رأس المال المدفوع		–	11,662,468
عقود ايجار مدفوعة		(250,490)	(275,230)
التغير في حسابات الاستثمار التشاركية		12,596,292	(79,641,008)
صافي النقد من (المستخدم في) أنشطة التمويل		12,345,802	(68,253,770)
الزيادة في النقد وما في حكمه		11,093,849	7,768,358
النقد وما في حكمه في بداية السنة		74,872,121	67,103,763
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	34	85,965,970	74,872,121

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 47 جزءاً من هذه القوائم المالية

قائمة التغيرات في موجودات خارج قائمة المركز المالي الخاضعة للإدارة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

		التغيرات خلال السنة				
	كما في 1 كانون الثاني 2025	(سحوبات) /استثمار	إجمالي الإيراد	توزيعات أرباح مدفوعة	رسوم المصرف بصفته وكيلا	كما في 31 كانون الأول 2025
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2025						
تمويلات حكومية	19,870,476	8,064,360	1,295,753	(989,668)	(306,085)	27,934,836
تمويلات أخرى	22,593,246	20,995,091	2,796,058	(2,217,503)	(578,555)	43,588,337
ودائع استثمارية لدى البنوك	1,839,934	(1,339,934)	77,474	(49,778)	(27,696)	500,000
	44,303,656	27,719,517	4,169,285	(3,256,949)	(912,336)	72,023,173

		التغيرات خلال السنة				
	كما في 1 كانون الثاني 2024	(سحوبات) /استثمار	إجمالي الإيراد	توزيعات أرباح مدفوعة	رسوم المصرف بصفته وكيلا	كما في 31 كانون الأول 2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2024						
تمويلات حكومية	18,208,375	1,662,101	919,300	(767,815)	(151,485)	19,870,476
تمويلات أخرى	1,386,655	21,206,591	139,731	(120,538)	(19,193)	22,593,246
ودائع استثمارية لدى البنوك	–	1,839,934	29,129	(20,662)	(8,467)	1,839,934
	19,595,030	24,708,626	1,088,160	(909,015)	(179,145)	44,303,656

إيضاحات حول القوائم المالية
31 كانون الأول 2025

1. عام

تأسست شركة مصرف الصفا المساهمة العامة المحدودة (المصرف) ومقرها الرئيسي في مدينة رام الله، بمقتضى قانون الشركات لسنة 1964، وسجلت في سجل مراقب الشركات في فلسطين تحت رقم (562601427) بتاريخ 24 كانون الثاني 2016. باشر المصرف نشاطه المصرفي في 22 أيلول 2016. تم إدراج أسهم المصرف للتداول في سوق فلسطين للأوراق المالية بتاريخ 18 تموز 2022. يخضع المصرف لقانون المصارف وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، كما وتخضع عمليات المصرف لإشراف هيئة فتوى ورقابة شرعية يتم تعيينهم من قبل الهيئة العامة وتقوم هيئة الفتوى بتدقيق أنشطة ومعاملات المصرف للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

يعتبر المصرف شركة تابعة لشركة بنك القاهرة عمان المساهمة العامة (الشركة الأم) حيث تمتلك الشركة الأم ما نسبته 59,76% من رأسمال المصرف. يتم توحيد القوائم المالية للمصرف مع القوائم المالية الموحدة للشركة الأم.

بلغ رأس المال المصرح به 75 مليون دولار أمريكي والمكتتب به والمدفوع 63,796,651 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2025 وكما في 31 كانون الأول 2024، بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم، على التوالي.

وافقت الهيئة العامة في جلستها غير العادية التي عقدت بتاريخ 14 أيار 2024 على تخفيض رأسمال المصرف بقيمة الخسائر المتراكمة كما في 31 كانون الأول 2023 البالغ مجموعها 22,865,817 دولار أمريكي على أن يتحمل كل مساهم حصة من الخسارة بنسبة مساهمته في رأس المال. بالإضافة الى ذلك، وافقت الهيئة العامة غير العادية على زيادة رأس مال المصرف بقيمة الخسائر المطفأة وتفويض مجلس الإدارة باتخاذ القرارات اللازمة لتحديد آلية الزيادة وطريقة تغطيتها وتوقيتها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات والتشريعات النافذة وبالتنسيق مع الجهات الرقابية المختصة. والذي بدوره أدى إلى طرح أسهم للإكتتاب الثانوي العام وبعد موافقة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية بنفس قيمة الخسائر المطفأة بقيمة واحد دولار أمريكي للسهم، وذلك اعتباراً من تاريخ 23 تشرين الأول 2024 وحتى نهاية 5 تشرين الثاني 2024 والذي تم تمديده لتاريخ 28 تشرين الثاني 2024. ويقتصر على مساهمي شركة مصرف الصفا. لاحقاً لهذا التاريخ تم مراسلة سلطة النقد الفلسطينية بخصوص موعد استكمال العجز في رأس المال المدفوع وبناءً عليه تم التفاهم بأن استكمال رأس المال قد يستغرق المزيد من الوقت نظراً للأوضاع السياسية والاقتصادية.

يقوم المصرف بممارسة الخدمات المصرفية والمالية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال مركزه الرئيسي في مدينة رام الله وفروعه ومكاتبه المنتشرة في فلسطين والبالغ عددها ثمانية فروع ومكتب.

بلغ عدد موظفي المصرف (191) و(188) موظفاً كما في 31 كانون الأول 2025 و2024، على التوالي.

تم الاطلاع ومراجعة القوائم المالية من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف في جلستها بتاريخ 29 آذار 2026 وأصدرت تقريرها الشرعي حولها.

تم إقرار هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة المصرف في جلسة رقم (2026/1) بتاريخ 26 آذار 2026.

2. أسس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية

1.2 أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية واستناداً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للمصرف، وفي حال عدم وجود معايير صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تتعلق ببنود القوائم المالية يتم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الصادرة حولها بما يتفق مع المعايير الشرعية لحين صدور معايير إسلامية لها.

يلتزم المصرف بالقوانين المحلية النافذة وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية.

تم إعداد القوائم المالية بالدولار الأمريكي والذي يمثل عملة الأساس للمصرف.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية

السياسات المحاسبية الرئيسية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للمصرف كانت متفقة مع تلك التي اتبعت في إعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024.

المعايير والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد:

إن المعايير المحاسبية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد حتى تاريخ القوائم المالية المدرجة أدناه، وسيقوم المصرف بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الإلزامي:

معيار المحاسبة المالية رقم (45) "أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)"

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (45) في سنة ٢٠٢٣. يصف هذا المعيار مبادئ التقارير المالية المتعلقة بأدوات الاستثمار التشاركية (بما في ذلك حسابات الاستثمار) التي تتحكم فيها مؤسسة مالية إسلامية بالموجودات الأساسية (بصفة شريك عامل في الغالب)، نيابة عن أصحاب المصلحة بخلاف حقوق ملكية المساهمين. عادة ما تكون هذه الأدوات (بما في ذلك، على وجه الخصوص، حسابات الاستثمار غير المقيدة) مؤهلة للمحاسبة في بيان المركز المالي وتُسجل كأشباه حقوق الملكية. يوفر هذا المعيار أيضاً المعايير العامة المحاسبية في بيان المركز المالي لأدوات الاستثمار التشاركية وشبه حقوق الملكية، بالإضافة الى التجميع والاعتراف والغاء الاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن اشباه حقوق الملكية. كما يتناول كذلك إعداد التقارير المالية المتعلق بأدوات أشباه حقوق الملكية الأخرى وبعض القضايا المحددة.

يسري هذا المعيار على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2026. سيتم تطبيق المعيار اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٦ ولا يتوقع أن يكون له أثر جوهري على المصرف عند تطبيقه.

معيار المحاسبة المالية (46) "الأصول غير المدرجة في الميزانية الخاصة للإدارة"

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (46) في سنة ٢٠٢٣ ويحل هذا المعيار، في جانب العرض والإفصاح، محل معيار المحاسبة المالية رقم (27) "حسابات الاستثمار". ويحدد هذا المعيار تصنيف الأصول غير المدرجة في الميزانية الخاصة للإدارة، والمبادئ ذات الصلة بإعداد التقارير المالية بما يتماشى مع الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية. يشمل المعيار جوانب الاعتراف والإلغاء والاعتراف اللاحق وقياس الأصول المتعلقة بالأصول خارج الميزانية العمومية الخاصة للإدارة، بالإضافة إلى ذلك، متطلبات تقديم التقارير والالتزامات المالية المترتبة من قبل المؤسسة. ويتكامل المعيار أيضاً مع متطلبات العرض والإفصاح التي تتماشى بشكل خاص مع متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (1) "العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية" (المعدل في 2021) فيما يتعلق بالإفصاح عن الأصول خارج الميزانية الخاصة للإدارة.

يسري هذا المعيار على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2026 ويجب تطبيقه في نفس الوقت مع معيار المحاسبة المالية رقم (45) "أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)". سيتم تطبيق المعيار اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٦ ولا يتوقع أن يكون له أثر جوهري على المصرف عند تطبيقه.

معيار المحاسبة المالية رقم (47) "تحويل الموجودات بين مجموعات الاستثمار"

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (47) في سنة 2023 ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (21) "الإفصاح عن تحويل الموجودات". يصف هذا المعيار مبادئ التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح المطبقة على جميع التحويلات بين مجموعات الاستثمار المختلفة (إن كان لها تأثير جوهري ما بين التصنيفات ذات الأهمية) ما بين الملكية بحقوق الملكية، حقوق الملكية وأشباه حقوق الملكية وموجودات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لإدارة مؤسسة ما، ويتطلب ذلك تطبيق السياسات المحاسبية لهذه التحويلات بشكل متسق يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية ويصف متطلبات الإفصاح العامة في هذا الصدد.

يسري هذا المعيار على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2026. سيتم تطبيق المعيار اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٦ ولا يتوقع أن يكون له أثر جوهري على المصرف عند تطبيقه.

معيار المحاسبة المالية رقم (48) "الهدايا الترويجية والجوائز"

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (48) في سنة 2024. يهدف هذا المعيار إلى بيان مبادئ المحاسبة والتقرير المالي للإثبات والقياس والعرض والإفصاح التي تنطبق على الهدايا والجوائز الترويجية التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية لعملائها بما في ذلك أشباه حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار الآخرين.

يسري هذا المعيار على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2026. سيتم تطبيق المعيار اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٦ ولا يتوقع أن يكون له أثر جوهري على المصرف عند تطبيقه.

معيار المحاسبة المالية رقم (49) " التقرير المالي للمؤسسات العاملة في اقتصادات التضخم الجامح"

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (49) في سنة 2024. يبين المعيار مبادئ التقرير المالي للمؤسسات التي تطبق معايير المحاسبة المالية والعاملة في اقتصادات التضخم الجامح، مع الأخذ في الحسبان مبادئ الشريعة وأحكامها ونموذج أعمالها. إن مجلس المحاسبة التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يقر بأن البيئة الاقتصادية في العديد من البلدان التي تعمل في ظل ظروف تضخمية مفرطة، تجعل في بعض الأحيان القوائم المالية المعدة بموجب معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أقل أهمية ولا يمكن مقارنتها على مدى عدة فترات من إعداد التقارير المالية وعليه فقد أدرك المجلس الحاجة إلى أن تطبق المؤسسات التي تتبع معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في مثل هذه البيئات الاقتصادية متطلبات محددة لإعداد التقارير المالية تجعل قوائمها المالية أكثر أهمية وقابلية للمقارنة. وأدرك المجلس كذلك أن بعض متطلبات إعداد التقارير المالية بموجب المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً قد لا تناسب المؤسسات التي تتبع معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالنظر إلى متطلبات مبادئ وقواعد الشريعة ذات الصلة ونماذج الأعمال الخاصة بها. وعليه، قرر المجلس وضع معيار محدد بشأن هذا الموضوع.

يسري هذا المعيار على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2026 ومن المفضل أن تطبق جميع المؤسسات العاملة في الاقتصاد الذي يعاني من التضخم الجامح هذا المعيار اعتباراً من تاريخ صدوره لضمان إمكانية المقارنة بين نتائجها. سيتم تطبيق المعيار اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٦ ولا يتوقع أن يكون له أثر جوهري على المصرف عند تطبيقه.

معيار المحاسبة المالية رقم (50) "التقرير المالي للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية (بما في ذلك صناديق الاستثمار)"

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (50) في سنة 2024 ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالية رقم (14) " صناديق الاستثمار". يبين المعيار مبادئ التقرير المالي التي تنطبق على المؤسسات الاستثمارية الإسلامية ويركز تحديداً على تحقيق التجانس وتقديم الأساس الموحد فيما يتعلق بصيغة القوائم المالية للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية ومحتواها. كما يبين المتطلبات العامة للعرض والحد الأدنى للمحتويات والهيكل الموصى به لقوائمها المالية بما يعزز العرض الصادق والعادل وفقاً لمبادئ الشريعة وأحكامها.

يسري هذا المعيار على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2027. سيتم تطبيق المعيار اعتباراً من 1 كانون الثاني 2027 ولا يتوقع أن يكون له أثر جوهري على المصرف عند تطبيقه

3.2 معلومات القطاعات

يمثل قطاع الأعمال مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.

يرتبط القطاع الجغرافي بتقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

ان عملية احتساب العائد تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية (على سبيل المثال، خيارات الدفع المسبق) وتتضمن أي رسوم او تكاليف إضافية تتعلق بهذه الأدوات المالية بشكل مباشر وهي جزء لا يتجزأ من سعر العائد الفعلي ولكنها لا تمثل خسائر ائتمانية مستقبلية.

عندما يتم تخفيض قيمة هذه الموجودات المالية او مجموعة من الموجودات المالية المماثلة من خلال خسائر تدني القيمة، فانه يستمر احتساب قيمة ايراد العائد باستخدام سعر العائد المعمول به لخصم التدفقات النقدية المتوقعة لأغراض احتساب خسارة قيمة التدني.

يتم الإعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الإستحقاق.

عمولات ورسوم دائنة

يمكن تقسيم الرسوم الدائنة الى الفئتين التاليتين:

1. رسوم دائنة تم تحصيلها من خلال خدمات تم تقديمها على مدة زمنية محددة.

مخصص الخدمات المأخوذ مقابل الرسوم المتحققة خلال مدة زمنية محددة يتم احتسابه للفترة ذاتها. هذه الرسوم تشمل عمولات دائنة، الثروة الخاصة، رسوم إدارة الموجودات ورسوم الوصاية والإدارة الأخرى.

2. الرسوم الدائنة التي تشكل جزء لا يتجزأ من الأدوات المالية.

تشمل الرسوم التي يعتبرها المصرف جزء لا يتجزأ من الأدوات المالية والتي يتم الاعتراف بها بطريقة العائد الفعلي ما يلي:
رسوم الالتزام بالتمويلات التي من المحتمل ان يتم استغلالها والرسوم الائتمانية ذات الصلة الأخرى.

الأدوات المالية – الاعتراف الأولي

تاريخ الاعتراف

يتم إثبات الموجودات والمطلوبات المالية، باستثناء تمويلات العملاء والأرصدة المستحقة للعملاء في تاريخ المعاملة، أي التاريخ الذي يصبح فيه المصرف طرفاً في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية. ويشمل ذلك الصفقات الاعتيادية: مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد عامة بموجب قوانين أو اتفاقيات في السوق. يتم إثبات تمويلات العملاء عند تحويل الأموال إلى حسابات الموردين. ويعترف المصرف بالأرصدة المستحقة للعملاء عند تحويل الأموال إلى المصرف.

القياس الأولي للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الاعتراف الأولي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال الخاص بإدارة الأدوات. يتم قياس الأدوات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والدخل الشامل، بحيث يتم إضافة أو خصم تكاليف المعاملات من المبلغ. يتم قياس الذمم المدينة التجارية بسعر الصفقة. عندما تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية عن سعر المعاملة عند الإثبات المبدئي، يقوم المصرف باحتساب ربح أو خسارة "لليوم الأول" كما هو موضح أدناه.

اليوم الأول للربح أو الخسارة

عندما يختلف سعر المعاملة للأداة عن القيمة العادلة عند نشأتها، وتعتمد القيمة العادلة على أسلوب تقييم باستخدام مدخلات فقط يمكن ملاحظتها في معاملات السوق، يقوم المصرف بتسجيل الفرق ما بين سعر المعاملة والقيمة العادلة في صافي الدخل للمصرف. في الحالات التي تستند فيها القيمة العادلة إلى نماذج لا يمكن ملاحظة بعض مدخلاتها، يتم تأجيل اثبات الفرق ما بين سعر المعاملة والقيمة العادلة ويتم لاحقا الاعتراف بها في قائمة الأرباح والخسائر فقط عندما تصبح المدخلات قابلة للملاحظة، أو عند الغاء الاعتراف بالأداة المالية.

فئات القياس للموجودات والمطلوبات المالية

يقوم المصرف بتصنيف الموجودات المالية (أدوات الدين) على أساس نموذج الأعمال لإدارة الموجودات والشروط التعاقدية، ويتم قياسها:

- بالكلفة المطفأة
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

يقوم المصرف بتصنيف وقياس محفظته التجارية ومشتقاتها المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتاح للمصرف تصنيف الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، إذا أدى ذلك إلى الغاء أو التقليص بشكل جوهري من حالات عدم الثبات في القياس أو الاعتراف.

يتم قياس المطلوبات المالية، عدا عن التزامات التمويلات والضمانات المالية، بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر عندما يتم الاحتفاظ بها لغايات المتاجرة والمشتقات المالية.

الموجودات والمطلوبات المالية

يقوم المصرف بقياس المبالغ المستحقة من البنوك وتمويلات العملاء والاستثمارات المالية الأخرى بالكلفة المطفأة فقط في حال تحقق الشرطين التاليين معا:

- الاحتفاظ بالموجودات المالية ضمن نموذج الاعمال بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تحدد تواريخ التدفقات النقدية التي تعتبر مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للعائد للمبلغ القائم.

تفاصيل هذه الشروط مبينة أدناه.

تقييم نموذج الأعمال

يقوم المصرف بتحديد نموذج الأعمال على المستوى الذي يعكس على أفضل وجه كيفية إدارة الموجودات المالية لتحقيق أهدافها التجارية.

لا يتم تقييم نموذج العمل الخاص بالمصرف على أساس كل أداة على حدى، ولكن يتم تقييمه على مستوى المحفظة المجمعة للأفراد ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وابلاغها للعاملين الرئيسين في إدارة المنشأة
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال)، والطريقة التي يتم بها إدارة هذه المخاطر
- الطريقة التي يتم بها تعويض مديري الاعمال (على سبيل المثال، إذا كان التعويض بناء على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).
- التكرار المتوقع لتقييم المصرف، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار قيمة وتوقيت البيع.

يعتمد تقييم نموذج الاعمال على سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع سيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "الحالة تحت الضغط" بعين الاعتبار.

في حال تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأساسية للمصرف، لا يقوم المصرف بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال، ولكنها تقوم بأخذ هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية التي تم شرائها حديثاً للفترات اللاحقة.

اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للعائد فقط

كخطوة لاحقة بعد عملية التصنيف للأدوات المالية، يقوم المصرف بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تجتاز اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للعائد.

يعرّف "أصل الدين" لغرض هذا الاختبار بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الأعتراف الأولي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، تسديد دفعات لأصل الدين أو إطفاء علاوة / خصم).

إن أهم عناصر العائد في اتفاقيات التمويلات تتمثل في القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان. لغايات تقييم اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للعائد، يقوم المصرف بتطبيق أحكام واعتماد عوامل ذات صلة مثل العملات للموجودات المالية المحددة، والفترة التي يتم فيها تحديد سعر العائد.

من جانب أخر، لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تزيد من الحد من التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة باتفاقيات الإقراض الأساسية إلى وجود تدفقات نقدية تعاقدية ضمن مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للعائد على المبلغ المستحق. في مثل هذه الحالات، يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والدخل الشامل.

موجودات مالية بالكلفة المطفأة

يتم قياس أدوات الديّن بالكلفة المطفأة إذا تحقق الشرطان التاليان:

- أن يتم الاحتفاظ بأداة الديّن ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية.
- أن تعطي الشروط التعاقدية للأداة في تواريخ محددة حق الانتفاع من التدفقات النقدية التي تمثل دفعات من الأصل والعائد على الرصيد القائم.

إن أدوات الديّن التي تحقق الشرطين السابقين تقاس مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء (باستثناء إذا اختار المصرف تصنيف هذه الموجودات من خلال قائمة الدخل كما هو مبين أدناه). لاحقاً يتم قياسها بالكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي بعد تنزيل التدني. يتم الاعتراف بإيرادات العوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

إن معدل العائد الفعلي هو نسبة العائد التي يتم استخدامها لخصم التدفقات النقدية المستقبلية على فترة عمر أداة الدين، أو فترة أقل في حالات معينة، لتساوي القيمة الدفترية في تاريخ الاعتراف المبدئي.

عند الاعتراف المبدئي يستطيع المصرف بشكل لا يمكن التراجع عنه تصنيف أداة دين حققت شروط الكلفة المطفأة المذكورة أعلاه كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إذا أدى ذلك إلى إزالة أو التخفيف بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي نتيجة تصنيف الأداة المالية بالكلفة المطفأة.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) الادوات المالية

بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينة رقم (2018/2) بخصوص تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، قام المصرف بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) لسنة 2014 بتاريخ التطبيق الالزامي للمعيار في 1 كانون الثاني 2018، حيث قام المصرف بتقييم متطلبات نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة والتعديلات المتعلقة بالتصنيف والقياس للأدوات المالية. علماً بأن المصرف قام بتطبيق المرحلة الأولى (التصنيف والقياس) من معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) الصادر عام 2009 في 1 كانون الثاني 2012.

تم تطبيق المعيار بأثر رجعي، ودون تعديل أرقام المقارنة. وتم الاعتراف بأثر تطبيق المعيار في 1 كانون الثاني 2018 من خلال عكس الأثر على الأرباح المدورة بقائمة حقوق الملكية وذلك لما يتعلق باموال المصرف الذاتية فقط.

قام المصرف بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (30) "اضمحلال الموجودات والخسائر الإئتمانية والالتزامات ذات المخاطر المرتفعة" بتاريخ التطبيق الالزامي 1 كانون الثاني 2021 ويبين هذا المعيار المعالجة المحاسبية المتعلقة بالتدني والخسائر الإئتمانية المتوقعة للتمويلات والاستثمارات والالتزامات ذات المخاطر العالية في المؤسسات المالية الإسلامية. إن متطلبات هذا المعيار بخصوص الخسائر الإئتمانية المتوقعة مشابهة الى حد كبير متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

قامت إدارة المصرف بإعداد دراسة لتحديد أن تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (30) مقارنة مع معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، ولم يتبين وجود آثار جوهرية.

انخفاض قيمة الأصول المالية

نظرة عامة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة

أدى تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (30) ومعيار التقارير المالي الدولي رقم (9) "الأدوات المالية" إلى تغيير طريقة احتساب خسارة التدني لتمويلات للمصرف بشكل جوهري من خلال نهج طريقة الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات نظرة مستقبلية بدلاً من الاعتراف بالخسارة عند تكبد الخسارة حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.

يقوم المصرف بتسجيل المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع التمويلات وموجودات الدين المالية غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، إضافة إلى التزامات التمويلات وعقود الضمان المالية، والمشار إليها جميعاً "الأدوات المالية "

لا تخضع أدوات الملكية لاختبار التدني بموجب معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (30) ومعيار التقارير المالي الدولي رقم (9).

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل، وفي حال لم يكن هناك تغير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الأولي، يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال 12 شهر هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل الناتجة عن أحداث تعثر بالأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال 12 شهر من تاريخ القوائم المالية.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة خلال 12 شهراً بناءً على طبيعة الأدوات المالية.

قام المصرف بوضع سياسة لإجراء تقييم، بشكل دوري، فيما إذ كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية.

بناءً على ما ذكر أعلاه، يقوم المصرف بتصنيف الموجودات المالية إلى المرحلة الأولى والثانية والثالثة، كما هو موضح أدناه:

المرحلة الأولى:	تشمل الأدوات المالية التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ اثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني منذ منحها. يقوم المصرف بقيد مخصص تدني للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً.
المرحلة الثانية:	تشمل الأدوات المالية التي زادت مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني. يقوم المصرف بقيد مخصص تدني للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.
المرحلة الثالثة:	تشمل الأدوات المالية المتدنية ائتمانياً. يقوم المصرف بقيد مخصص تدني خسائر ائتمانية على مدى العمر المتوقع لتلك الأدوات المالية.

بالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوفر لدى المصرف توقعات معقولة لاسترداد إما كامل المبلغ القائم أو جزء منه يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية ويعتبر بمثابة إلغاء جزئي للموجودات المالية.

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم المصرف باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناًء على المتوسط المرجح لثلاثة سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصومة بسعر تقريبي لأسعار الأرباح الفعلية. إن العجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمصرف وفقاً للعقد والتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها.

إن آلية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية هي على النحو التالي:

احتمالية التعثر	احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال فترة زمنية معينة. التعثر من الممكن أن يحدث في فترة محددة خلال فترة التقييم.
التعرض الائتماني عند التعثر	ان التعرض الائتماني عند التعثر هو تقدير المبلغ القائم الخاضع للتعثر في تاريخ مستقبلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة على المبلغ القائم بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك دفعات سداد أصل الدين والربح، سواء كان مجدول ضمن عقد، السحوبات المتوقعة من التمويلات الملتزم بها، الأرباح المستحقة عن تأخير الدفعات المستحقة.
الخسارة المفترضة عند التعثر	إن الخسارة المفترضة عند التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة عند التعثر في وقت معين. وهي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والمبلغ الذي يتوقع تحصيله مع الأخذ بعين الاعتبار الضمانات. عادة ما يتم التعبير عن الخسارة المفترضة عند التعثر كنسبة مئوية من التعرض الائتماني عند التعثر.

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن المصرف يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوء). ويرتبط كل منها بأوزان مختلفة من احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر والخسارة المفترضة عند التعثر.

آليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة تتلخص كما يلي:

المرحلة الأولى:	يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الإئتماني خلال 12 شهر كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل وبالتالي يقوم المصرف باحتساب المخصص من احتمالية حدوث تعثر للأدوات المالية خلال 12 شهر بعد تاريخ القوائم المالية. يتم تطبيق هذه الاحتمالات الافتراضية المتوقعة لمدة 12 شهراً على مبلغ التعرض الإئتماني عند التعثر مضروبة بنسبة الخسارة بافتراض التعثر مخصومة بسعر الربح الفعلي. ويتم إجراء هذا الاحتساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه.
المرحلة الثانية:	عند حدوث زيادة مؤثرة بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم المصرف باحتساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الإئتماني، وتتماثل آلية احتساب المخصص بنفس الطريقة الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام السيناريوهات المختلفة، ولكن يتم استخدام احتمالية التعثر والتعرض الإئتماني عند التعثر لكامل عمر الأداة المالية، ويتم خصم مبلغ العجز النقدي المتوقع بمعدل الربح الفعلي.
المرحلة الثالثة:	بالنسبة للموجودات المالية التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم المصرف باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الإئتماني. وتتماثل آلية احتساب المخصص بالطريقة المتبعة بالمرحلة الثانية، ويتم تحديد احتمالية التعثر نسبة 100٪ ونسبة خسارة باقتراض التعثر أكبر من تلك المطبقة في المرحلتين الأولى والثانية.
الالتزامات والارتباطات المحتملة:	يقوم المصرف بتقدير الجزء المتبقي من تلك الالتزامات والذي من المتوقع استغلاله على مدى العمر المتوقع. وتحتسب الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد ذلك بناءً على القيمة الحالية للعجز النقدي كما لو تم استغلال مبلغ التمويل كاملا حسب المتوسط المرجح للثلاثة سيناريوهات المستخدمة في الاحتساب، مخصومة بسعر الربح الفعلي.

النظرة المستقبلية للمعلومات

يعتمد المصرف على قاعدة واسعة من المعلومات المستقبلية المستخدمة كمدخلات في نموذج احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، وعلى سبيل المثال:

- الناتج المحلي الإجمالي
- معدلات البطالة
- أسعار العوائد
- أسعار الأسهم

إن المدخلات والنماذج المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة قد لا تشتمل على كافة خصائص السوق كما في تاريخ القوائم المالية. نتيجة لذلك، يتم اجراء تعديلات نوعية في بعض الأحيان كتعديلات مؤقتة في حال وجود اختلافات كبيرة.

تقييم الضمانات

يقوم المصرف لغايات التقليص من مخاطر الائتمان باستخدام الضمانات، حيثما أمكن. وهناك عدة أشكال للضمانات، مثل الضمانات النقدية والأوراق المالية وحوالات الحق والعقارات والمبالغ مستحقة القبض والمخزون وغيرها من الموجودات غير المالية

لا يتم تسجيل الضمانات، ما لم يتم استردادها، في قائمة المركز المالي للمصرف. ولكن تؤثر القيمة العادلة للضمانات على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصرف. يتم تقييم الضمانات. كحد أدنى، عند الاعتراف الأولي ويتم إعادة تقييمها بشكل دوري. ومع ذلك، بعض الضمانات، على سبيل المثال النقد أو الأوراق المالية يتم تقييمها بشكل يومي.

يستخدم المصرف بيانات السوق النشط لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمان. ويتم تقدير قيمة الموجودات المالية الأخرى التي ليس لديها سوق نشط باستخدام طرق تقييم مناسبة. يتم تقييم الضمانات غير المالية، مثل الضمان العقاري، بناءً على البيانات المقدمة من أطراف خارجية مثل مقيمين الرهن العقاري.

الضمانات المستردة

تتمثل سياسة المصرف في تحديد ما إذا كان من الأفضل استخدام الأصل المسترد في نشاط المصرف أو بيعه. يتم تحويل الموجودات المقرر استخدامها في نشاط المصرف الى فئة الموجودات الثابتة ويتم الاعتراف بها بالقيمة المستردة أو صافي القيمة الدفترية، ايهما أقل. بالنسبة للضمانات المقرر بيعها كخيار أفضل يتم تحويلها الى فئة الموجودات المحتفظ بها للبيع بقيمتها العادلة، وبالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع للموجودات غير المالية في تاريخ الاستحقاق حسب سياسة المصرف.

حسب طبيعة نشاط المصرف، لا يقوم المصرف باسترداد الممتلكات أو الموجودات الأخرى في محفظتها التجارية، ولكنها تعين وكلاء خارجيين لاسترداد قيمتها، بشكل عام من خلال المزادات، لتسوية الديون غير المسددة. ويتم إرجاع أي أموال فائضة من بيع الضمانات إلى العملاء. نتيجة لذلك، لا يتم تسجيل العقارات السكنية للضمانات المستردة في قائمة المركز المالي.

إعدام الدين

يتم اعدام الموجودات المالية إما بشكل جزئي أو كلي فقط عند توقف المصرف عن الاسترداد. في حال كان المبلغ المعدوم أكبر من مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معالجة الفرق كإضافة إلى المخصص التي يتم تطبيقها مقابل إجمالي القيمة الدفترية. يتم تسجيل المبالغ المستردة لاحقاً في الإيرادات الأخرى.

التعديل على التمويلات

يقوم المصرف أحيانا بإجراء تعديلات على شروط العقد للتمويلات كاستجابة لطلب العميل نتيجة الصعوبات المالية بدلا من استرداد او تحصيل الضمانات، يقوم المصرف بتعديل شروط التمويل نتيجة لظهور أو وجود صعوبات مالية للعميل. قد تشمل الشروط تمديد دفعات السداد أو الاتفاق على شروط تمويل جديدة. تتمثل سياسة المصرف في مراقبة التمويلات المجدولة من أجل المساعدة على ضمان استمرار حدوث الدفعات المستقبلية. ان قرار المصرف بتعديل التصنيف بين المرحلة 2 والمرحلة 3 يتم على أساس كل حالة على حدة، إذا حددت هذه الإجراءات خسارة فيما يتعلق بالتمويل، يتم الإفصاح عنها وإدارتها كتمويل مجدول ضمن المرحلة 3 حتى يتم تحصيلها أو الغائها.

عند إعادة هيكلة التمويل أو تعديل بنودها دون ان يتم الغائها، يعيد المصرف تقييم ما إذا كان هناك زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان. ويقوم المصرف بإعادة النظر في تصنيفها.

التمويلات الائتمانية

يتم إدراج التمويلات الائتمانية بالكلفة بعد تنزيل مخصص تدني التمويلات الائتمانية العوائد المعلقة.

يتم تعليق العوائد والعمولات على التمويلات الائتمانية المتعثرة والمصنفة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

يتم شطب التمويلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ويتم تحويل أي فائض في المخصص، إن وجد، لقائمة الدخل. يضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

يتم إستبعاد التمويلات التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات والعوائد المعلقة والمخصصات المتعلقة بها من القوائم المالية للمصرف وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

إن التقييم المستمر حول وجود زيادة مؤثرة في المخاطر الائتمانية للتويلات الائتمانية المتجددة تشبه التقييمات المطبقة على التمويلات الاخرى. ان سعر الربح المستخدم لخصم الخسائر الائتمانية المتوقعة لبطاقات الائتمان هو سعر العائد الفعلي.

عائد أصحاب حسابات الاستثمار التشاركية

يتم توزيع الأرباح على أصحاب حسابات الاستثمار التشاركية حسب سياسة التوزيع المعتمدة لدى إدارة المصرف وذلك بعد تنزيل حصة المصرف كمضارب وبالنسب المحددة في سياسة التوزيع.

يتم توزيع أرباح التمويلات والاستثمارات الممولة بشكل مشترك من حسابات الاستثمارات التشاركية ومصادر المصرف الذاتية (حسابات التمويل المشترك) على أساس معدل الرصيد الشهري لهذه الاستثمارات. ويتم التوزيع لكافة العملات وفقاً للتالي:

	نسبة مشاركة الودائع في الأرباح		حصة المصرف كمضارب		حصة أصحاب حسابات التمويل المشترك	
	2025	2024	2025	2024	2025	2024
	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)
ودائع التوفير والتأمينات النقدية المشاركة في الأرباح	%85	%85	%90	%90	%10	%10
ودائع لأجل تستحق خلال شهر	%85	%85	%90	%90	%10	%10
ودائع لأجل تستحق خلال 3 أشهر	%85	%85	%80	%80	%20	%20
ودائع لأجل تستحق خلال 6 أشهر	%85	%85	%70	%70	%30	%30
ودائع لأجل تستحق خلال سنة	%85	%85	%50	%50	%50	%50

يتحمل المصرف كافة المصاريف الإدارية كما يتم أيضاً تعديل نسب الأرباح الموزعة لأصحاب حسابات الاستثمار التشاركية من قبل الإدارة التنفيذية وذلك اعتماداً على نتائج أعمال المصرف والنسب السائدة في السوق.

موجودات خارج قائمة المركز المالي الخاضعة للإدارة:

يتفق المصرف مع أصحاب موجودات خارج قائمة المركز المالي الخاضعة للإدارة على نسبة أرباح تدفع لهم بتاريخ الإستحقاق ويتم إحتساب هذه النسبة على أساس حصول المصرف على نسبة متفق عليها من الأرباح كعمولة مضاربة مقابل استثمار ودائع العملاء في مجالات محددة بناءً على طلبهم، حيث تمثل هذه العمولة الفرق بين نسبة الأرباح التي يحصل عليها المصرف من الجهة التي تم الاستثمار لديها والنسبة المتفق عليها مع العميل. يتحمل العملاء الربح أو الخسارة الناتجة عن الصفقات المستثمر بها إلا في حالات التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط المتفق عليها مع المصرف حيث يتحمل المصرف ما ينشأ بسبب ذلك من خسائر.

عقود التمويل

يتم إدراج عقود التمويل بالكلفة بعد تنزيل الأرباح المعلقة ومخصص تدني التمويلات، بالصافي.

يتم تكوين مخصص تدني لعقود التمويل إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للمصرف وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التمويل وعندما يمكن تقدير هذا التدني، تسجل قيمة التدني في قائمة الدخل والدخل الشامل.

يتم تعليق أرباح عقود التمويلات غير العاملة (المتعثرة) الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

يتم شطب التمويلات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من مخصص التدني ويتم تحويل أي فائض في المخصص إن وجد لقائمة الدخل. يحول المحصل من التمويلات المشطوبة سابقاً إلى الإيرادات.

المرابحة للآمر بالشراء

إن المرابحة للآمر بالشراء هي عقد بيع سلعة بمثل الثمن الذي اشتراها به المصرف مع زيادة ربح معلوم متفق عليه وهي من بيوع الأمانة التي يعتمد فيها على بيان ثمن الشراء أو التكلفة بالإضافة المصروفات المعتادة، وتحديد ربح المصرف. يقوم المصرف بتطبيق مبدأ الإلزام بالوعد في عقود المرابحة وبما ينسجم مع المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

عقود الإجارة

الإجارة هي عقد يراد به تمليك منفعة معلومة مشروعة معلومة لمدة معلومة بعوض معلوم وهو من العقود اللازمة، وتقسم إلى قسمين:

الإجارة التشغيلية: وهي عقود الإجارة التي لا تنتهي بتملك المستأجر الموجودات المؤجرة.

الإجارة المنتهية بالتمليك: وهي تطبق فيها أحكام الإجارة على العين المؤجرة إلى نهاية مدة الإجارة، ثم يحصل التمليك إلى المستأجر بعقد مستقل حيث تنتهي بتملك المستأجر الموجودات المؤجرة وتأخذ عدة صور حسبما ورد في معيار الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية.

تقاس الموجودات المقتناة بغرض الإجارة عند اقتنائها بالكلفة التاريخية شاملة النفقات المباشرة لجعلها صالحة للاستعمال ويتم إدراجها بعد تنزيل الأرباح المعلقة ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة. توزع إيرادات الإجارة بما يتناسب مع الفترات المالية التي يشملها عقد الإجارة. يتم قيد مصاريف صيانة الموجودات المؤجرة في الفترة المالية التي تحدث فيها.

الإستصناع

إن الإستصناع هو عقد على بيع عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها، أما ما تعارف عليه بالاستصناع الموازي فهو يتم من خلال ابرام عقدين منفصلين: أحدهما مع العميل يكون فيه المصرف صانعاً، والآخر مع الصناع أو المقاولين ويكون فيه المصرف مستصنعاً، ويتحقق الربح عن طريق اختلاف الثمن في العقدين والغالب أن يكون الثمن في العقد مع الصناع والمقاولين حالاً وفق مراحل التنفيذ المتفق عليها، ويكون الثمن مع العميل مؤجلاً على أقساط يتم الاتفاق عليها في العقد.

المضاربة

المضاربة شركة في الربح بمال من جانب (رب المال) وعمل من جانب آخر (المضارب).

إن عمليات المضاربة هي الشراكة التي يقوم المصرف بموجبها بالمساهمة في رأس المال ويقوم الطرف الآخر (المضارب) بالعمل في مشروع أو نشاط معين مقابل حصة محددة من الربح على أن يتحمل المضارب الخسارة في حالة التقصير أو الإهمال أو مخالفة أي من شروط المضاربة. يتم تثبيت الأرباح أو الخسائر على أساس الاستحقاق إذا كان من الممكن تقديرها بصورة معقولة. عدا ذلك، يتم تثبيت الأرباح عندما يقوم المضارب بتوزيعها بينما يتم تحميل الخسائر في قائمة الدخل عند الإعلان عنها من قبل المضارب. تدرج المضاربة بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع بعد تنزيل الأرباح المعلقة ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

التورق

هو شراء سلعة بثمن آجل مساومة أو مرابحة ثم بيعها إلى غير البائع للحصول على النقد بثمن حال، ويتيح هذا المنتج لعملاء المصرف الحصول على النقد لتغطية احتياجاتهم والتزاماتهم بما يتوافق مع أحكام وضوابط المعايير الشرعية.

الوكالة بالاستثمار

هي أحد الصيغ التمويلية المعتمدة في صناعة العمل المصرفي الإسلامي ويتاح بموجبها انابة المتعامل المصرف الإسلامي تنمية ماله وفق النشاط الاستثماري الذي اختص به المتعامل وبما لا يخالف احكام الشريعة الإسلامية، ويستحق هذا المتعامل أجرة نظير أعماله الاستثمارية وفقا لما توافقا عليه ابتداءً.

ديون معدومة لم يسبق التخصيص لها

يتم شطب التمويلات التي توفى أصحابها ولا يوجد لديهم ضمانات كافية وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

<u>استثمارات في موجودات مالية</u>

يتم قيد الموجودات المالية عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء المباشرة، في حال عدم كونها موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. لاحقاً للإعتراف المبدئي، يتم قيد جميع الموجودات المالية إما بالقيمة العادلة أو بالكلفة المطفأة، كما يلي:

<u>موجودات مالية بالقيمة العادلة</u>

هي أدوات الملكية والمشتقات المالية والتي يتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، ويحق للمنشأة تصنيف أدوات الملكية غير المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، باختيار لا يمكن التراجع عنه، من خلال بنود الدخل الشامل.

في حال تم اختيار تصنيف أدوات الملكية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل فإنه يتم قيد التغير في القيمة العادلة في حساب خاص ضمن حقوق الملكية، وعند التخلص منها يتم قيد الأرباح أو الخسائر في قائمة الدخل.

يتم قيد أرباح توزيعات الأسهم من الاستثمار في أدوات الملكية في قائمة الدخل عند نشوء الحق في استلامها.

إستبعاد الموجودات المالية

يتم استبعاد الموجودات المالية عند انتهاء الحق التعاقدي للإنتفاع من التدفقات النقدية لهذه الموجودات، أو عند تحويل الموجودات المالية وجميع المخاطر وعوائد الملكية إلى منشأة أخرى. في حال لم يقم المصرف بتحويل أو إبقاء كل المخاطر والعوائد الأساسية وأبقت السيطرة على الأصول المحولة، يسجل المصرف حصته المتبقية في الموجودات ويسجل المطلوبات بقيمة المبالغ المتوقع دفعها. إذا أبقى المصرف كل المخاطر وعوائد الملكية لملكية الموجودات المالية المحولة، يستمر المصرف في تسجيل الموجودات المالية.

قياس القيمة العادلة

يتم قياس القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية مثل المشتقات والموجودات غير المالية في تاريخ القوائم المالية. القيمة العادلة هي المقابل المالي لبيع موجودات أو سداد مطلوبات وذلك من خلال عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية بيع الموجودات أو سداد المطلوبات إما في:

- سوق رئيسي للموجودات والمطلوبات.
- أو في حال غياب السوق الرئيسي، في سوق أكثر ملاءمة للموجودات والمطلوبات.

يجب أن يكون للمصرف القدرة على الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الفرضيات التي سيستخدمها المشاركين عند تسعير الموجودات والمطلوبات، على فرض ان المشاركين في السوق هدفهم تحقيق منافع اقتصادية.

يستخدم المصرف أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف التي توفر معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك من خلال زيادة استخدام معطيات ذات صلة يمكن ملاحظتها والتقليل من استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها.

جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس بالقيمة العادلة والمصرح عنها في القوائم المالية تصنف ضمن هرم القيمة العادلة، كما هو موضح أدناه:

المستوى الأول: باستخدام أسعار التداول لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة.

المستوى الثاني: باستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: باستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

في نهاية كل فترة ماليه يحدد المصرف فيما إذا كانت هنالك عمليات نقل بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (استنادا إلى أقل مستوى معطيات له اثر جوهري على قياس القيمة العادلة ككل) للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في القوائم المالية على أساس متكرر.

يقوم مخمنين خارجيين معتمدين بالمشاركة في تقييم الموجودات الجوهرية. بعد النقاش مع هؤلاء المخمنين الخارجيين، يقوم المصرف باختيار الأساليب والمدخلات والتي ستستخدم للتقييم في كل حالة.

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام المصرف بتحديد شرائح من الموجودات والمطلوبات وفقاً لطبيعة وخصائص ومخاطر ومستوى القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات.

عقارات وممتلكات ومعدات

تظهر العقارات والممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم وخسائر التدني المتراكمة، إن وجدت. تشمل كلفة الممتلكات والمعدات الكلفة المتكبدة لاستبدال أي من مكونات العقارات والممتلكات والمعدات ومصاريف التمويل للمشاريع الإنشائية طويلة الأجل إذا تحققت شروط الإعتراف. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل عند تحققها. لا يتم إستهلاك الأراضي.

يتم إحتساب الإستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الإنتاجي المتوقع كما يلي:

	العمر الإنتاجي (سنوات)
عقارات	33
أثاث ومعدات وتحسينات مأجور	5-15
أجهزة الحاسب الآلي	5

يتم شطب أي بند من العقارات والممتلكات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة إقتصادية متوقعة من استخدام البند أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب البند، والذي يمثل الفرق بين العائد من التخلص وصافي القيمة الدفترية للبند، في قائمة الدخل.

تتم مراجعة القيم المتبقية للموجودات والأعمار الإنتاجية وطرق الإستهلاك في كل سنة مالية ويتم تعديلها لاحقاً إن لزم الأمر.

حق استخدام الموجودات

يقوم المصرف بالاعتراف بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون الأصل فيه قابل للاستخدام). يتم الاعتراف بحق استخدام الموجودات بالتكلفة، بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني في القيمة، ويتم تعديل القيمة عند إعادة تقييم مطلوبات عقود الإيجار.

تتضمن تكلفة حق استخدام الموجودات قيمة مطلوبات عقود الإيجار المعترف بها، بالإضافة إلى التكاليف الأولية المباشرة المتكبدة، ودفعات الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ بدء العقد، مطروحاً منها أي حوافز مستلمة متعلقة بعقد الإيجار. في حال لم يكن المصرف متيقناً من الحصول على ملكية الموجودات المستأجرة في نهاية مدة العقد، يتم استهلاك قيمة حق استخدام الموجودات المعترف به على أساس القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي للأصل أو مدة عقد الإيجار ايهما أقل، كما يلي:

	العمر الإنتاجي (سنوات)
سيارات	3
مباني	8-15

يخضع حق استخدام الموجودات إلى اختبار التدني في القيمة.

المشاريع تحت التنفيذ

تمثل المشاريع تحت التنفيذ كافة تكاليف تجهيز الفروع والمكاتب وتكاليف تطوير النظام المصرفي الجديد والمشاريع الأخرى غير المنتهية حتى تاريخ القوائم المالية. عند الانتهاء من تنفيذ كل مشروع يحول إلى حساب العقارات والممتلكات والمعدات أو الموجودات غير الملموسة.

يتم إجراء دراسة تدني في القيمة الدفترية للمشاريع تحت التنفيذ عند وجود أدلة تشير إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية لهذه المشاريع. في حال وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تخفيض القيمة الدفترية للمشاريع للقيمة المتوقع استردادها.

الموجودات غير الملموسة

مبدئياً، يتم قيد الموجودات غير الملموسة، التي تم الحصول عليها بشكل منفصل بالكلفة. لاحقاً للإثبات المبدئي، يتم إظهار الموجودات غير الملموسة بالكلفة بعد تنزيل الإطفاء المتراكم وأية خسائر تدنٍ متراكمة في القيمة الدفترية.

يتم تصنيف العمر الإنتاجي للموجودات غير الملموسة بكونه لفترة محددة أو غير محددة.

يتم إجراء دراسة لوجود تدنٍ في القيمة الدفترية للموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة غير محددة، بشكل سنوي، كما أنه لا يتم إطفاء هذه الموجودات غير الملموسة. تتم مراجعة تصنيف هذه الموجودات سنوياً لتحديد ما إذا كان سبب التصنيف لايزال قائماً، في حالة الحاجة إلى إعادة تصنيف هذه الموجودات غير المقدر عمرها الزمني بفترة محددة الى موجودات ملموسة لفترة محددة فيتم ذلك بناءً على أساس تقديري، وبأثر مستقبلي.

يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد الموجودات غير الملموسة والتي تمثل الفرق بين العائد من التخلص من الأصل والقيمة الدفترية للأصل في قائمة الدخل.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة محددة حسب العمر الإنتاجي المتوقع، ويتم دراسة تدني قيمتها الدفترية عند وجود مؤشرات تدل على ذلك. يتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة احتسابه للموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة محددة مرة على الأقل في نهاية السنة المالية. يتم قيد مصروف إطفاء الموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة محددة في قائمة الدخل.

تشمل الموجودات غير الملموسة أنظمة وبرامج الحاسب الآلي وتقوم إدارة المصرف بتقدير العمر الزمني بحيث يتم إطفاء أنظمة وبرامج الحاسب الآلي بطريقة القسط الثابت على العمر الإنتاجي المتوقع وهو خمس سنوات.

الإيرادات والمكاسب غير الشرعية

يقوم المصرف بتسجيل الإيرادات والمكاسب غير الشرعية في حساب خاص يظهر في قائمة المركز المالي ضمن المطلوبات الأخرى. يتم صرف هذه الإيرادات والمكاسب على أوجه البر والإحسان حسبما تقرره هيئة الرقابة الشرعية.

الزكاة

وفقاً للنظام الأساسي للمصرف، تقع مسؤولية دفع الزكاة على مساهمي المصرف.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

<u>التدني في قيمة الموجودات المالية</u>

يتم إجراء تقييم في تاريخ القوائم المالية لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت تدني موجودات مالية محددة. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم إثبات أية خسارة تدنٍ ضمن قائمة الدخل.

أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل – يتضمن الدليل الموضوعي إنخفاض جوهري في القيمة أو طويل الأمد. يتم قياس جوهرية الإنخفاض بالرجوع إلى الكلفة الأصلية للاستثمار، ويتم قياس طول أمد الإنخفاض بالرجوع إلى الفترة التي انخفضت خلالها القيمة العادلة عن القيمة الأصلية. يمثل التدني الفرق بين الكلفة الأصلية والقيمة العادلة، بعد تنزيل أية خسارة تدنٍ معترفٍ بها سابقاً ضمن قائمة الدخل.

أدوات الدين المصنفة كموجودات مالية والتي تظهر بالكلفة– يمثل التدني الفرق بين الكلفة المطفأة والقيمة العادلة، بعد تنزيل أية خسارة تدنٍ معترفٍ بها سابقاً ضمن قائمة الدخل.

المخصصات

تم احتساب مخصصات عندما يترتب على المصرف التزامات (قانونية أو ضمنية) ناشئة عن أحداث سابقة على أن يكون من المرجح نشوء هذه الإلتزامات وتوافر إمكانية تحديد قيمتها بشكل موضوعي.

مخصص الضرائب

يقوم المصرف باقتطاع مخصصات الضريبة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) وبموجب النسب الضريبية المقررة وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات السارية المفعول في فلسطين. يقضي هذا المعيار بالإعتراف بالفروقات الزمنية المؤقتة كما بتاريخ قائمة المركز المالي، كضرائب مؤجلة، نتيجة لذلك قد يترتب على المصرف قيد موجودات أو مطلوبات ضريبية مؤجلة.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو إستردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو التحقق من الموجودات الضريبية المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو خسائر متراكمة مقبولة ضريبياً أو بنوداً ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.

يتم إجراء تقاص بين الموجودات الضريبية المؤجلة والمطلوبات الضريبية المؤجلة وإظهار المبلغ الصافي في القوائم المالية فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم التخصيص لتعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في فلسطين ونظام شؤون الموظفين الخاص بالمصرف. هذا ويلزم القانون صاحب العمل بتسوية مكافأة نهاية الخدمة للفترات السابقة لتطبيق أحكام هذا القانون.

مطلوبات عقود الإيجار

يقوم المصرف في تاريخ بدء عقد الإيجار، بالاعتراف بمطلوبات عقود الإيجار بالقيمة الحالية المخصومة لدفعات الإيجار التي يتعين دفعها خلال مدة العقد. تتضمن دفعات الإيجار الدفعات الثابتة (والتي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة) مطروحاً منها حوافز الإيجار المستحقة ودفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشرات أو نسب متفق عليها وفقاً لشروط العقد، والمبالغ المتوقع تحصيلها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن دفعات الإيجار أيضاً قيمة ممارسة خيار الشراء والذي من المؤكد أن يمارسه المصرف بالإضافة إلى قيمة غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كان المصرف ينوي أن يمارس خيار الإنهاء وفقا لشروط العقد.

يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقاً لشروط العقد كمصاريف في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى دفع تلك المبالغ.

عند احتساب القيمة الحالية لدفعات الإيجار، يستخدم المصرف لغايات خصم دفعات الإيجار المستقبلية معدل الاقتراض عند بدء الإيجار إذا كان سعر االعائد الضمني في عقد الإيجار غير قابل للتحديد. لاحقاً يتم زيادة مطلوبات الإيجار بقيمة العائد المستحق ويتم تخفيضها بقيمة دفعات الإيجار الفعلية. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات الإيجار إذا كان هناك أي تعديل أو تغيير على مدة الإيجار أو عند حدوث أي تغيير على الدفعات التي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة أو عند تغير التقييم المتعلق بشراء الأصل.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة

يقوم المصرف بتطبيق الإعفاء المتعلق بالاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الاجل على بعض عقود الإيجار قصيرة الأجل (عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تتضمن خيار شراء الاصل). كما يقوم المصرف أيضاً بتطبيق الإعفاء المتعلق بعقود الإيجار للأصول منخفضة القيمة على بعض عقود الإيجار للأصول التي تعتبر منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بدفعات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة كمصروف إيجار على أساس القسط الثابت وعلى مدة الإيجار.

التقديرات الهامة المتعلقة بتحديد مدة عقد الإيجار للعقود التي تتضمن خيار تجديد العقد

يقوم المصرف بتحديد مدة عقد الإيجار على أنها المدة الغير قابلة للإلغاء، مع الاخذ بعين الاعتبار الفترات المشمولة بخيار تمديد عقد الإيجار إذا كان من المؤكد أن يتم ممارسة هذا الخيار، أو أي فترات متعلقة بخيار إنهاء عقد الإيجار، إذا كان من المؤكد ألا يقوم المصرف بممارسة هذا الخيار. بموجب بعض عقود الإيجار، يوجد لدى المصرف الحق في استئجار الأصول لفترات إضافية. يقوم المصرف ببعض التقديرات عند تقييم ما إذا كان من المؤكد ممارسة خيار التجديد.

وهذا يعني، أن المصرف يأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة التي تشكل حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التجديد. لاحقاً لتاريخ البدء، يقوم المصرف بإعادة تقييم مدة عقد الإيجار في حال حصول حدث هام أو تغيير في الظروف الواقعة تحت سيطرتها الامر الذي قد يؤثر على قدرته على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد (على سبيل المثال، تغيير في استراتيجية العمل).

قام المصرف بتضمين فترة التجديد كجزء من مدة عقد الإيجار نظراً لأهمية هذه الأصول في عملياته التشغيلية. إن مدة العقد الغير قابلة للإلغاء لبعض هذه الأصول تعتبر قصيرة نسبياً وفي حال إلغاء تلك العقود فإن العمليات التشغيلية ستتأثر بشكل سلبي في حال عدم وجود بدائل لتلك الأصول.

رأس المال

يتم قيد اي تكاليف ناتجة عن اصدار او شراء أسهم المصرف على الارباح المدورة بالصافي بعد الاثر الضريبي لهذه التكاليف ان وجد. إذا لم تستكمل عملية الاصدار او الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف في قائمة الدخل.

الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من (خسارة) ربح السنة

يتم احتساب الحصة الأساسية للسهم في الأرباح من خلال قسمة ربح السنة العائد إلى حملة الأسهم العادية للمصرف على المعدل المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة.

يتم احتساب الحصة المخفضة للسهم من خلال قسمة ربح السنة العائد إلى حملة الأسهم العادية للمصرف (بعد الأخذ في الإعتبار العوائد وأية إيرادات أو نفقات تخص الأسهم القابلة للتحويل) على المعدل المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة مضافاً إليه المعدل المرجح لعدد الأسهم العادية التي يجب إصدارها فيما لو تم تحويل الأسهم القابلة للتحويل إلى أسهم عادية.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر. ويتضمن النقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية والاستثمارات لدى البنوك الإسلامية وينزل احتياطي الزامي وأرصدة مقيدة السحب لدى سلطة النقد ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة مقيدة السحب.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية السائدة في تاريخ القوائم المالية والمعلنة من سلطة النقد الفلسطينية. يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل.

استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية يتطلب استخدام عدة تقديرات وافتراضات محاسبية تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصاريف والموجودات والمطلوبات والإفصاحات في القوائم المالية. نظراً لاستخدام هذه التقديرات والإفتراضات، قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات، وقد يستدعي ذلك تعديل القيم الدفترية للموجودات أو المطلوبات في المستقبل.

فيما يلي تفاصيل الإجتهادات الجوهرية التي قام بها المصرف:

مخصص القضايا

يتم التخصيص للقضايا المرفوعة على المصرف لمواجهة أية إلتزامات قضائية إستناداً لرأي المستشار القانوني للمصرف.

مخصصات منافع الموظفين

تستخدم إدارة المصرف تقديرات معينة لتحديد مبلغ مخصصات منافع الموظفين. تعتقد إدارة المصرف بأن هذه التقديرات والإفتراضات معقولة.

الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة

تقوم إدارة المصرف بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة وتقوم بتعديلها، إن لزم الأمر، في نهاية كل سنة مالية.

مخصص ضريبة الدخل

تستخدم إدارة المصرف تقديرات معينة لتحديد مبلغ مخصص ضريبة الدخل. تعتقد إدارة المصرف بأن هذه التقديرات والإفتراضات معقولة.

القيمة العادلة للأدوات المالية

يتطلب تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من إدارة المصرف اصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة إلى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة إلى الاخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمانية المتوقعة.

قام المصرف باحتساب قيمة مخصص تدني الموجودات المالية وفقا لمعايير التقارير الدولية والمتوافقة مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتم تقييم الموجودات المالية لتحديد التدني على الأساس المبيّن في فقرة " التدني في قيمة الموجودات المالية".

يتطلب تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من إدارة المصرف إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة إلى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الإئتمانية للموجودات المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية للخسائر الإئتمانية المتوقعة.

إن سياسة المصرف في تحديد العناصر (المواصفات) المشتركة التي تم بناءً عليها قياس مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي تتم بناءً على ما يلي:

- التمويلات الائتمانية الفردية: تجميعي على مستوى المحفظة

- التمويلات الائتمانية للشركات: إفرادي على مستوى التمويل/ العميل
- التمويلات الائتمانية للمصارف: إفرادي على مستوى التمويل/ المصرف
- أدوات الدين بالكلفة المطفأة (الصكوك): إفرادي على مستوى أداة الدين.

مبدأ الاستمرارية

تم إعداد هذه القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية. حيث تم اتخاذ جميع التدابير المتاحة للحفاظ على استمرارية المصرف ومواصلة أعماله في بيئة الأعمال والظروف الاقتصادية الحالية المبينة في إيضاح (40) و(46)، إذ يتوقع المصرف الحفاظ على تدفقات نقدية إيجابية من أنشطته التشغيلية في المناطق الفلسطينية. هذا وتعتقد الإدارة أنه لا يوجد أية شكوك جوهرية حول قدرة المصرف على الاستمرار في أعمالها.

منهجية تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (30) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية): المدخلات، الآليات والافتراضات المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

ان المفاهيم الرئيسية ذات الأثر الجوهري والتي تتطلب قدر عالي من اجتهادات الإدارة والتي تم أخذها بعين الاعتبار من قبل المصرف عند تطبيق المعيار تتضمن ما يلي:

- **تقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية:**

يتم تقييم فيما إذا كان هنالك زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية منذ تاريخ نشأتها، حيث يقوم المصرف بمقارنة مخاطر التعثر للعمر المتوقع للأداة المالية في نهاية كل فترة مالية مع مخاطر التعثر عند نشوء الأداة المالية باستخدام المفاهيم الرئيسية لعمليات إدارة المخاطر المتوفرة لدى المصرف.

يتم تقييم الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية مرة واحدة كل ثلاثة أشهر وبشكل منفصل لكل من التعرضات لمخاطر الائتمان وبناء على العوامل أدناه. إذا أشار أحد هذه العوامل إلى وجود زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية فانه يتم اعادة تصنيف الأداة المالية من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية:

1. يتم القيام بتحديد حدود لقياس الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بناء على التغير في مخاطر حدوث التعثر للأداة المالية مقارنة مع تاريخ نشأتها.
2. يتضمن معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (30) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية) افتراضاً بوجود زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية التي تعثرت واستحقت لأكثر من 30 يوم. بهذا الخصوص قام المصرف باعتماد فترة 30 يوم.
3. يقوم المصرف بافتراض زيادة جوهرية للأدوات المالية تعثرت أواستحقت ل 30 يوم خلال فترة القياس السابقة.
4. يقوم المصرف بتصنيف العملاء الذين ترتأي الإدارة وضعهم تحت المراقبة ضمن المرحلة الثانية كمؤشر للزيادة الجوهرية في مخاطر الإئتمان.
5. يتم الأخذ بعين الاعتبار اية جدولات أو تعديلات تتم على حسابات العملاء أثناء فترة التقييم كمؤشر للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.
6. يقوم المصرف بافتراض زيادة جوهرية للعملاء الذين ترتأي الإدارة أن قطاعاتهم الإقتصادية ذات مخاطر عالية.
7. يقوم المصرف بافتراض زيادة جوهرية للعملاء الذين يتم تبليغ المصرف بهم من قبل الجهات الرقابية والجهات الحكومية بأنهم ذو مخاطر عالية.
8. يقوم المصرف بافتراض زيادة جوهرية للعملاء ممن يخرقون مواثيق الدين.
9. عملاء قطاعات الشركات الذين حدث تدني في تدفقاتهم النقدية ونجاعة مشاريعهم القائمة والخروقات في نسب الديون المقبولة

10. انخفاض درجتين في التصنيف الائتماني للموجودات المالية.

11. يقوم المصرف بدحض مفهوم الزيادة الجوهرية المتعلقة بفترة ال 30 يوم المفترضة في حال كان للمصرف معلومات معقولة ومدعمة دون تحمل تكلفة أو جهود غير ضرورية توضح أن مخاطر الائتمان لم تزداد بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي.

يعتمد التغير بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة على ما إذا كانت الأدوات المالية متعثرة كما في نهاية الفترة المالية. إن طريقة تحديد تعثر الأدوات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (30) ومعيار التقارير المالية الدولي (9) هي مشابهة لطريقة تحديد حدوث التعثر للموجودات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس). كما هو موضح في تعريف التعثر أدناه.

- **عوامل الاقتصاد الكلي والأحداث المستقبلية المتوقعة واستخدام اكثر من سيناريو:**

يجب الأخذ بعين الاعتبار المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة للأحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات موثوقة عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة. ان قياس وتطبيق المعلومات المستقبلية المتوقعة يتطلب من إدارة المصرف القيام باجتهادات جوهرية مبنية على التعاون مع جهات دولية ذو خبرة في هذا المجال.

احتمالية حدوث التعثر وخسارة التعثر المفترضة والأثر عند التعثر ومدخلات المستخدمة في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مصممة بناء على عوامل اقتصادية متغيرة (أو التغير في عوامل الاقتصاد الكلي) والمرتبطة بشكل مباشر بالمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمحفظة.

يتم ربط كل سيناريو من حالات الاقتصاد الكلي المستخدمة في حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بعوامل الاقتصاد الكلي المتغيرة. تم استخدام التقديرات في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة (1) والمرحلة (2) باستخدام السيناريوهات المرجحة المخصومة والتي تتضمن المعلومات المستقبلية للاقتصاد الكلي لأعوام لاحقة.

يعتمد السيناريو الأساسي على تنبؤات الاقتصاد الكلي (مثل: الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة وغيرها). إن تغيرات الصعود والهبوط في العوامل الاقتصادية سيتم اعدادها على أساس الأوضاع الاقتصادية البديلة الممكنة.

- **تعريف التعثر:**

ان تعريف التعثر المستخدم في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والمستخدم في تقييم التغير بين المراحل يتماشى ويتفق مع تعريف التعثر المستخدم من قبل إدارة المخاطر الائتمانية الداخلية لدى المصرف. إن التعثر غير معرف من قبل المعيار، وهناك افتراض قابل للنقض بانه التوقف عن الدفع لمدة 90 يوم فأكثر بالإضافة الى بعض العوامل النوعية كالصعوبات المالية والإفلاس والوفاة وغيرها.

- **العمر المتوقع:**

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، يقوم المصرف بالأخذ بعين الاعتبار اقصى مدى للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يعتبرها المصرف معرضة لمخاطر التدني. يتم الاخذ بعين الاعتبار جميع الالتزامات التعاقدية للعمر المتوقع، وبما فيها خيارات الدفع المقدم، وخيارات التمديد. يتم قياس العمر المتوقع لبعض التمويلات الائتمانية المتجددة والتي لا يوجد لها تاريخ سداد محدد بناء على الفترة المعرض بها المصرف لمخاطر الائتمان التي لا يمكن للإدارة تجنبها.

<u>حوكمة تطبيق متطلبات معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (30)</u>

لضمان الالتزام بمتطلبات تطبيق المعيار والتأكد من سير التطبيق فقد تم انشاء لجنه توجيه خاصة تتكون من قبل السادة مدير دائرة المخاطر، مدير دائرة الائتمان، المدير المالي للمصرف علاوة على مدير دائرة انظمة المعلومات. حيث تقوم اللجنه باتخاذ القرارات اللازمة بخصوص آليات التطبيق، التأكد من تحديث السياسات العامة واجراءات العمل الأنظمة بما يتلازم مع متطلبات المعيار، كما تقوم بعرض نتائج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة استنادا إلى المعيار إلى الإدارة العليا وإلى مجلس الإدارة عن طريق اللجان المنبثقة عنه.

3. نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

يشمل هذا البند ما يلي:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد في الخزينة*	63,106,522	44,092,784
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:		
حسابات جارية وتحت الطلب	4,691,170	11,386,761
ودائع تبادلية تستحق خلال فترة 3 أشهر	13,449,930	18,873,061
متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي	27,259,164	25,560,555
	108,506,786	99,913,161
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(20,194)	(10,295)
	108,486,592	99,902,866

* كما هو مبين في إيضاح (40)، يواجه القطاع المصرفي الفلسطيني، بما في ذلك المصرف، تحديات تشغيلية نتيجة تراكم أرصدة نقدية كبيرة بعملة الشيقل الإسرائيلي. بلغ رصيد النقد المحتفظ به في الخزينة بعملة الشيقل الإسرائيلي ما يعادل 42,710,878 دولار أمريكي، وهو ما يمثل نسبة 67,68% من إجمالي النقد لدى المصرف كما في 31 كانون الأول 2025.

- يتعين على المصرف وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (10) لسنة 2022 بشأن الاحتياطي الالزامي النقدي، الاحتفاظ برصيد احتياطي الزامي مقيّد السحب لدى سلطة النقد الفلسطينية بنسبة 9% من الودائع المدرجة ضمن وعاء الاحتياطي الالزامي، بالإضافة إلى ما نسبته 100% من الأرصدة الراكدة. يخصص ما نسبته 20% من هذا الاحتياطي لمقابلة نتائج المقاصة والتسويات تحت مسمى "احتياطي التسوية". لا يجوز للمصرف التصرف بالاحتياطي الالزامي لدى سلطة النقد الفلسطينية باستثناء احتياطي التسوية والذي يسمح للمصرف باستغلاله وفقاً للتعليمات النافذة.
- لا تعمل سلطة النقد الفلسطينية على دفع عوائد على الإحتياطيات الإلزامية والحسابات الجارية وتحت الطلب.
- تعتبر أرصدة الإحتياطي الإلزامي أرصدة مقيدة السحب.

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:

31 كانون الأول 2025	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2025	55,820,377	-	-	55,820,377
صافي التغير خلال السنة	(10,420,113)	-	-	(10,420,113)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	45,400,264	-	-	45,400,264

31 كانون الأول 2024	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2024	39,536,545	-	-	39,536,545
صافي التغير خلال السنة	16,283,832	-	-	16,283,832
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	55,820,377	-	-	55,820,377

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على إجمالي أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:

31 كانون الأول 2025	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2025	10,295	–	–	10,295
صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة خلال السنة	9,899	–	–	9,899
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	20,194	–	–	20,194

31 كانون الأول 2024	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2024	10,163	–	–	10,163
صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة خلال السنة	132	–	–	132
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	10,295	–	–	10,295

4. أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

يشمل هذا البند ما يلي:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنوك ومؤسسات مصرفية داخل فلسطين:		
حسابات جارية وتحت الطلب	10,090,520	16,352,977
ودائع تبادلية تستحق خلال فترة 3 أشهر	20,800,000	–
	30,890,520	16,352,977
بنوك ومؤسسات مصرفية خارج فلسطين:		
حسابات جارية وتحت الطلب	2,432,241	3,516,993
ودائع استثمارية لدى بنوك إسلامية تستحق خلال فترة 3 أشهر	4,936,530	–
ودائع استثمارية لدى بنوك إسلامية تستحق خلال فترة تزيد عن 3 أشهر	20,656,559	10,212,252
	28,025,330	13,729,245
	58,915,850	30,082,222
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(3,903)	(15,764)
	58,911,947	30,066,458

- بلغت الأرصدة وودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى عوائد كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 مبلغ 33,322,761 دولار أمريكي ومبلغ 19,869,970 دولار أمريكي، على التوالي.
- تتضمن الأرصدة وودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية ودائع استثمارية لدى بنوك إسلامية ويتراوح مدة الاستحقاق ما بين ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر.
- إن الودائع التبادلية لدى البنوك والمؤسسات المصرفية لا تتقاضى أية عوائد.

– لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2025 و31 كانون الأول 2024.

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

31 كانون الأول 2025	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2025	30,082,222	–	–	30,082,222
صافي التغير خلال السنة	28,833,628	–	–	28,833,628
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	58,915,850	–	–	58,915,850

31 كانون الأول 2024	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2024	47,292,751	–	–	47,292,751
صافي التغير خلال السنة	(17,210,529)	–	–	(17,210,529)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	30,082,222	–	–	30,082,222

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة على الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

31 كانون الأول 2025	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2025	15,764	–	–	15,764
صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة خلال السنة	(11,861)	–	–	(11,861)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	3,903	–	–	3,903

31 كانون الأول 2024	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2024	28,440	–	–	28,440
صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة خلال السنة	(12,676)	–	–	(12,676)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	15,764	–	–	15,764

5. تمويلات ائتمانية مباشرة

يشمل هذا البند ما يلي:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الشركات الكبرى	54,036,659	53,131,091
التمويلات العقارية	45,560,663	74,733,000
الشركات الصغيرة والمتوسطة	35,911,743	43,468,004
الأفراد	33,522,459	43,548,234
الحكومة والقطاع العام	2,045,081	801,705
	171,076,605	215,682,034
أرباح معلقة	(1,216,524)	(920,821)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(18,197,378)	(16,499,154)
	151,662,703	198,262,059

- تظهر التمويلات الائتمانية المباشرة بالصافي بعد تنزيل الأرباح المقبوضة مقدماً البالغة 6,000,102 دولار أمريكي و8,489,455 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2025 و2024، على التوالي.
- بلغ إجمالي التمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للحكومة والقطاع العام 2,045,081 دولار أمريكي و801,705 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2025 و31 كانون الأول 2024، على التوالي، أي ما نسبته 1,20% و0,37% من إجمالي التمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2025 و31 كانون الأول 2024، على التوالي.
- تتضمن التمويلات الائتمانية الممنوحة للأفراد تمويلات ائتمانية ممنوحة لموظفي السلطة الوطنية الفلسطينية بمبلغ 16,905,670 دولار أمريكي وبمبلغ 18,484,828 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2025 و31 كانون الأول 2024، على التوالي، أي ما نسبته 9,88% و8,57% من إجمالي التمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2025 و31 كانون الأول 2024، على التوالي.
- تتضمن التمويلات الائتمانية الممنوحة للأفراد تمويلات ائتمانية ممنوحة لعمال فلسطينيين في الداخل بمبلغ 11,870,605 دولار أمريكي وبمبلغ 13,993,258 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2025 و31 كانون الأول 2024، على التوالي، أي ما نسبته 6,94% و6,49% من إجمالي التمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الاول 2025 و31 كانون الأول 2024، على التوالي.
- بلغت التمويلات الائتمانية المباشرة المصنفة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بعد تنزيل الأرباح المعلقة مبلغ 52,447,923 دولار أمريكي أي ما نسبته 30,88% من إجمالي التمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الأرباح المعلقة كما في 31 كانون الأول 2025 مقابل 51,778,658 دولار أمريكي أي ما نسبته 24,11% من إجمالي التمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الأرباح المعلقة كما في 31 كانون الأول 2024.
- بلغت التمويلات الائتمانية المباشرة المتعثرة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بعد تنزيل الأرباح المعلقة مبلغ 33,293,083 دولار أمريكي أي ما نسبته 19,60% من إجمالي التمويلات الائتمانية بعد تنزيل الأرباح المعلقة كما في 31 كانون الأول 2025 مقابل مبلغ 26,403,879 دولار أمريكي أي ما نسبته 12,29% من إجمالي التمويلات الائتمانية بعد تنزيل الأرباح المعلقة كما في 31 كانون الأول 2024.

- بلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التمويلات الائتمانية الممنوحة للعملاء حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية مبلغ 76,085,035 دولار أمريكي و115,496,862 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2025 و2024، على التوالي.
- بناءً على تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/1) تم إستبعاد التمويلات الائتمانية المباشرة المتعثرة والتي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات من القوائم المالية للمصرف. بلغت التمويلات الائتمانية المباشرة المستبعدة من القوائم المالية 653,401 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2025 و245,480 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2024.
- بلغ رصيد المخصص والأرباح المعلقة للحسابات المتعثرة حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 مبلغ 9,852,322 دولار أمريكي و8,353,063 دولار أمريكي، على التوالي.

فيما يلي التمويلات الائتمانية المباشرة حسب المنتج:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
ذمم بيوع المرابحة للآمر بالشراء	75,615,791	91,956,185
إجارة منتهية بالتمليك	45,560,663	74,733,000
تورق*	23,265,179	29,973,207
وكالة بالاستثمار	20,166,019	9,325,910
تمويل استصناع	3,300,751	4,173,576
قرض حسن	2,217,394	4,915,733
بطاقات إئتمان إسلامية	613,605	230,342
حسابات جارية مكشوفة	199,661	227,275
تمويل بيع منفعة	137,542	146,806
	171,076,605	215,682,034
أرباح معلقة	(1,216,524)	(920,821)
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(18,197,378)	(16,499,154)
	151,662,703	198,262,059

* يمثل هذا البند التمويلات التي يحصل عليها المتعاملون لغاية شراء سلعة من المصرف بثمن آجل (مرابحة) ثم بيعها إلى غير البائع الأول للحصول على النقد بثمن حال، ويتيح هذا المنتج لعملاء المصرف الحصول على النقد لتغطية احتياجاتهم والتزاماتهم بما يتوافق مع الأحكام والضوابط والمعايير التي نظمتها الهيئة العليا للرقابة الشرعية ومعيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (30).

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي التمويلات الائتمانية المباشرة:

31 كانون الأول 2025	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2025	80,903,167	96,517,276	38,261,591	215,682,034
ما تم تحويله الى المرحلة (1)	27,690,195	(26,667,425)	(1,022,770)	-
ما تم تحويله الى المرحلة (2)	(4,805,812)	11,204,069	(6,398,257)	-
ما تم تحويله الى المرحلة (3)	(2,558,436)	(11,904,220)	14,462,656	-
صافي التغير خلال السنة	(24,064,811)	(17,061,109)	(2,859,622)	(43,985,542)
إستبعاد تمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	-	-	(619,887)	(619,887)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	77,164,303	52,088,591	41,823,711	171,076,605

31 كانون أول 2024	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2024	179,567,067	91,211,235	19,489,698	290,268,000
ما تم تحويله الى المرحلة (1)	1,096	-	(1,096)	-
ما تم تحويله الى المرحلة (2)	(42,965,300)	42,965,462	(162)	-
ما تم تحويله الى المرحلة (3)	(7,798,394)	(15,132,487)	22,930,881	-
صافي التغير خلال السنة	(47,901,302)	(22,526,934)	(3,906,619)	(74,334,855)
إستبعاد تمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	-	-	(251,111)	(251,111)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	80,903,167	96,517,276	38,261,591	215,682,034

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التمويلات الائتمانية المباشرة:

31 كانون الأول 2025	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2025	340,703	5,220,677	10,937,774	16,499,154
ما تم تحويله الى المرحلة (1)	197,702	(153,984)	(43,718)	-
ما تم تحويله الى المرحلة (2)	(43,553)	1,066,374	(1,022,821)	-
ما تم تحويله الى المرحلة (3)	(10,188)	(411,291)	421,479	-
صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة خلال السنة	(220,091)	694,274	1,822,809	2,296,992
إستبعاد مخصص تمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	-	-	(598,768)	(598,768)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	264,573	6,416,050	11,516,755	18,197,378

31 كانون الأول 2024	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2024	159,529	1,250,144	5,805,963	7,215,636
ما تم تحويله الى المرحلة (1)	728	–	(728)	–
ما تم تحويله الى المرحلة (2)	(33,631)	33,738	(107)	–
ما تم تحويله الى المرحلة (3)	(10,116)	(282,372)	292,488	–
صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة خلال السنة	224,193	4,219,167	5,081,339	9,524,699
إستبعاد مخصص تمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	–	–	(241,181)	(241,181)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	340,703	5,220,677	10,937,774	16,499,154

فيما يلي الحركة على مخصص تدني التمويلات الائتمانية المباشرة التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	245,480	4,299
إضافات	598,768	241,181
استردادات (إيضاح 26)	(200,183)	–
فرق عملة	9,336	–
الرصيد في نهاية السنة	653,401	245,480

فيما يلي الحركة على الأرباح المعلقة خلال السنة:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	920,821	461,215
أرباح معلقة خلال السنة	522,968	524,048
أرباح معلقة مستردة	(206,146)	(54,512)
إستبعاد أرباح معلقة على تمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	(21,119)	(9,930)
الرصيد في نهاية السنة	1,216,524	920,821

فيما يلي الحركة على الأرباح المعلقة التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	9,930	–
إضافات	21,119	9,930
الرصيد في نهاية السنة	31,049	9,930

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي التمويلات الائتمانية المباشرة للشركات الكبرى:

31 كانون الأول 2025	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2025	22,486,315	25,270,787	5,373,989	53,131,091
ما تم تحويله الى المرحلة (1)	8,389,360	(8,389,360)	–	–
ما تم تحويله الى المرحلة (2)	–	433,267	(433,267)	–
ما تم تحويله الى المرحلة (3)	–	(616,908)	616,908	–
صافي التغير خلال السنة	6,829,929	(5,825,756)	(98,605)	905,568
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	37,705,604	10,872,030	5,459,025	54,036,659

31 كانون أول 2024	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2024	50,903,660	17,707,856	4,929,871	73,541,387
ما تم تحويله الى المرحلة (2)	(14,314,368)	14,314,368	–	–
ما تم تحويله الى المرحلة (3)	–	(949,059)	949,059	–
صافي التغير خلال السنة	(14,102,977)	(5,802,378)	(504,941)	(20,410,296)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	22,486,315	25,270,787	5,373,989	53,131,091

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التمويلات الائتمانية المباشرة للشركات الكبرى:

31 كانون الأول 2025	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2025	41,479	195,544	4,240,604	4,477,627
ما تم تحويله الى المرحلة (1)	50,972	(50,972)	–	–
ما تم تحويله الى المرحلة (2)	–	43,283	(43,283)	–
ما تم تحويله الى المرحلة (3)	–	(18)	18	–
صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة خلال السنة	(18,489)	1,298,638	(22,807)	1,257,342
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	73,962	1,486,475	4,174,532	5,734,969

31 كانون الأول 2024	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2024	33,305	33,606	2,879,170	2,946,081
ما تم تحويله الى المرحلة (2)	(16,750)	16,750	–	–
ما تم تحويله الى المرحلة (3)	–	(2,269)	2,269	–
صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة خلال السنة	24,924	147,457	1,359,165	1,531,546
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	41,479	195,544	4,240,604	4,477,627

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي التمويلات العقارية:

31 كانون الأول 2025	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2025	19,804,691	37,522,302	17,406,007	74,733,000
ما تم تحويله الى المرحلة (1)	11,751,769	(10,832,008)	(919,761)	–
ما تم تحويله الى المرحلة (2)	(2,099,328)	5,083,902	(2,984,574)	–
ما تم تحويله الى المرحلة (3)	(1,986,522)	(4,740,738)	6,727,260	–
صافي التغير خلال السنة	(27,470,610)	(1,614,716)	(2,584)	(29,087,910)
إستبعاد تمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	–	–	(84,427)	(84,427)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	–	25,418,742	20,141,921	45,560,663

31 كانون أول 2024	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2024	61,421,879	26,223,811	8,001,983	95,647,673
ما تم تحويله الى المرحلة (2)	(18,101,631)	18,101,631	–	–
ما تم تحويله الى المرحلة (3)	(2,995,998)	(4,351,892)	7,347,890	–
صافي التغير خلال السنة	(20,519,559)	(2,451,248)	2,213,052	(20,757,755)
إستبعاد تمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	–	–	(156,918)	(156,918)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	19,804,691	37,522,302	17,406,007	74,733,000

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التمويلات العقارية:

31 كانون الأول 2025	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2025	801	23,898	436,700	461,399
ما تم تحويله الى المرحلة (1)	2,977	(1,748)	(1,229)	–
ما تم تحويله الى المرحلة (2)	(66)	23,741	(23,675)	–
ما تم تحويله الى المرحلة (3)	(3)	(3,962)	3,965	–
صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة خلال السنة	(2,410)	(14,479)	111,193	94,304
إستبعاد مخصص تمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	–	–	(83,321)	(83,321)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	1,299	27,450	443,633	472,382

31 كانون الأول 2024	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2024	206	18,891	363,415	382,512
ما تم تحويله الى المرحلة (2)	(81)	81	–	–
ما تم تحويله الى المرحلة (3)	–	(179)	179	–
صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة خلال السنة	676	5,105	223,876	229,657
إستبعاد مخصص تمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	–	–	(150,770)	(150,770)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	801	23,898	436,700	461,399

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي التمويلات الائتمانية المباشرة للشركات الصغيرة والمتوسطة:

31 كانون الأول 2025	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2025	21,933,283	14,523,800	7,010,921	43,468,004
ما تم تحويله الى المرحلة (1)	6,427,774	(6,427,563)	(211)	–
ما تم تحويله الى المرحلة (2)	(1,219,253)	2,886,804	(1,667,551)	–
ما تم تحويله الى المرحلة (3)	(247,241)	(1,575,881)	1,823,122	–
صافي التغير خلال السنة	(872,588)	(3,890,424)	(2,315,935)	(7,078,947)
إستبعاد تمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	–	–	(477,314)	(477,314)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	26,021,975	5,516,736	4,373,032	35,911,743

31 كانون أول 2024	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2024	43,203,240	20,949,731	4,079,328	68,232,299
ما تم تحويله الى المرحلة (1)	1,096	–	(1,096)	–
ما تم تحويله الى المرحلة (2)	(7,008,616)	7,008,778	(162)	–
ما تم تحويله الى المرحلة (3)	(3,881,473)	(3,667,501)	7,548,974	–
صافي التغير خلال السنة	(10,380,964)	(9,767,208)	(4,523,328)	(24,671,500)
إستبعاد تمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	–	–	(92,795)	(92,795)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	21,933,283	14,523,800	7,010,921	43,468,004

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التمويلات الائتمانية المباشرة للشركات الصغيرة والمتوسطة:

31 كانون الأول 2025	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2025	50,989	43,794	2,757,773	2,852,556
ما تم تحويله الى المرحلة (1)	25,209	(25,071)	(138)	-
ما تم تحويله الى المرحلة (2)	(9,876)	429,765	(419,889)	-
ما تم تحويله الى المرحلة (3)	(80)	(8,001)	8,081	-
صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة خلال السنة	(31,080)	(409,878)	91,011	(349,947)
إستبعاد مخصص تمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	-	-	(464,305)	(464,305)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	35,162	30,609	1,972,533	2,038,304

31 كانون الأول 2024	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2024	52,015	60,648	1,473,265	1,585,928
ما تم تحويله الى المرحلة (1)	728	-	(728)	-
ما تم تحويله الى المرحلة (2)	(2,266)	2,373	(107)	-
ما تم تحويله الى المرحلة (3)	(6,042)	(14,849)	20,891	-
صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة خلال السنة	6,554	(4,378)	1,353,465	1,355,641
إستبعاد مخصص تمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	-	-	(89,013)	(89,013)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	50,989	43,794	2,757,773	2,852,556

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي التمويلات الائتمانية المباشرة للأفراد:

31 كانون الأول 2025	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2025	15,877,173	19,200,387	8,470,674	43,548,234
ما تم تحويله الى المرحلة (1)	1,121,292	(1,018,494)	(102,798)	–
ما تم تحويله الى المرحلة (2)	(1,487,231)	2,800,096	(1,312,865)	–
ما تم تحويله الى المرحلة (3)	(324,673)	(4,970,693)	5,295,366	–
صافي التغير خلال السنة	(3,794,918)	(5,730,213)	(442,498)	(9,967,629)
إستبعاد تمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	–	–	(58,146)	(58,146)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	11,391,643	10,281,083	11,849,733	33,522,459

31 كانون أول 2024	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2024	21,407,829	25,296,091	2,478,516	49,182,436
ما تم تحويله الى المرحلة (2)	(3,540,685)	3,540,685	–	–
ما تم تحويله الى المرحلة (3)	(920,923)	(6,164,035)	7,084,958	–
صافي التغير خلال السنة	(1,069,048)	(3,472,354)	(1,091,402)	(5,632,804)
إستبعاد تمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	–	–	(1,398)	(1,398)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	15,877,173	19,200,387	8,470,674	43,548,234

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التمويلات الائتمانية المباشرة للأفراد:

31 كانون الأول 2025	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2025	217,910	4,957,441	3,502,697	8,678,048
ما تم تحويله الى المرحلة (1)	118,544	(76,193)	(42,351)	–
ما تم تحويله الى المرحلة (2)	(33,611)	569,585	(535,974)	–
ما تم تحويله الى المرحلة (3)	(10,105)	(399,310)	409,415	–
صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة خلال السنة	(241,939)	(180,007)	1,643,412	1,221,466
إستبعاد مخصص تمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	–	–	(51,142)	(51,142)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	50,799	4,871,516	4,926,057	9,848,372

31 كانون الأول 2024	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2024	65,730	1,136,877	1,090,113	2,292,720
ما تم تحويله الى المرحلة (2)	(14,534)	14,534	–	–
ما تم تحويله الى المرحلة (3)	(4,074)	(265,075)	269,149	–
صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة خلال السنة	170,788	4,071,105	2,144,833	6,386,726
إستبعاد مخصص تمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	–	–	(1,398)	(1,398)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	217,910	4,957,441	3,502,697	8,678,048

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي التمويلات الائتمانية المباشرة للحكومة والقطاع العام:

31 كانون الأول 2025	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2025	801,705	–	–	801,705
صافي التغير خلال السنة	1,243,376	–	–	1,243,376
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	2,045,081	–	–	2,045,081

31 كانون أول 2024	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2024	2,630,459	1,033,746	–	3,664,205
صافي التغير خلال السنة	(1,828,754)	(1,033,746)	–	(2,862,500)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	801,705	–	–	801,705

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التمويلات الائتمانية المباشرة للحكومة والقطاع العام:

31 كانون الأول 2025	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2025	29,524	–	–	29,524
صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة خلال السنة	73,827	–	–	73,827
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	103,351	–	–	103,351

31 كانون الأول 2024	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2024	8,273	122	–	8,395
صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة خلال السنة	21,251	(122)	–	21,129
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	29,524	–	–	29,524

فيما يلي توزيع التمويلات الائتمانية بعد تنزيل الأرباح المعلقة حسب النشاط الإقتصادي للعملاء:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
قطاع عام	2,045,081	801,705
الصناعة والزراعة		
قطاع التصنيع	10,341,581	9,208,382
قطاع الزراعة	7,584,653	7,438,411
	17,926,234	16,646,793
القطاع الخدماتي	9,325,296	4,758,864
التجارة		
تجارة داخلية	27,680,038	18,886,970
تجارة خارجية	10,681,904	11,307,269
	38,361,942	30,194,239
العقارات والإنشاءات		
الإنشاءات	1,716,162	4,214,712
سكن للإقامة الدائمة وتحسين ظروف المسكن	27,880,036	54,270,509
	29,596,198	58,485,221
الأراضي	24,084,945	52,938,683
تمويل الاستثمار بأسهم الشركات غير المالية	–	24,270
تمويلات استهلاكية		
تمويل السيارات	28,737,114	34,011,844
أخرى	19,783,271	16,899,594
	169,860,081	214,761,213

6. موجودات مالية بالكلفة المطفأة

تشمل الموجودات المالية بالكلفة المطفأة ما يلي:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أوراق مالية حكومية مدرجة في الأسواق المالية الأجنبية*	11,660,141	6,102,034
أوراق مالية مدرجة في الأسواق المالية الأجنبية**	21,398,909	3,008,827
	33,059,050	9,110,861
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(127,787)	(10,361)
	32,931,263	9,100,500

* يمثل هذا البند استثمارات المصرف في أوراق مالية حكومية مدرجة صادرة عن كل من المملكة العربية السعودية والبحرين وعمان، تستحق خلال فترة من خمس إلى ست سنوات. تتراوح أسعار العائد على هذه الصكوك بين 5,25% إلى 6,25%.

** يمثل هذا البند استثمارات المصرف في أوراق مالية مدرجة صادرة عن شركات أجنبية إسلامية، تستحق خلال فترة من ثلاث إلى تسع سنوات. تتراوح أسعار العائد على هذه الصكوك بين 4,75% إلى 8%.

بلغت أرباح الاستثمارات بالكلفة المطفأة المقيدة في قائمة الدخل والدخل الشامل 1,595,212 دولار أمريكي و24,599 دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و31 كانون الأول 2024، على التوالي.

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة:

	2025			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2025	9,110,861	–	–	9,110,861
صافي التغير خلال السنة	23,948,189	–	–	23,948,189
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	33,059,050	–	–	33,059,050

31 كانون الأول 2024	2024			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2024	–	–	–	–
صافي التغير خلال السنة	9,110,861	–	–	9,110,861
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	9,110,861	–	–	9,110,861

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية بالكلفة المطفأة:

	2025			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2025	10,361	–	–	10,361
صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة خلال السنة	117,426	–	–	117,426
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	127,787	–	–	127,787

31 كانون الأول 2024	2024			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2024	–	–	–	–
صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال السنة	10,361	–	–	10,361
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	10,361	–	–	10,361

7. عقارات وممتلكات ومعدات

31 كانون الأول 2025	أراضي	عقارات	أثاث ومعدات وتحسينات مأجور	أجهزة الحاسب الآلي	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الكلفة:					
الرصيد في بداية السنة	1,225,900	10,643,279	3,475,305	2,374,489	17,718,973
الإضافات	–	–	39,298	714,637	753,935
الرصيد في نهاية السنة	1,225,900	10,643,279	3,514,603	3,089,126	18,472,908
الاستهلاك المتراكم:					
الرصيد في بداية السنة	–	2,288,803	1,927,979	1,947,081	6,163,863
الاستهلاك للسنة	–	292,690	259,050	206,863	758,603
الرصيد في نهاية السنة	–	2,581,493	2,187,029	2,153,944	6,922,466
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2025	1,225,900	8,061,786	1,327,574	935,182	11,550,442
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2024	1,225,900	8,354,476	1,547,326	427,408	11,555,110

تتضمن العقارات والممتلكات والمعدات كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 عقارات وممتلكات ومعدات مستهلكة بالكامل ما زالت تستخدم في عمليات المصرف بمبلغ 2,479,622 دولار أمريكي ومبلغ 1,745,091 دولار أمريكي، على التوالي.

8. حق استخدام الموجودات

فيما يلي تفاصيل الحركة التي تمت على حق استخدام الموجودات (مباني وسيارات) خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	1,424,223	1,680,204
إطفاءات خلال السنة	(240,809)	(255,981)
الرصيد في نهاية السنة	1,183,414	1,424,223

9. موجودات غير ملموسة

تشمل الموجودات غير الملموسة أنظمة وبرامج الحاسب الآلي. فيما يلي تفاصيل الحركة التي تمت على الموجودات غير الملموسة خلال السنة:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	666,336	638,179
الإضافات	254,425	181,523
الإطفاءات	(253,575)	(238,466)
محول من مشاريع تحت التنفيذ (إيضاح 10)	276,055	85,100
الرصيد في نهاية السنة	943,241	666,336

10. مشاريع تحت التنفيذ

فيما يلي الحركة على المشاريع تحت التنفيذ خلال السنة:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	707,705	675,836
إضافات خلال السنة	46,236	116,969
محول إلى موجودات غير ملموسة (إيضاح 9)	(276,055)	(85,100)
الرصيد في نهاية السنة	477,886	707,705

يمثل هذا البند تكلفة إنشاء فروع جديدة للمصرف وتحسينات على برامج مصرفية كما في 31 كانون الأول 2025 و2024. إن الكلفة المتوقعة لاستكمال المشاريع تحت التنفيذ كما في 31 كانون الأول 2025 تقدّر بمبلغ 356,788 دولار أمريكي ويتوقع الانتهاء من هذه المشاريع خلال عام 2028.

11. موجودات أخرى

يشمل هذا البند ما يلي:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
شيكات المقاصة	873,092	545,960
مصاريف مدفوعة مقدماً	663,440	685,766
إيرادات وعمولات مستحقة غير مقبوضة	641,595	449,848
مستحق من دائرة ضريبة القيمة المضافة	631,656	552,192
أرصدة النظام الدفع الفوري	248,009	-
موجودات آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون	225,352	-
قرطاسية ومطبوعات	152,841	163,760
حسابات تسوية صرافات آلية	111,046	66,429
دفعات تحت الحساب	31,920	20,391
مخزون بضائع تمويلية	8,164	84,395
أخرى	101,171	69,617
	3,688,286	2,638,358

12. أرصدة وودائع سلطة النقد الفلسطينية

يشمل هذا البند يلي:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
ودائع سلطة النقد الفلسطينية		
حسابات جارية وتحت الطلب	247,356	559,650
ودائع تبادلية تستحق خلال فترة 3 أشهر	12,583,156	18,790,805
ودائع برنامج الاستدامة تستحق خلال فترة تزيد عن 3 أشهر *	1,717,000	2,382,000
	14,547,512	21,732,455

* يمثل هذا البند قيمة ودائع سلطة النقد الفلسطينية وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بهدف تخفيف الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد 19) على الأنشطة والمشاريع الاقتصادية خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بحيث تستوفي سلطة النقد الفلسطينية عائد بنسبة 0,5% على التمويل الممنوح من قبلها ويلتزم المصرف باستيفاء عائد متناقص بحد أقصى 3% من المقترضين. بلغ رصيد ودائع برنامج الاستدامة كما في 31 كانون الاول 2025 و2024 مبلغ 1,717,000 دولار أمريكي و2,382,000 دولار أمريكي، على التوالي.

13. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

يشمل هذا البند يلي:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنوك ومؤسسات مصرفية داخل فلسطين:		
ودائع تبادلية تستحق خلال فترة 3 أشهر	20,710,431	-
	20,710,431	-

14. حسابات العملاء الجارية

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
حسابات جارية وتحت الطلب	35,476,487	43,867,787

فيما يلي تفاصيل هذا البند:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الشركات الكبرى	14,974,840	8,400,336
الأفراد	12,699,644	22,540,770
الشركات الصغيرة والمتوسطة	7,041,338	11,708,081
الحكومة والقطاع العام	760,665	1,218,600
	35,476,487	43,867,787

- يشمل إجمالي الودائع حسابات العملاء الجارية (إيضاح 14) والتأمينات النقدية (إيضاح 15) وحسابات الاستثمار التشاركية (إيضاح 20) والبالغ مجموعها 266,608,697 دولار أمريكي و262,664,598 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2025 و2024، على التوالي.
- بلغت قيمة الودائع المحجوزة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 مبلغ 8,919,152 دولار أمريكي و9,180,045 دولار أمريكي أي ما نسبته 3,35% و3,49% من إجمالي الودائع، على التوالي.
- بلغت قيمة الودائع الحكومية 380,304 دولار أمريكي ومبلغ 185,242 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 أي ما نسبته 0,14% و0,07% من إجمالي الودائع، على التوالي.

- بلغت قيمة الودائع للمؤسسات شبه الحكومية 1,978,351 دولار أمريكي ومبلغ 1,781,030 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 أي ما نسبته 0,74% و0,68% من إجمالي الودائع، على التوالي.
- بلغت قيمة الودائع الجامدة 5,478,710 دولار أمريكي و4,751,030 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 أي ما نسبته 2,05% و1,81% من إجمالي الودائع، على التوالي.
- بلغت قيمة الودائع التي لا يستوفى عليها عائد 37,448,654 دولار أمريكي ومبلغ 45,878,995 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 أي ما نسبته 14,05% و17,47% من إجمالي الودائع، على التوالي.

15. تأمينات نقدية

يشمل هذا البند تأمينات نقدية مقابل:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
تأمينات نقدية مقابل تمويلات ائتمانية مباشرة*	6,842,588	7,116,340
تأمينات نقدية مقابل تمويلات ائتمانية غير مباشرة*	104,397	52,497
تأمينات أخرى	1,972,167	2,011,208
	8,919,152	9,180,045

* تمثل التأمينات النقدية مقابل التمويلات الائتمانية المباشرة والتمويلات الائتمانية غير المباشرة تأمينات نقدية مشاركة في الأرباح.

16. مخصصات متنوعة

يشمل هذا البند المخصصات التالية:

	رصيد بداية السنة	المكوّن خلال السنة	المدفوع خلال السنة	فرق العملة خلال السنة	رصيد نهاية السنة
31 كانون الأول 2025	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
تعويض نهاية الخدمة	1,737,887	462,725	(78,377)	–	2,122,235
مخصص قضايا*	58,990	28,672	–	(1,710)	85,952
	1,796,877	491,397	(78,377)	(1,710)	2,208,187

	رصيد بداية السنة	المكوّن خلال السنة	المدفوع خلال السنة	فرق العملة خلال السنة	رصيد نهاية السنة
31 كانون الأول 2024	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
تعويض نهاية الخدمة	1,607,401	358,039	(227,553)	–	1,737,887
مخصص قضايا*	36,668	22,322	–	–	58,990
	1,644,069	380,361	(227,553)	–	1,796,877

* تم تكوين هذا المخصص مقابل المصاريف القضائية المدفوعة عن العملاء المتعثرين.

17. مخصصات الضرائب

لقد كانت الحركة على حساب مخصصات الضرائب للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 والسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 كما يلي:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	792,546	597,126
التخصيص للسنة	150,000	200,000
فروقات عملة	60,016	(4,580)
الرصيد في نهاية السنة	1,002,562	792,546

فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي للمصرف:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
ضريبة القيمة المضافة		
(الخسارة) الربح المحاسبي	(2,472,478)	(7,927,840)
أرباح غير خاضعة للضريبة	(304,280)	(230,559)
مصروفات غير مقبولة ضريبياً	3,285,437	5,491,528
صافي الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة	508,679	(2,666,871)
ينزل: ضريبة القيمة المضافة	(70,163)	-
ضريبة القيمة المضافة على الرواتب	-	(703,100)
الدخل الخاضع لضريبة الدخل	438,516	(3,369,971)
خسارة مدورة من سنوات سابقة	(438,516)	-
الدخل الخاضع لضريبة الدخل المعدل	-	(3,369,971)
ضريبة الدخل	-	-
الضرائب المستحقة عن السنة	71,163	-
الضرائب المخصص لها خلال السنة	150,000	200,000
نسبة الضريبة الفعلية	-	-

توصل المصرف خلال عام 2023 إلى تسوية نهائية مع دوائر الضريبة عن نتائج أعماله حتى عام 2021 لم ينتج عنها أية مخصصات إضافية. لم يتوصل المصرف إلى تسوية نهائية مع الدوائر الضريبية عن نتائج أعماله للأعوام من 2022 وحتى 2024 علماً بأن المصرف قد قام بتقديم الإقرارات الضريبية في الموعد القانوني. إن المبالغ الفعلية للضرائب التي قد تدفع تعتمد على نتائج المخالصات النهائية مع الدوائر الضريبية.

بلغت النسبة القانونية لضريبة الدخل 15%، كما بلغت النسبة القانونية لضريبة القيمة المضافة 16% وذلك كما في 31 كانون الأول 2025. استناداً لأحكام القرار بقانون رقم (4) لسنة 2014 بشأن تعديل القرار بقانون رقم (8) لعام 2011 بشأن ضريبة الدخل، فإن ضريبة الدخل على الأرباح الناجمة عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تستوفى بنسبة 10% من تلك الأرباح.

18. مطلوبات متعلقة بعقود الإيجار

فيما يلي تفاصيل الحركة التي تمت على مطلوبات متعلقة بعقود الإيجار:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	1,569,556	1,804,354
مصاريف تمويل	35,344	40,432
الإيجارات المدفوعة	(250,490)	(275,230)
الرصيد في نهاية السنة	1,354,410	1,569,556

تم خصم مطلوبات العقود المستأجرة باستخدام نسبة عائد 2,41% كما في 31 كانون الأول 2025.

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مطلوبات طويلة الأجل	1,092,046	1,302,504
مطلوبات قصيرة الأجل	262,364	267,052
	1,354,410	1,569,556

19. مطلوبات أخرى

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مصاريف مستحقة	1,821,209	2,445,300
العوائد المستحقة وغير المدفوعة	1,720,155	1,200,945
أمانات مؤقتة وحسابات وسيطة	411,974	143,071
شيكات مصدقة	345,083	353,883
ضرائب مستحقة	201,230	167,360
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتمويلات غير المباشرة (إيضاح 33)	139,551	63,169
مكاسب غير شرعية *	1,264	300
أرصدة دائنة أخرى	56,402	63,970
	4,696,868	4,437,998

* فيما يلي الحركة على المكاسب غير الشرعية خلال العام 2025 و2024:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
المكاسب غير الشرعية		
رصيد في بداية السنة	300	–
عوائد تمويلات إئتمانية مباشرة	960	2,300
أخرى	4	–
المكاسب غير الشرعية في نهاية السنة	1,264	2,300
أوجه الصرف:		
تبرعات	–	2,000
مجموع أوجه الصرف	–	2,000
رصيد المكاسب غير الشرعية في نهاية السنة	1,264	300

20. حسابات الاستثمار التشاركية

يشمل هذا البند ما يلي:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
ودائع التوفير	161,886,787	129,706,965
ودائع لأجل	60,326,271	79,909,801
	222,213,058	209,616,766

فيما يلي تفاصيل هذا البند:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الأفراد:		
ودائع التوفير	149,800,590	125,057,526
ودائع لأجل	38,902,806	51,500,903
	188,703,396	176,558,429
الشركات الصغيرة والمتوسطة:		
ودائع التوفير	6,203,824	2,728,920
ودائع لأجل	13,793,699	17,174,169
	19,997,523	19,903,089
الشركات الكبرى:		
ودائع التوفير	4,991,798	1,172,847
ودائع لأجل	7,629,766	11,234,729
	12,621,564	12,407,576
الحكومة والقطاع العام:		
ودائع التوفير	890,575	747,672
	890,575	747,672
	222,213,058	209,616,766

21. الاحتياطيات

احتياطي إجباري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم اقتطاعه من الأرباح خلال السنوات وفقاً لأحكام قانون الشركات. لا يجوز وقف الاقتطاع من الأرباح قبل أن يبلغ رصيد حساب الإحتياطي الإجباري المتجمع الحد الأدنى المنصوص عليه في التشريعات النافذة.

احتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند قيمة إحتياطي المخاطر الذي تم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/6) بنسبة 1,5% من التمويلات الائتمانية المباشرة بعد طرح مخصص تدني التمويلات الائتمانية والأرباح المعلقة و0,5% من التمويلات الائتمانية غير المباشرة. وفقاً لتعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (2013/53)، لا يتم تكوين إحتياطي مخاطر مصرفية عامة مقابل التمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حال انطبقت عليها الشروط الواردة في التعميم. قام المصرف خلال عام 2018 بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) وتسجيل أثر المعيار من خلال استغلال حساب هذا الإحتياطي بما يتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بالمرحلتين الأولى والثانية وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/2). لا يجوز التصرف بهذا الإحتياطي أو توزيعه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية وبناءً على قرار الهيئة العامة للمصرف.

احتياطي التقلبات الدورية

يمثل بند إحتياطي التقلبات الدورية قيمة الاقتطاعات التي تمت وفقاً للتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/6) وبنسبة 15% من صافي الارباح بعد الضرائب، حيث توقف المصرف عن اقتطاع هذه النسبة واضافتها على بند الإحتياطي بموجب تعليمات رقم (2018/01) والتي حددت ما نسبته 0,57% من الاصول المرجحة بالمخاطر كمصد رأس المال المضاد للتقلبات الدورية، وقد سمحت التعليمات للمصارف استغلال المبالغ المكونة في بند إحتياطي التقلبات الدورية لأغراض هذا المصد، وبموجب التعليمات رقم (2019/13) تم احتساب ما نسبته 0,66% من الاصول المرجحة بالمخاطر كمصد رأس المال المضاد للتقلبات الدورية للعام 2019. وقد أصدرت سلطة النقد الفلسطينية خلال عام 2022 تعليمات رقم (2022/8) بشأن مصد رأس المال المضاد للتقلبات الدورية بحيث تكون النسبة 0,5% من الأصول المرجحة بالمخاطر والالتزام بتكوين المصد خلال مدة أقصاها 31 آذار 2023 والافصاح ضمن البيانات المالية المرحلية والختامية اعتباراً من شهر حزيران 2023. كما يحظر على المصرف التصرف بالمبالغ المرصدة في بند إحتياطي التقلبات الدورية باستثناء الرسملة وذلك بعد الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

قام المصرف خلال الأعوام السابقة بتكوين مصد احتياطي التقلبات الدورية التزاماً بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالخصوص.

22. إيرادات التمويل

يشمل هذا البند ما يلي:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إيرادات بيوع المرابحة للآمر بالشراء	5,001,224	7,063,712
إيرادات إجارة منتهية بالتمليك	2,300,649	5,018,702
إيرادات تورق	1,241,969	1,627,057
إيرادات وكالة بالاستثمار	808,848	505,679
إيرادات تمويل إستصناع	228,940	278,929
إيرادات بطاقات تمويل إسلامية	70,953	–
إيرادات من بيع منفعة	13,444	11,140
	9,666,027	14,505,219

23. عوائد الاستثمارات، بالصافي

يشمل هذا البند ما يلي:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
عوائد موجودات مالية بالكلفة المطفأة	1,595,212	24,599
عوائد استثمارات لدى بنوك إسلامية	996,590	920,057
صافي إطفاء خصم وعلاوة إصدار موجودات مالية بالكلفة المطفأة	(113,001)	(939)
	2,478,801	943,717

24. صافي الربح المتعلق بأشباه حقوق الملكية

يشمل هذا البند ما يلي:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
ودائع لأجل	1,956,653	3,334,297
ودائع توفير	219,116	214,726
	2,175,769	3,549,023

بلغت قيمة الهبات المدفوعة لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق خلال عام 2025 مبلغ 705,057 دولار.

25. صافي دخل الرسوم والعمولات

يتألف هذا البند مما يلي:

	2025	2024
عمولات مقبوضة مقابل:	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إدارة حساب	214,494	193,762
شيكات مرتجعة ومعادة ومؤجلة ودفاتر شيكات	187,051	329,439
حوالات	77,555	90,993
إصدار بطاقات	75,819	41,563
إيداع نقدي	41,046	51,815
تمويلات غير مباشرة	14,451	12,646
أخرى	70,811	40,080
	681,227	760,298
عمولات مدفوعة	(247,583)	(239,044)
	433,644	521,254

26. إيرادات أخرى

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
استرداد مخصصات مستبعدة من القوائم المالية للمصرف (إيضاح 5)	200,183	–
	200,183	–

27. نفقات الموظفين

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رواتب ومنافع الموظفين	4,863,405	4,472,374
ضريبة القيمة المضافة على الرواتب	701,355	703,100
تعويض نهاية الخدمة	462,725	358,039
التأمين الصحي	315,799	283,274
نفقات سفر وإقامة	83,772	67,150
دورات تدريبية	40,000	–
ملابس	9,164	25,017
أخرى	4,727	2,824
	6,480,947	5,911,778

28. مصاريف تشغيلية أخرى

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رسوم ورخص واشتراكات	1,328,361	1,383,430
صيانة وتنظيفات	1,048,059	870,694
مصاريف تأمين	529,869	526,804
رسوم اشتراك المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع*	459,392	570,897
أتعاب مهنية واستشارية	258,416	284,861
دعاية وإعلان	188,008	82,199
كهرباء ومياه ومحروقات	154,805	139,284
مصاريف أعضاء مجلس الإدارة	148,899	155,000
بريد ونقل وفاكس وهاتف	104,000	89,119
أجور حراسة	94,751	100,543
قرطاسية ومطبوعات ولوازم	63,931	91,282
ضيافة	40,382	38,444
مصاريف تمويل عقود الايجار (إيضاح 18)	35,344	40,432
أخرى	71,410	51,688
	4,525,627	4,424,677

* يمثل هذا المبلغ ما نسبته 0,2% من متوسط إجمالي الودائع الخاضعة وذلك حسب التعليمات رقم 2021/2.

29. إستهلاكات وإطفاءات

يشمل هذا البند الإستهلاكات والإطفاءات التالية:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
عقارات وممتلكات ومعدات (إيضاح 7)	758,603	827,147
حق استخدام الموجودات (إيضاح 8)	240,809	255,981
موجودات غير ملموسة (إيضاح 9)	253,575	238,466
	1,252,987	1,321,594

30. مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، بالصافي

يمثل هذا البند أثر معيار المحاسبة المالية الإسلامية رقم (30) على الموجودات المالية، حسب الجدول أدناه:

2025	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية (إيضاح 3)	9,899	–	–	9,899
أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (إيضاح 4)	(11,861)	–	–	(11,861)
تمويلات ائتمانية مباشرة (إيضاح 5)	(220,091)	694,274	1,822,809	2,296,992
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (إيضاح 6)	117,426	–	–	117,426
تمويلات ائتمانية غير مباشرة (إيضاح 33)	24,734	45,432	6,216	76,382
	(79,893)	739,706	1,829,025	2,488,838

2024	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية (إيضاح 3)	132	–	–	132
أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (إيضاح 4)	(12,676)	–	–	(12,676)
تمويلات ائتمانية مباشرة (إيضاح 5)	224,193	4,219,167	5,081,339	9,524,699
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (إيضاح 6)	10,361	–	–	10,361
تمويلات ائتمانية غير مباشرة (إيضاح 33)	1,697	34,339	(14,774)	21,262
	223,707	4,253,506	5,066,565	9,543,778

31. غرامات سلطة النقد الفلسطينية

يمثل هذا البند للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 غرامات مفروضة من سلطة النقد الفلسطينية بسبب مخالفة بعض من تعليمات وتعاميم سلطة النقد الفلسطينية.

32. الزكاة الشرعية

يقع عبء إخراج الزكاة على المساهمين، حيث يقوم المصرف سنوياً وبموافقة هيئة الرقابة الشرعية بإعلام المساهمين بمقدار الزكاة المستحقة على كل سهم. بلغت نسبة الزكاة الواجبة على السهم 0,0210 دولار أمريكي لسنة 2025 و0,0186 دولار أمريكي لسنة 2024 لكل سهم.

33. مطلوبات محتملة وإرتباطات

على المصرف بتاريخ القوائم المالية مطلوبات محتملة وإرتباطات مقابل ما يلي:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
سقوف التمويلات المباشرة غير المستغلة	17,074,327	14,074,062
كفالات مصرفية	620,781	651,108
عقود شراء عقارات وممتلكات ومعدات	81,952	196,199
	17,777,060	14,921,369
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(139,551)	(63,169)
	17,637,509	14,858,200

فيما يلي الحركة على إجمالي التعرضات من التمويلات الائتمانية غير المباشرة:

31 كانون الأول 2025	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2025	5,933,528	8,987,331	510	14,921,369
ما تم تحويله الى المرحلة (1)	45,556	(45,556)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة (2)	(16,803)	16,803	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة (3)	(278)	(1,773)	2,051	-
صافي التغير خلال السنة	9,935,569	(7,091,335)	11,457	2,855,691
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	15,897,572	1,865,470	14,018	17,777,060

31 كانون الأول 2024	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2024	13,345,912	5,673,039	22,535	19,041,486
ما تم تحويله الى المرحلة (2)	(86,959)	86,959	-	-
صافي التغير خلال السنة	(7,325,425)	3,227,333	(22,025)	(4,120,117)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	5,933,528	8,987,331	510	14,921,369

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتمويلات غير المباشرة:

31 كانون الأول 2025	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2025	13,000	49,826	343	63,169
ما تم تحويله الى المرحلة (1)	2,072	(2,072)	–	–
ما تم تحويله الى المرحلة (2)	(271)	271	–	–
ما تم تحويله الى المرحلة (3)	(15)	(183)	198	–
صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة خلال السنة	24,734	45,432	6,216	76,382
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	39,520	93,274	6,757	139,551

31 كانون الأول 2024	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2024	11,320	15,470	15,117	41,907
ما تم تحويله الى المرحلة (2)	(17)	17	–	–
صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة خلال السنة	1,697	34,339	(14,774)	21,262
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	13,000	49,826	343	63,169

34. النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه الظاهر في قائمة التدفقات النقدية من المبالغ المبينة في قائمة المركز المالي كما يلي:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	108,506,786	99,913,161
يضاف: أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	58,915,850	30,082,222
يُنزل: ودائع سلطة النقد الفلسطينية تستحق خلال فترة 3 أشهر	(12,830,512)	(19,350,455)
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة 3 أشهر	(20,710,431)	–
أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن 3 أشهر	(20,656,559)	(10,212,252)
متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي	(27,259,164)	(25,560,555)
	85,965,970	74,872,121

35. الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من خسارة السنة

وافقت الهيئة العامة غير العادية في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 14 أيار 2024 على تخفيض رأسمال المصرف بقيمة الخسائر المتراكمة المدورة كما في 31 كانون الأول 2023 البالغ مجموعها 22,865,817 دولار أمريكي على أن يتحمل كل مساهم حصة من الخسارة بنسبة مساهمته في رأس المال. بالإضافة الى ذلك، وافقت الهيئة العامة غير العادية على زيادة رأس مال المصرف بقيمة الخسائر المطفأة والبالغة 22,865,817 دولار أمريكي وتفويض مجلس الإدارة باتخاذ القرارات اللازمة لتحديد آلية الزيادة وطريقة تغطيتها وتوقيتها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات والتشريعات النافذة وبالتنسيق مع الجهات الرقابية المختصة، حيث بلغ رأس المال المصرح به 75 مليون دولار أمريكي والمكتتب به والمدفوع 63,796,651 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2025 وكما في 31 كانون الأول 2024، بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم، على التوالي. بناءً على ذلك، إن الحصة الأساسية والمخفضة من نتائج أعمال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و31 كانون الأول 2024 كما يلي:

	2025	2024
	دولار أمريكي	
خسارة السنة	(2,622,478)	(8,127,840)
	سهم	
المعدل المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها خلال السنة	63,796,651	63,796,651
	دولار أمريكي	
الحصة الأساسية والمخفضة من خسارة السنة	(0,041)	(0,127)

36. مصادر تمويل موجودات واستثمارات المصرف

فيما يلي تفاصيل مصادر تمويل موجودات واستثمارات المصرف:

	31 كانون الأول 2025		
	تمويل مشترك	تمويل ذاتي	الإجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	108,486,592	-	108,486,592
أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	58,911,947	-	58,911,947
تمويلات ائتمانية مباشرة	151,662,703	-	151,662,703
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	32,931,263	32,931,263
عقارات وممتلكات ومعدات	-	11,550,442	11,550,442
حق استخدام الموجودات	-	1,183,414	1,183,414
موجودات غير ملموسة	-	943,241	943,241
مشاريع تحت التنفيذ	-	477,886	477,886
موجودات أخرى	1,873,742	1,814,544	3,688,286
	320,934,984	48,900,790	369,835,774

	31 كانون الأول 2024		
	تمويل مشترك	تمويل ذاتي	الإجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	99,902,866	–	99,902,866
أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	30,066,458	–	30,066,458
تمويلات ائتمانية مباشرة	198,262,059	–	198,262,059
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	–	9,100,500	9,100,500
عقارات وممتلكات ومعدات	–	11,555,110	11,555,110
حق استخدام الموجودات	–	1,424,223	1,424,223
موجودات غير ملموسة	–	666,336	666,336
مشاريع تحت التنفيذ	–	707,705	707,705
موجودات أخرى	1,062,237	1,576,121	2,638,358
	329,293,620	25,029,995	354,323,615

37. جهات ذات علاقة

يعتبر المصرف المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وشركات لهم فيها نصيب رئيسي من الملكية كجهات ذات علاقة. فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع الجهات ذات العلاقة:

	طبيعة العلاقة	2025	2024
بنود داخل قائمة المركز المالي:		دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	الشركات الشقيقة	30,886,221	15,530,379
أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	الشركة الأم	1,641,772	3,214,357
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	الشركات الشقيقة	20,710,431	–
تمويلات ائتمانية مباشرة	أعضاء مجلس إدارة وذات العلاقة بهم	7,988,511	10,498,081
تمويلات ائتمانية مباشرة	الإدارة التنفيذية العليا وذات العلاقة بهم	3,757,618	4,088,341
ودائع وحسابات العملاء الجارية	أعضاء مجلس إدارة وذات العلاقة بهم	573,423	870,716
ودائع وحسابات العملاء الجارية	الإدارة التنفيذية العليا وذات العلاقة بهم	557,038	541,524
حسابات تشاركية	أعضاء مجلس إدارة وذات العلاقة بهم	2,296,711	30,222
حسابات تشاركية	الإدارة التنفيذية العليا وذات العلاقة بهم	2,874,690	2,733,138

		2025	2024
بنود قائمة الدخل:		دولار أمريكي	دولار أمريكي
عوائد وأجور مقبوضة	أعضاء مجلس إدارة وذات العلاقة بهم	501,547	721,764
عوائد وأجور مقبوضة	الإدارة التنفيذية العليا وذات العلاقة بهم	168,857	223,957
عوائد وأجور مدفوعة	أعضاء مجلس إدارة وذات العلاقة بهم	2,333	–
عوائد وأجور مدفوعة	الإدارة التنفيذية العليا وذات العلاقة بهم	58,492	57,439
عمولات مدفوعة	الشركة الأم والشركات الشقيقة	27,490	29,842

- تشكل التمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2025 و31 كانون الأول 2024 ما نسبته 7,74% و7,36% على التوالي من صافي التمويلات الممنوحة.
- تشكل التمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2025 و31 كانون الأول 2024 ما نسبته 20,58% و24,59% على التوالي من قاعدة رأسمال المصرف.
- يتراوح معدل الارباح على التمويلات المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة خلال الفترة بين 3,64% إلى 18%.

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة العليا:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مصاريف أعضاء مجلس الإدارة	148,899	155,000
حصة الإدارة العليا من الرواتب والمصاريف المتعلقة بها	485,161	477,223
حصة الإدارة العليا من تعويض نهاية الخدمة	34,854	34,283

مكافآت ومصاريف أعضاء مجلس الإدارة عن عامي 2025 و2024:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
خالد محمود عبد الله أبو دياك	22,050	29,171
مراد معاوية فطين طهبوب	15,120	11,160
عصام "محمد فاروق" رشدي المهتدي	13,960	12,400
كمال غريب عبد الرحمن البكري	13,539	13,640
بهاء الدين محمد مصلح	12,600	13,691
بلال محمد عبد الرحيم أبو حجلة	11,730	13,754
يزيد عدنان مصطفى المفتي	10,710	10,540
رشيد "محمد فايق" رشيد الكخن	10,080	11,211
خالد زهير خالد العسيلي	8,100	-
معين ابراهيم محمود البيطار	8,100	-
خالد وليد حيدر عنبتاوي	8,100	-
نادر صالح احمد مصلح	7,160	18,973
محمد كمال إبراهيم حسونة	3,970	10,540
اياد نبيه يوسف درويش الحجي	3,680	9,920
	148,899	155,000

38. التركز في الموجودات وبنود خارج قائمة المركز المالي

	داخل فلسطين	الأردن	دول أخرى	المجموع
31 كانون الاول 2025	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	108,486,592	–	–	108,486,592
أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	30,889,198	27,854,019	168,730	58,911,947
تمويلات ائتمانية مباشرة	151,662,703	–	–	151,662,703
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	–	–	32,931,263	32,931,263
عقارات وممتلكات ومعدات	11,550,442	–	–	11,550,442
حق استخدام الموجودات	1,183,414	–	–	1,183,414
موجودات غير ملموسة	943,241	–	–	943,241
مشاريع تحت التنفيذ	477,886	–	–	477,886
موجودات أخرى	3,046,691	43,561	598,034	3,688,286
مجموع الموجودات	308,240,167	27,897,580	33,698,027	369,835,774
بنود خارج قائمة المركز المالي				
سقوف التمويلات المباشرة غير المستغلة	17,074,327	–	–	17,074,327
كفالات مصرفية	620,781	–	–	620,781
عقود شراء عقارات وممتلكات ومعدات	81,952	–	–	81,952
	17,777,060	–	–	17,777,060

	داخل فلسطين	الأردن	دول أخرى	المجموع
31 كانون الاول 2024	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	99,902,866	–	–	99,902,866
أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	16,352,464	8,474,090	5,239,904	30,066,458
تمويلات ائتمانية مباشرة	198,262,059	–	–	198,262,059
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	–	–	9,100,500	9,100,500
عقارات وممتلكات ومعدات	11,555,110	–	–	11,555,110
حق استخدام الموجودات	1,424,223	–	–	1,424,223
موجودات غير ملموسة	666,336	–	–	666,336
مشاريع تحت التنفيذ	707,705	–	–	707,705
موجودات أخرى	2,210,649	110,466	317,243	2,638,358
مجموع الموجودات	331,081,412	8,584,556	14,657,647	354,323,615
بنود خارج قائمة المركز المالي				
سقوف التمويلات المباشرة غير المستغلة	14,074,062	–	–	14,074,062
كفالات مصرفية	651,108	–	–	651,108
عقود شراء عقارات وآلات ومعدات	196,199	–	–	196,199
	14,921,369	–	–	14,921,369

فيما يلي توزيع الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمار المطلقة وحقوق الملكية وبنود خارج المركز المالي حسب القطاع الاقتصادي:

	2025			2024		
	موجودات	المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الملكية	بنود خارج المركز المالي	موجودات	المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الملكية	بنود خارج المركز المالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
حسب القطاع						
الأفراد	67,894,257	205,954,336	826,319	108,596,369	203,851,443	373,060
شركات ومؤسسات	49,969,422	30,206,486	11,425,622	49,160,867	35,027,179	6,963,356
شركات صغيرة ومتوسطة	33,799,024	30,447,875	5,525,119	40,504,823	23,785,976	7,584,953
خزينة	200,329,802	93,965,050	–	139,069,824	83,062,040	–
أخرى	17,843,269	9,262,027	–	16,991,732	8,596,977	–
المجموع	369,835,774	369,835,774	17,777,060	354,323,615	354,323,615	14,921,369

39. القيمة العادلة للأدوات المالية

يمثل الجدول التالي مقارنة للقيم الدفترية والقيم العادلة للأدوات المالية كما في 31 كانون الأول 2025 و2024:

	القيمة الدفترية		القيمة العادلة	
	2025	2024	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية				
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	108,486,592	99,902,866	108,486,592	99,902,866
أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	58,911,947	30,066,458	58,911,947	30,066,458
تمويلات ائتمانية مباشرة	151,662,703	198,262,059	151,662,703	198,262,059
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	32,931,263	9,100,500	33,602,405	9,009,630
موجودات مالية أخرى	2,606,569	1,684,046	2,606,569	1,684,046
مجموع الموجودات	354,599,074	339,015,929	355,270,216	338,925,059
مطلوبات مالية				
أرصدة وودائع سلطة النقد الفلسطينية	14,547,512	21,732,455	14,547,512	21,732,455
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	20,710,431	–	20,710,431	–
حسابات العملاء الجارية	35,476,487	43,867,787	35,476,487	43,867,787
تأمينات نقدية	8,919,152	9,180,045	8,919,152	9,180,045
مطلوبات متعلقة بعقود الإيجار	1,354,410	1,569,556	1,354,410	1,569,556
مطلوبات مالية أخرى	4,557,317	4,374,829	4,557,317	4,374,829
مجموع المطلوبات	85,565,309	80,724,672	85,565,309	80,724,672
حسابات الاستثمار التشاركية	222,213,058	209,616,766	222,213,058	209,616,766

تم إظهار القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للقيم التي يمكن أن تتم بها عمليات التبادل بين جهات معنية بذلك، باستثناء عمليات البيع الإجبارية أو التصفية.

- إن القيم العادلة للنقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة والودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية والموجودات المالية الأخرى وأرصدة وودائع سلطة النقد الفلسطينية وأرصدة وودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وحسابات العملاء الجارية والتأمينات النقدية والمطلوبات المالية الأخرى وحسابات الاستثمار التشاركية هي مقاربة بشكل كبير لقيمها الدفترية وذلك لكون تلك الأدوات ذات فترات سداد أو تحصيل قصيرة الأجل.
- تم إظهار الموجودات المالية بالكلفة المطفأة ومطلوبات متعلقة بعقود الإيجار بطريقة خصم التدفقات النقدية المتوقعة باستخدام أسعار العوائد السائدة في الأسواق المالية.
- تم تحديد القيمة العادلة للتمويلات الائتمانية المباشرة من خلال دراسة المتغيرات المختلفة مثل أسعار العائد وعوامل المخاطر وقدرة المدين. لا تختلف القيمة الدفترية للتمويلات الائتمانية المباشرة عن قيمتها العادلة كما في 31 كانون الأول 2025 و31 كانون الأول 2024.

40. عملية إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة المصرف وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر لتبقى في إطار الحدود المسموح بها. لذا قام المصرف بتحديد الموجودات التي قد تتأثر نتيجة لحدوث المخاطر بكافة أنواعها (مخاطر التشغيل والإئتمان والسوق). يتم توزيع المهام والمسؤوليات الرقابية المرتبطة بإدارة المخاطر على الموظفين ومن خلال كافة المستويات الإدارية في المصرف.

عملية إدارة المخاطر

يعتبر مجلس إدارة المصرف هو المسؤول عن تحديد ومراقبة المخاطر، بالإضافة إلى ذلك يوجد عدة جهات مسؤولة عن عملية إدارة مخاطر المصرف في كل دائرة. تقع مسؤولية تطوير استراتيجية المخاطر والحدود المسموح بها إقرار خطط وسياسات المصرف المتعلقة بإدارة المخاطر على لجنة المخاطر والحوكمة والإمتثال المنبثقة عن مجلس إدارة المصرف.

قام المصرف بوضع السياسات والإجراءات الكفيلة بالسيطرة على المخاطر، والتخفيف من آثارها قدر الإمكان، وتقوم دائرة إدارة المخاطر في المصرف بمراقبة فعالية إدارة المخاطر بشكل شهري.

يقوم المصرف بالإفصاح عن معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقييم طبيعة ودرجة المخاطر التي يتعرض لها المصرف والناشئة عن الأدوات المالية كما بتاريخ القوائم المالية وهي كما يلي:

أولاً: مخاطر الإئتمان:

مخاطر الإئتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل المصرف على إدارة مخاطر الإئتمان من خلال إعداد دراسة تمويلية تتضمن التركز على التدفق النقدي والسداد، ووضع سقوف لمبالغ التمويلات (فرد أو مؤسسة) لكل قطاع وكل منطقة جغرافية. كذلك يعمل المصرف على مراقبة مخاطر الإئتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الإئتماني للعملاء، إضافة إلى حصول المصرف على ضمانات مناسبة من العملاء.

إجمالي التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والعوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر)

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنود قائمة المركز المالي		
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	45,380,070	55,810,082
أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	58,911,947	30,066,458
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	32,931,263	9,100,500
التمويلات الائتمانية:		
الأفراد	23,514,583	34,691,572
شركات صغيرة ومتوسطة	33,799,024	40,504,823
شركات كبرى	48,027,692	48,388,686
للحكومة والقطاع العام	1,941,730	772,181
التمويلات العقارية	44,379,674	73,904,797
موجودات مالية أخرى	2,606,569	1,684,046
مجموع بنود قائمة المركز المالي	291,492,552	294,923,145
بنود خارج قائمة المركز المالي		
سقوف التمويلات المباشرة غير المستغلة	17,074,327	14,074,062
كفالات مصرفية	620,781	651,108
مجموع بنود خارج قائمة المركز المالي	17,695,108	14,725,170

نسبة تغطية المخصصات

2025	إجمالي التعرض			الخسائر الإئتمانية المتوقعة			نسبة تغطية المخصصات		
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	45,400,264	–	–	20,194	–	–	%0,04	–	–
أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	58,915,850	–	–	3,903	–	–	%0,01	–	–
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	33,059,050	–	–	127,787	–	–	%0,39	–	–
التمويلات الائتمانية:									
الأفراد	11,391,643	10,281,083	11,849,733	50,799	4,871,516	4,926,057	%0,45	%47,38	%41,57
شركات صغيرة ومتوسطة	26,021,975	5,516,736	4,373,032	35,162	30,609	1,972,533	%0,14	%0,55	%45,11
شركات كبرى	37,705,604	10,872,030	5,459,025	73,962	1,486,475	4,174,532	%0,20	%13,67	%76,47
الحكومة والقطاع العام	2,045,081	–	–	103,351	–	–	%5,05	–	–
التمويلات العقارية	–	25,418,742	20,141,921	1,299	27,450	443,633	–	%0,11	%2,20
موجودات مالية أخرى	2,606,569	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	217,146,036	52,088,591	41,823,711	416,457	6,416,050	11,516,755	%0,19	%12,32	%27,54
التعرض الائتماني المرتبط لبنود خارج قائمة المركز المالي:	15,897,572	1,865,470	14,018	39,520	93,274	6,757	%0,25	%5,00	%48,20

2024	إجمالي التعرض			الخسائر الإئتمانية المتوقعة			نسبة تغطية المخصصات		
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	55,820,377	–	–	10,295	–	–	%0,02	–	–
أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	30,082,222	–	–	15,764	–	–	%0,05	–	–
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	9,110,861	–	–	10,361	–	–	%0,11	–	–
التمويلات الائتمانية:									
الأفراد	15,877,173	19,200,387	8,470,674	217,910	4,957,441	3,502,697	%1,37	%25,82	%41,35
شركات صغيرة ومتوسطة	21,933,283	14,523,800	7,010,921	50,989	43,794	2,757,773	%0,23	%0,30	%39,34
شركات كبرى	22,486,315	25,270,787	5,373,989	41,479	195,544	4,240,604	%0,18	%0,77	%78,91
الحكومة والقطاع العام	801,705	–	–	29,524	–	–	%3,68	–	–
التمويلات العقارية	19,804,691	37,522,302	17,406,007	801	23,898	436,700	%0,00	%0,06	%2,51
موجودات مالية أخرى	1,684,046	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	177,600,673	96,517,276	38,261,591	377,123	5,220,677	10,937,774	%0,21	%5,41	%28,59
التعرض الائتماني المرتبط لبنود خارج قائمة المركز المالي:	5,933,528	8,987,331	510	13,000	49,826	343	%0,22	%0,55	%67,25

أ- **توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (30) كما في 31 كانون الأول 2025 و2024:**

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	45,380,070	-	-	45,380,070	55,810,082
أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	58,911,947	-	-	58,911,947	30,066,458
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	32,931,263	-	-	32,931,263	9,100,500
حكومة وقطاع عام	1,941,730	-	-	1,941,730	772,181
التجارة	28,509,595	7,234,157	1,138,392	36,882,144	30,243,275
العقارات والإنشاءات	3,596,950	8,339,623	9,918,971	21,855,544	42,731,947
الأراضي	1,219,908	16,349,273	6,201,753	23,770,934	52,505,760
زراعي	3,280,771	5,992	1,206	3,287,969	7,206,609
تمويل شراء السيارات والمركبات	12,630,376	6,673,876	5,411,781	24,716,033	33,832,189
الصناعة	8,798,928	836,940	678,098	10,313,966	9,209,613
الخدمات	6,783,310	2,462,951	69,388	9,315,649	4,760,336
تمويل الاستثمار بالأسهم	-	-	-	-	24,270
تمويلات استهلاكية	10,138,162	3,769,729	5,670,843	19,578,734	16,975,879
أخرى	2,606,569	-	-	2,606,569	1,684,046
	216,729,579	45,672,541	29,090,432	291,492,552	294,923,145

ب- توزيع التعرضات حسب التوزيع الجغرافي حسب مراحل التصنيف وفق معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (30) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2025 و2024:

2025	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
داخل فلسطين	153,417,007	45,672,541	29,090,432	228,179,980
البلدان العربية الأخرى	63,164,940	-	-	63,164,940
أوروبا	147,632	-	-	147,632
	216,729,579	45,672,541	29,090,432	291,492,552

2024	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
داخل فلسطين	135,949,049	91,296,599	26,402,996	253,648,644
البلدان العربية الأخرى	41,022,656	-	-	41,022,656
أوروبا	251,845	-	-	251,845
	177,223,550	91,296,599	26,402,996	294,923,145

ت-إجمالي التعرضات الائتمانية بعد تنزيل القيمة العادلة للضمانات:

31 كانون الأول 2025	إجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	أسهم متداولة	سيارات وآلات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات		
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
التعرض الائتماني لبنود داخل قائمة المركز المالي:										
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	45,400,264	–	–	–	–	–	–	–	45,400,264	20,194
أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	58,915,850	–	–	–	–	–	–	–	58,915,850	3,903
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	33,059,050	–	–	–	–	–	–	–	33,059,050	127,787
تمويلات ائتمانية مباشرة:										
الأفراد	33,522,459	892,042	–	1,871,159	–	10,853,269	–	13,616,470	19,905,989	9,848,372
شركات صغيرة ومتوسطة	35,911,743	2,145,610	–	14,184,290	211,864	1,561,246	–	18,103,010	17,808,733	2,038,304
شركات كبرى	54,036,659	2,613,721	–	8,716,859	4,067,859	821,197	–	16,219,636	37,817,023	5,734,969
للحكومة والقطاع العام	2,045,081	–	–	–	–	–	–	–	2,045,081	103,351
التمويلات العقارية	45,560,663	1,588,014	–	25,356,912	–	1,200,993	–	28,145,919	17,414,744	472,382
موجودات مالية أخرى	2,606,569	–	–	–	–	–	–	–	2,606,569	–
المجموع	311,058,338	7,239,387	–	50,129,220	4,279,723	14,436,705	–	76,085,035	234,973,303	18,349,262
بنود خارج قائمة المركز المالي										
سقوف التمويلات المباشرة غير المستغلة	17,074,327	–	–	–	–	–	–	–	17,074,327	138,567
كفالات مصرفية	620,781	–	–	–	–	–	–	–	620,781	984
	17,695,108	–	–	–	–	–	–	–	17,695,108	139,551

		القيمة العادلة للضمانات								
31 كانون الأول 2024	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	أسهم متداولة	سيارات وآلات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
التعرض الائتماني لبنود داخل قائمة المركز المالي:										
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	55,820,377	–	–	–	–	–	–	–	55,820,377	10,295
أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	30,082,222	–	–	–	–	–	–	–	30,082,222	15,764
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	9,110,861	–	–	–	–	–	–	–	9,110,861	10,361
تمويلات ائتمانية مباشرة:										
الأفراد	43,548,234	1,791,555	–	4,202,728	–	13,215,371	–	19,209,654	24,338,580	8,678,048
شركات صغيرة ومتوسطة	43,468,004	2,261,234	–	13,944,026	228,073	2,281,091	2,332,001	21,046,425	22,421,579	2,852,556
شركات كبرى	53,131,091	2,785,630	–	14,112,578	5,120,471	1,222,415	1,662,937	24,904,031	28,227,060	4,477,627
للحكومة والقطاع العام	801,705	–	–	–	–	–		–	801,705	29,524
التمويلات العقارية	74,733,000	1,550,190	–	47,379,895	–	965,794	440,873	50,336,752	24,396,248	461,399
موجودات مالية أخرى	1,684,046	–	–	–	–	–	–	–	1,684,046	–
المجموع	312,379,540	8,388,609	–	79,639,227	5,348,544	17,684,671	4,435,811	115,496,862	196,882,678	16,535,574
بنود خارج قائمة المركز المالي										
سقوف التمويلات المباشرة غير المستغلة	14,074,062	–	–	–	–	–	–	–	14,074,062	62,316
كفالات مصرفية	651,108	–	–	–	–	–	–	–	651,108	853
	14,725,170	–	–	–	–	–	–	–	14,725,170	63,169

ب- إجمالي التعرضات الائتمانية بعد تنزيل القيمة العادلة للضمانات للمرحلة الثانية والثالثة:

2025	إجمالي التعرض			الضمانات			صافي التعرض		
	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الأفراد	10,281,083	11,849,733	22,130,816	4,624,881	4,610,145	9,235,026	5,656,202	7,239,588	12,895,790
شركات صغيرة ومتوسطة	5,516,736	4,373,032	9,889,768	2,833,395	2,163,840	4,997,235	2,683,341	2,209,192	4,892,533
شركات كبرى	10,872,030	5,459,025	16,331,055	2,836,626	1,026,589	3,863,215	8,035,404	4,432,436	12,467,840
التمويلات العقارية	25,418,742	20,141,921	45,560,663	11,204,143	16,941,776	28,145,919	14,214,599	3,200,145	17,414,744
المجموع	52,088,591	41,823,711	93,912,302	21,499,045	24,742,350	46,241,395	30,589,546	17,081,361	47,670,907

2024	إجمالي التعرض			الضمانات			صافي التعرض		
	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الأفراد	19,200,387	8,470,674	27,671,061	9,063,928	3,323,710	12,387,638	10,136,459	5,146,964	15,283,423
شركات صغيرة ومتوسطة	14,523,800	7,010,921	21,534,721	7,284,781	4,157,957	11,442,738	7,239,019	2,852,964	10,091,983
شركات كبرى	25,270,787	5,373,989	30,644,776	12,959,994	748,827	13,708,821	12,310,793	4,625,162	16,935,955
التمويلات العقارية	37,522,302	17,406,007	54,928,309	27,591,710	11,848,149	39,439,859	9,930,592	5,557,858	15,488,450
المجموع	96,517,276	38,261,591	134,778,867	56,900,413	20,078,643	76,979,056	39,616,863	18,182,948	57,799,811

ت- القيمة العادلة للضمانات لتعرضات التمويلات الائتمانية المدرجة ضمن المرحلة الثالثة:

31 كانون الأول 2025	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	عقارية	سيارات وآلات	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
التعرض الائتماني المرتبط لبنود داخل قائمة المركز المالي:							
تمويلات ائتمانية مباشرة:							
الأفراد	11,849,733	8,882	204,343	4,396,920	4,610,145	7,239,588	4,926,057
شركات صغيرة ومتوسطة	4,373,032	13,498	1,765,108	385,234	2,163,840	2,209,192	1,972,533
شركات كبرى	5,459,025	18,249	1,008,340	–	1,026,589	4,432,436	4,174,532
التمويلات العقارية	20,141,921	26,546	16,692,468	222,762	16,941,776	3,200,145	443,633
	41,823,711	67,175	19,670,259	5,004,916	24,742,350	17,081,361	11,516,755

31 كانون الأول 2024	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	عقارية	سيارات وآلات	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
التعرض الائتماني المرتبط لبنود داخل قائمة المركز المالي:							
تمويلات ائتمانية مباشرة:							
الأفراد	8,470,674	57,318	243,252	3,023,140	3,323,710	5,146,964	3,502,697
شركات صغيرة ومتوسطة	7,010,921	88,371	3,657,902	411,684	4,157,957	2,852,964	2,757,773
شركات كبرى	5,373,989	118,672	521,163	108,992	748,827	4,625,162	4,240,604
التمويلات العقارية	17,406,007	147,066	11,517,070	184,013	11,848,149	5,557,858	436,700
	38,261,591	411,427	15,939,387	3,727,829	20,078,643	18,182,948	10,937,774

عوامل الاقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة وإستخدام أكثر من سيناريو:

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن المصرف يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوء). ويرتبط كل منها بأوزان مختلفة من احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر والخسارة المفترضة عند التعثر.

فيما يلي أثر عوامل الاقتصاد الكلي على الأحداث المستقبلية المتوقعة باستخدام أكثر من سيناريو كما في 31 كانون الأول 2025:

عوامل الاقتصاد الكلي**	السيناريو المستخدم*	الوزن المرجح لكل سيناريو	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي(%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي(%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي(%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي(%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي(%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي(%)
		(%)	2025	2026	2027	2028	2029	2030
الناتج المحلي الإجمالي	السيناريو العادي	%40	(9,71)	4,35	14,37	4,64	3,63	4,02
	السيناريو الأفضل	–	–	–	–	–	–	–
	السيناريو الأسوء	%60	(9,71)	0,57	7,95	5,82	3,63	4,02
معدلات البطالة	السيناريو العادي	%40	8,32	–	(4,14)	(6,91)	(7,42)	(8,02)
	السيناريو الأفضل	–	–	–	–	–	–	–
	السيناريو الأسوء	%60	(7,42)	3,21	(3,88)	(6,46)	(6,91)	(7,42)
أسعار العوائد	السيناريو العادي	%40	(3,24)	(0,51)	5,75	2,70	0,43	(0,59)
	السيناريو الأفضل	–	–	–	–	–	–	–
	السيناريو الأسوء	%60	(3,24)	(5,47)	0,09	3,09	2,95	2,49
سعر الأسهم	السيناريو العادي	%40	5,47	18,49	3,42	3,86	4,15	4,07
	السيناريو الأفضل	–	–	–	–	–	–	–
	السيناريو الأسوء	%60	5,47	5,70	5,57	9,24	4,60	4,07

* باستثناء ما هو موضح في الجدول أعلاه، بناءً على تعليمات سلطة النقد الفلسطينية (18/ 2023) تم ترجيح السيناريو الأسوأ بنسبة 100% على تمويلات محفظة العمال الفلسطينين في الداخل والتمويلات الممنوحة بضمان عقارات موجودة في قطاع غزة.

** تم خلال العام 2025و 2024 إعتماد عوامل إقتصاد الكلي إضافية لتقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة.

فيما يلي أثر عوامل الاقتصاد الكلي على الأحداث المستقبلية المتوقعة باستخدام أكثر من سيناريو كما في 31 كانون الأول 2024:

عوامل الاقتصاد الكلي**	السيناريو المستخدم*	الوزن المرجح لكل سيناريو	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي(%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي(%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي(%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي(%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي(%)
		(%)	2024	2025	2026	2027	2028	2029
الناتج المحلي الإجمالي	السيناريو العادي	%40	(27,4)	6,81	3,71	4,08	4,32	4,36
	السيناريو الأفضل	–	–	–	–	–	–	–
	السيناريو الأسوء	%60	(27,4)	6,11	3,71	4,08	4,32	4,36
معدلات البطالة	السيناريو العادي	%40	36,04	(48,57)	–	–	–	–
	السيناريو الأفضل	–	–	–	–	–	–	–
	السيناريو الأسوء	%60	33,23	(42,86)	–	–	–	–
أسعار العوائد	السيناريو العادي	%40	(3,49)	(5,10)	4,85	4,13	1,43	0,16
	السيناريو الأفضل	–	–	–	–	–	–	–
	السيناريو الأسوء	%60	(5,81)	0,90	8,99	2,76	3,81	0,92
سعر الأسهم	السيناريو العادي	%40	(18,85)	(6,56)	3,5	6,44	6,44	6,13
	السيناريو الأفضل	–	–	–	–	–	–	–
	السيناريو الأسوء	%60	(18,85)	(19,45)	12,81	9,01	6,41	6,13

ثانياً: مخاطر العملات:

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية. يعتبر الدولار الأمريكي العملة الأساس للمصرف، يقوم مجلس الإدارة بتحديد العملات المقبول أخذ مراكز بها ووضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى المصرف سنوياً، يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي بحيث يتم التحقق من عدم وجود أية تجاوزات في هذه المراكز قد تؤدي إلى تحمل المصرف لمخاطر أعلى من المستوى المقبول، كما يتم إتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الإحتفاظ بمركز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

إن سعر صرف الدينار الأردني مربوط بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي وبالتالي فإن أثر مخاطر التغير في سعر الدينار الأردني غير جوهري على القوائم المالية للمصرف.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار الصرف مسأو ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

	2025		2024	
العملة	الزيادة في سعر صرف العملة (%)	الأثر على قائمة الدخل دولار أمريكي	الزيادة في سعر صرف العملة (%)	الأثر على قائمة الدخل دولار أمريكي
شيقل إسرائيلي	10	(1,543,725)	10	816,053
عملات أخرى	10	2,261	10	10,668

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الرئيسية لدى المصرف:

	المعادل بالدولار			
31 كانون الأول 2025	دينار أردني	شيقل إسرائيلي	عملات أخرى	المجموع
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	24,028,505	52,970,814	736,702	77,736,021
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	32,648,070	476,365	415,684	33,540,119
تمويلات ائتمانية مباشرة	22,875,246	60,139,081	345	83,014,672
موجودات أخرى	134,103	1,635,662	-	1,769,765
مجموع الموجودات	79,685,924	115,221,922	1,152,731	196,060,577
المطلوبات				
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	-	33,293,586	-	33,293,586
حسابات العملاء الجارية	7,614,309	21,246,315	142,158	29,002,782
تأمينات نقدية	670,718	4,407,739	1,765	5,080,222
مطلوبات أخرى	477,836	901,059	10,260	1,389,155
مجموع المطلوبات	8,762,863	59,848,699	154,183	68,765,745
حسابات الاستثمارات المطلقة للعملاء	61,768,021	70,810,470	975,941	133,554,432
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمارات المطلقة للعملاء	70,530,884	130,659,169	1,130,124	202,320,177
صافي التركز داخل المركز المالي	9,155,040	(15,437,247)	22,607	(6,259,600)
إلتزامات محتملة خارج المركز المالي	7,758	12,281,975	-	12,289,733

	المعادل بالدولار			
31 كانون الأول 2024	دينار أردني	شيقل إسرائيلي	عملات أخرى	المجموع
مجموع الموجودات	63,542,630	133,701,324	1,561,001	198,804,955
مجموع المطلوبات	10,455,052	48,098,207	472,989	59,026,248
حسابات الاستثمارات المطلقة للعملاء	47,017,864	77,442,590	981,328	125,441,782
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمارات المطلقة للعملاء	57,472,916	125,540,797	1,454,317	184,468,030
صافي التركز داخل المركز المالي	6,069,714	8,160,527	106,684	14,336,925
إلتزامات محتملة خارج المركز المالي	-	7,558,377	-	7,558,377

ثالثاً: مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية إلتزاماته في تواريخ إستحقاقها، وللحد من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات ومواءمة آجالها والإحتفاظ برصيد كافٍ من النقد وما في حكمه.

فيما يلي تفاصيل استحقاقات موجودات ومطلوبات المصرف بناءً على الفترات المتبقية على استحقاقاتها كما في 31 كانون الأول 2025 و2024:

	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
31 كانون الأول 2025	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	67,777,498	13,449,930	–	–	–	–	27,259,164	108,486,592
أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	35,639,733	23,272,214	–	–	–	–	–	58,911,947
تمويلات ائتمانية مباشرة	25,971,145	15,301,972	22,512,384	31,300,318	18,136,284	38,440,600	–	151,662,703
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	–	–	–	–	2,000,000	30,931,263	–	32,931,263
عقارات وممتلكات ومعدات	–	–	–	–	–	–	11,550,442	11,550,442
حق استخدام الموجودات	20,067	40,135	60,202	120,405	481,618	460,987	–	1,183,414
موجودات غير ملموسة	–	–	–	–	–	–	943,241	943,241
مشاريع تحت التنفيذ	–	–	–	131,351	346,535	–	–	477,886
موجودات أخرى	1,232,147	–	1,305,035	631,656	519,448	–	–	3,688,286
مجموع الموجودات	130,640,590	52,064,251	23,877,621	32,183,730	21,483,885	69,832,850	39,752,847	369,835,774
المطلوبات وأشباه حقوق الملكية وحقوق الملكية								
المطلوبات								
أرصدة وودائع سلطة النقد الفلسطينية	4,985,652	7,844,860	–	–	1,717,000	–	–	14,547,512
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	20,710,431	–	–	–	–	–	–	20,710,431
حسابات العملاء الجارية	35,476,487	–	–	–	–	–	–	35,476,487
تأمينات نقدية	1,527,340	899,896	1,323,934	1,840,745	1,066,579	2,260,658	–	8,919,152
مخصصات متنوعة	–	–	–	–	–	–	2,208,187	2,208,187
مخصصات الضرائب	–	–	–	1,002,562	–	–	–	1,002,562
مطلوبات متعلقة بعقود الإيجار	–	–	–	262,364	489,107	602,939	–	1,354,410
مطلوبات أخرى	958,287	1,821,209	1,720,155	57,666	–	–	139,551	4,696,868
مجموع المطلوبات	63,658,197	10,565,965	3,044,089	3,163,337	3,272,686	2,863,597	2,347,738	88,915,609
أشباه حقوق الملكية	184,440,066	11,668,614	6,727,441	13,276,937	6,000,000	100,000	–	222,213,058
حقوق ملكية								
رأس المال المدفوع	–	–	–	–	–	–	63,796,651	63,796,651
إحتياطي إجباري	–	–	–	–	–	–	105,257	105,257
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	–	–	–	–	–	–	4,011,606	4,011,606
إحتياطي التقلبات الدورية	–	–	–	–	–	–	1,543,911	1,543,911
خسائر متراكمة	–	–	–	–	–	–	(10,750,318)	(10,750,318)
صافي حقوق الملكية	–	–	–	–	–	–	58,707,107	58,707,107
مجموع المطلوبات وأشباه حقوق الملكية وحقوق الملكية	248,098,263	22,234,579	9,771,530	16,440,274	9,272,686	2,963,597	61,054,845	369,835,774
فجوة الإستحقاق	(117,457,673)	29,829,672	14,106,091	15,743,456	12,211,199	66,869,253	(21,301,998)	–
الفجوة التراكمية	(117,457,673)	(87,628,001)	(73,521,910)	(57,778,454)	(45,567,255)	21,301,998	–	–

31 كانون الأول 2024	أقل من شهر دولار أمريكي	من شهر إلى 3 أشهر دولار أمريكي	من 3 أشهر إلى 6 أشهر دولار أمريكي	من 6 أشهر إلى سنة دولار أمريكي	من سنة إلى 3 سنوات دولار أمريكي	أكثر من 3 سنوات دولار أمريكي	بدون استحقاق دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	55,468,550	18,873,761	–	–	–	–	25,560,555	99,902,866
أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	19,869,328	–	–	10,197,130	–	–	–	30,066,458
تمويلات ائتمانية مباشرة	20,238,030	28,274,289	45,282,435	25,568,241	20,089,256	58,809,808	–	198,262,059
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	–	–	–	–	–	9,100,500	–	9,100,500
عقارات وممتلكات ومعدات	–	–	–	–	–	–	11,555,110	11,555,110
حق استخدام الموجودات	20,068	40,135	60,202	120,404	504,012	679,402	–	1,424,223
موجودات غير ملموسة	–	–	–	–	–	–	666,336	666,336
مشاريع تحت التنفيذ	–	–	361,170	–	346,535	–	–	707,705
موجودات أخرى	612,389	449,848	248,155	775,774	552,192	–	–	2,638,358
مجموع الموجودات	96,208,365	47,638,033	45,951,962	36,661,549	21,491,995	68,589,710	37,782,001	354,323,615
المطلوبات وأشباه حقوق الملكية وحقوق الملكية								
المطلوبات								
أرصدة وودائع سلطة النقد الفلسطينية	559,650	18,790,805	–	–	2,382,000	–	–	21,732,455
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	–	–	–	–	–	–	–	–
حسابات العملاء الجارية	43,867,787	–	–	–	–	–	–	43,867,787
تأمينات نقدية	747,607	1,141,485	896,010	1,185,797	1,887,697	1,282,026	2,039,423	9,180,045
مخصصات متنوعة	–	–	–	–	–	–	1,796,877	1,796,877
مخصصات الضرائب	–	–	–	792,546	–	–	–	792,546
مطلوبات متعلقة بعقود الإيجار	–	–	–	267,052	514,500	788,004	–	1,569,556
مطلوبات أخرى	521,543	143,071	1,200,945	2,445,000	–	–	127,439	4,437,998
مجموع المطلوبات	45,696,587	20,075,361	2,096,955	4,690,395	4,784,197	2,070,030	3,963,739	83,377,264
أشباه حقوق الملكية	167,459,970	15,871,440	8,312,213	16,673,143	1,200,000	100,000	–	209,616,766
حقوق ملكية								
رأس المال المدفوع	–	–	–	–	–	–	63,796,651	63,796,651
إحتياطي إجباري	–	–	–	–	–	–	105,257	105,257
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	–	–	–	–	–	–	4,011,606	4,011,606
إحتياطي التقلبات الدورية	–	–	–	–	–	–	1,543,911	1,543,911
خسائر متراكمة	–	–	–	–	–	–	(8,127,840)	(8,127,840)
صافي حقوق الملكية	–	–	–	–	–	–	61,329,585	61,329,585
مجموع المطلوبات وأشباه حقوق الملكية وحقوق الملكية	213,156,557	35,946,801	10,409,168	21,363,538	5,984,197	2,170,030	65,293,324	354,323,615
فجوة الإستحقاق	(116,948,192)	11,691,232	35,542,794	15,298,011	15,507,798	66,419,680	(27,511,323)	–
الفجوة التراكمية	(116,948,192)	(105,256,960)	(69,714,166)	(54,416,155)	(38,908,357)	27,511,323	–	–

نسبة تغطية السيولة

تم خلال عام 2018 اصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/4) بشأن تطبيق نسبة تغطية السيولة، والتي تعتبر أداة من أدوات الإصلاحات الكمية المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، بحيث يجب ألا تقل هذه النسبة في جميع الأحوال عن 100%.

يبين الجدول أدناه احتساب نسبة تغطية السيولة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025:

البند	القيمة قبل تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط) دولار أمريكي	القيمة بعد تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط) دولار أمريكي
مجموع الأصول عالية الجودة	119,198,001	102,948,001
ودائع التجزئة بما فيها ودائع مؤسسات صغيرة الحجم:		
أ- الودائع المستقرة	8,534,977	426,749
ب- الودائع الأقل استقراراً	195,034,326	19,503,432
ج- ودائع أكبر من 1 مليون دولار	9,025,449	1,805,090
د- ودائع لأجل ذات فترة استحقاق أكثر من 30 يوم	65,738,355	-
الودائع وأشكال التمويل غير المضمونة للأشخاص الاعتبارين من غير عملاء التجزئة ومؤسسات صغيرة الحجم:		
ب- الودائع غير التشغيلية	94,817,443	64,113,494
إجمالي التدفقات النقدية الخارجة	373,150,550	85,848,765
التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات التمويل المضمون	20,669,055	11,479,866
التمويل المضمون	104,677,331	82,043,348
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	125,346,386	93,523,214
صافي التدفقات النقدية الداخلة		7,674,449
صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات		21,462,191
نسبة تغطية السيولة (%)		480%

يبين الجدول أدناه احتساب نسبة تغطية السيولة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024:

البند	القيمة قبل تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط)	القيمة بعد تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط)
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مجموع الأصول عالية الجودة	83,342,311	78,842,311
ودائع التجزئة بما فيها ودائع مؤسسات صغيرة الحجم:		
أ- الودائع المستقرة	9,383,162	469,158
ب- الودائع الأقل استقراراً	213,424,900	21,342,490
ج- ودائع أكبر من 1 مليون دولار	11,655,947	2,331,189
د- ودائع لأجل ذات فترة استحقاق أكثر من 30 يوم	71,102,185	-
الودائع وأشكال التمويل غير المضمونة للأشخاص الاعتباريين من غير عملاء التجزئة ومؤسسات صغيرة الحجم:		
ب- الودائع غير التشغيلية	80,566,397	43,799,555
إجمالي التدفقات النقدية الخارجة	386,132,591	67,942,392
التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات التمويل المضمون	18,621,577	13,631,416
التمويل المضمون	76,991,036	54,437,779
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	95,612,613	68,069,195
صافي التدفقات النقدية الداخلة		126,803
صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات		16,985,598
نسبة تغطية السيولة (%)		%464

نسبة صافي التمويل المستقر

تم اصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/5) بشأن تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر، يبين الجدول أدناه احتساب نسبة صافي التمويل المستقر للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025، بحيث يجب ألا تقل هذه النسبة في جميع الأحوال عن 100%:

البند	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رأس المال الرقابي	58,676,702	59,324,647
ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (المستقرة)	66,144,566	62,133,814
ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (لأقل استقراراً)	235,471,777	211,379,970
التمويل (الودائع) المضمون وغير المضمون	1,179,327	983,411
تمويل وودائع أخرى	1,717,000	2,382,000
إجمالي التمويل المستقر المتاح	363,189,372	336,203,842
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الأول غير المرهونة	1,646,563	455,072
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/ الفئة (ب) غير المرهونة	–	–
التمويل والودائع غير المرهونة المقدمة للمؤسسات المالية	5,941,195	8,011,514
التمويل	102,494,852	102,504,731
التمويل غير المنتظمة	52,803,000	51,778,658
جميع الأصول الأخرى	18,513,657	15,338,811
التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى	1,217,498	736,258
إجمالي التمويل المستقر المطلوب	182,616,765	178,825,044
نسبة صافي التمويل المستقر	199%	%188

نسبة الرفع المالي

تم اصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2021/24) بشأن تطبيق نسبة الرفع المالي، حيث تهدف نسبة الرفع المالي إلى الحد من تراكم الرفع المالي لدى المصارف وذلك من أجل الحد من أية ضغوطات على النظام المالي وعلى الاقتصاد بشكل عام وكما تهدف الى تعزيز متطلبات كفاية رأس المال بشكل مبسط لا يتضمن حساسية للمخاطر والذي يمنع انخفاض نسب رأس المال عن حدود معينة. يعتبر الحد الأدنى لنسبة الرفع المالي 4%.

يبين الجدول أدناه احتساب نسبة الرفع المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025:

البند	2025
	دولار أمريكي
إجمالي مقياس التعرضات	446,346,716
التعديلات الرقابية ذات العلاقة بالاستثمارات في المصارف والمؤسسات المالية وشركات التامين والكيانات التجارية المجمعة للاغراض المحاسبية لكنها خارج نطاق التجمع الرقابي	(819,220)
التعديلات ذات العلاقة بتعرضات المشتقات	–
التعديلات ذات العلاقة بعمليات تمويل الأوراق المالية	–
التعديلات ذات العلاقة ببنود خارج مركز البيان المالي	–
تعديلات/تعرضات أخرى	–
إجمالي مقياس التعرضات لغاية احتساب نسبة الرفع المالي	445,527,496
صافي الشريحة الأولى من رأس المال	53,627,978
نسبة الرفع المالي كما في 31 كانون الأول 2025	%12,04

يبين الجدول أدناه احتساب نسبة الرفع المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024:

البند	2024
	دولار أمريكي
إجمالي مقياس التعرضات	401,215,571
التعديلات الرقابية ذات العلاقة بالاستثمارات في المصارف والمؤسسات المالية وشركات التامين والكيانات التجارية المجمعة للاغراض المحاسبية لكنها خارج نطاق التجمع الرقابي	(1,027,506)
التعديلات ذات العلاقة بتعرضات المشتقات	–
التعديلات ذات العلاقة بعمليات تمويل الأوراق المالية	–
التعديلات ذات العلاقة ببنود خارج مركز البيان المالي	–
تعديلات/تعرضات أخرى	–
إجمالي مقياس التعرضات لغاية احتساب نسبة الرفع المالي	400,188,065
صافي الشريحة الأولى من رأس المال	56,290,472
نسبة الرفع المالي كما في 31 كانون الأول 2024	%14,07

- **تعرضات الحكومة الفلسطينية وموظفيها**

يأتي تقييم التعرضات الائتمانية للحكومة الفلسطينية وموظفيها في ظل بيئة مالية واقتصادية دقيقة تتسم بالتحديات المستمرة. فقد أدى تخفيض وتعليق تحويلات إيرادات المقاصة من قبل الحكومة الإسرائيلية إلى ضغوط كبيرة على السيولة، إذ تمثل هذه الإيرادات جزءاً مهماً من دخل الحكومة. إن هذا الأمر يؤثر بشكل ملموس على قدرة الحكومة على إدارة ميزانيتها والسيولة المتاحة واعتماد بشكل أكبر على التمويل الخارجي لتغطية العجز في السيولة. أدى ذلك الى تراكم مستحقات رواتب موظفي القطاع العام وتأخير في تسديد مستحقات القطاع الخاص. ومع انتهاء الحرب في غزة، قد تتاح بعض الفرص للتعافي الاقتصادي، إلا أن استمرار النشاط الاقتصادي وتحسن السيولة يظل مرتبطاً بالاستقرار السياسي واستئناف تحويل الإيرادات المحتجزة لدى إسرائيل ودعم المانحين. إن هذا الأمر يعرض البنوك الفلسطينية لمخاطر تتمثل في احتمال عدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها.

بلغت التمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للهيئة العامة للبترول بمبلغ 2,045,081 دولار أمريكي و801,705 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2025 و31 كانون الأول 2024، على التوالي، أي ما نسبته 1,20% و0,37% من إجمالي التمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2025 و31 كانون الأول 2024، على التوالي. كما بلغت التمويلات الممنوحة للهيئة العامة للبترول ضمن موجودات خارج قائمة المركز المالي الخاضعة للإدارة مبلغ 27,934,836 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2025 ومبلغ 19,870,476 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2024.

كما بلغت التمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لموظفي السلطة الوطنية الفلسطينية 16,905,670 دولار أمريكي و18,484,828 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2025 و31 كانون الأول 2024، على التوالي، أي ما نسبته 9,88% و8,57% من إجمالي التمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2025 و31 كانون الأول 2024، على التوالي.

تتمثل التمويلات الممنوحة للحكومة الفلسطينية من خلال الهيئة العامة للبترول بالتالي:

تمويلات الهيئة العامة للبترول:

يمثل هذا البند تمويلات بعملة الشيقل تم منحها للهيئة العامة للبترول عام 2017 باجمالي مبلغ 75 مليون شيقل إسرائيلي، لاحقاً في عام 2025 تم زيادة سقف التمويل الى 100 مليون شيقل إسرائيلي، حيث تم استغلال 95 مليون شيقل إسرائيلي. بلغ الرصيد القائم لتمويلات الإئتمانية المباشرة والموجودات خارج قائمة المركز المالي الخاضعة للإدارة ما يعادل 29,97 مليون دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2025. لم تطرأ أي تعديلات أو عمليات إعادة هيكلة على هذه التمويلات؛ حيث تم منح هذه التمويلات بقرار من مجلس الوزراء وبتوقيع وزير المالية على عقود التمويل، مع أداء مستقر دون تأخير في السداد أو خرق للشروط التعاقدية، وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية الكلية، لا تزال عملية السداد منتظمة ولا توجد مؤشرات على ارتفاع المخاطر الائتمانية.

تقييم المصرف لتعرضات الحكومة الفلسطينية:

قام المصرف بقياس مخاطر الائتمان لتعرضات الحكومة الفلسطينية والخسارة الائتمانية المتوقعة والتي تتمثل في تمويل لصالح الهيئة العامة للبترول بشكل افرادي على مستوى الأداة المالية استناداً الى سياسة المصرف في تحديد العناصر (المواصفات) المشتركة وحسب متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (30).

وفقًا لمعيار التقارير المالية الدولية رقم (9) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (30)، إذا تمت إعادة التفاوض أو تعديل التدفقات النقدية التعاقدية لأصل مالي ولم يتم شطبه، يتعيّن على المنشأة تقييم ما إذا كان قد طرأ ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان على الأداة المالية، وذلك من خلال المقارنة بين ما يلي:

أ- مخاطر حدوث تعثر عند تاريخ التقرير (استناداً إلى الشروط التعاقدية المعدّلة)،

ب- مخاطر حدوث تعثر عند الاعتراف الأولي (استناداً إلى الشروط التعاقدية الأصلية وغير المعدّلة).

يتطلب المعيار أيضاً الأخذ بالاعتبار المعلومات المعقولة والمستندة إلى أدلة لتحديد التغيّر في مخاطر التعثر خلال العمر الائتماني المتوقع لهذه الأدوات المالية.

العلاقة مع البنوك المراسلة الإسرائيلية والقيود على عملة الشيقل

يعمل المصرف في بيئة يُعد فيها الشيقل الإسرائيلي أحد العملات الرئيسية المتداولة، ونتيجة لعدم وجود عملة وطنية فلسطينية، تتم عملية تقاص الشيقل الذي يحتفظ به المصرف من خلال البنوك العاملة في فلسطين، والتي تمتلك علاقات وتعاملات مالية مع البنوك المراسلة الإسرائيلية، والتي تخضع لضوابط تنظيمية يفرضها الجانب الإسرائيلي، حيث تشكّل البنوك الإسرائيلية القناة الوحيدة لعمليات المقاصة والتحويل بعملة الشيقل، بما في ذلك مقاصة الشيكات، تحويلات العمال والتجار، والمدفوعات للجانب الإسرائيلي مقابل الوقود والمياة والكهرباء والتحويلات الطبية وكذلك تحويل إيرادات المقاصة التي تجبيها الحكومة الإسرائيلية لصالح الحكومة الفلسطينية. تخضع هذه الترتيبات لتجديد سنوي بموافقة الحكومة الإسرائيلية، مما يعرض البنوك الفلسطينية لمخاطر إضافية تتمثل في احتمال عدم تجديد هذه العلاقة، وبالتالي انقطاع قنوات المقاصة والتحويل بالشيقل.

تاريخياً، قدمت وزارة المالية الإسرائيلية كتاب ضمان للبنوك الإسرائيلية المشاركة في علاقات مصرفية مع البنوك الفلسطينية. كان هذا الكتاب يقدم حماية للبنوك الإسرائيلية من بعض المسؤوليات القانونية والتنظيمية التي قد تنشأ عن المعاملات مع المؤسسات الفلسطينية.

حالياً توجد حالة من عدم اليقين حول نية الحكومة الاسرائيلية بتجديد خطاب الضمان الحالي والذي كان من المقرر أن ينتهي بتاريخ 26 أذار 2026، حيث قامت الحكومة الاسرائيلية بتمديد هذا الخطاب لمدة شهرين إضافيين فقط تنتهي في 31 أيار 2026. هذا وقد قامت بعض البنوك المراسلة الإسرائيلية بإبلاغ عملائها من البنوك الفلسطينية بعدم نيتها تجديد العلاقة إلا اذا حصلت على كتاب الضمان من وزارة المالية الاسرائيلية كما جرت عليه العادة.

قد يؤدي تعليق أو إنهاء خدمات البنوك المراسلة الإسرائيلية إلى التأثير بشكل جوهري على قدرة البنوك العاملة في فلسطين والتي تمتلك علاقات وتعاملات مالية مع البنوك المراسلة الإسرائيلية على:

- معالجة المدفوعات والتسويات في الوقت المناسب
- إدارة السيولة، بما في ذلك الوصول إلى التمويل قصير الأجل والتدفقات النقدية التشغيلية
- تنفيذ العمليات المصرفية العادية بكفاءة
- إدارة المخاطر التشغيلية الأخرى وغيرها من المخاطر القانونية ومخاطر السمعة

قامت إدارة المصرف بتقييم تأثير هذا الخطر على عمليات المصرف ووضعه المالي. وعلى الرغم من أن المصرف يتوقع حالياً قدرته على استمرار عملياته، فإن حالة عدم اليقين المتعلقة بتجديد هذه العلاقات المراسلة تمثل خطراً جوهرياً وقد تم أخذها في الاعتبار عند تقييم الاستمرارية، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية الاخرى.

ومن الإجراءات التي اتخذها المصرف لمواجهة هذا الأمر المتوقع ما يلي:

- تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني والتحويلات الداخلية وتشجيع العملاء على استخدامها من اجل تعزيز الارصدة في الحسابات الوسيطة والتقليل من تكدس النقد بعملة الشيقل في الفروع وتقليل الاعتماد على البنوك الاسرائيلية.

- تقليل الاعتماد على عملة الشيقل عبر توسيع استخدام العملات الاجنبية (دينار ودولار أمريكي) في المعاملات الداخلية والخارجية والتمويلات.
- اتخاذ الاجراءات المناسبة والتي تتعلق بالإعلام والعلاقات العامة للحفاظ على الثقة والعلاقة الجيدة مع العملاء والمساهمين وغيرهم.
- مراجعة الأنظمة الرقابية على خدمات المصرف وتطويرها (الدفع الالكتروني، خدمات البطاقات بأنوعها، الموبايل البنكي).
- التعاون مع مؤسسات مالية دولية أو عربية لتوفير قناة قانونية آمنة لتحويل الأموال.

كما أدت القيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية في السنوات الأخيرة إلى إبطاء أو تقييد قبول الودائع النقدية بالشيقل الإسرائيلي من البنوك الفلسطينية. نتيجة لذلك، تراكمت لدى المصرف كميات كبيرة من النقد بالشيقل الإسرائيلي، بالإضافة إلى نقص في الأرصدة الإلكترونية بالعملة نفسها لتلبية الأنشطة والعمليات التشغيلية للمصرف، بما في ذلك تأخير أو رفض مقاصة الشيكات والحوالات الإلكترونية، إلى جانب زيادة مخاطر الأمن والتخزين.

تؤثر هذه العوامل على قدرة البنوك على إدارة السيولة بكفاءة، وإنجاز معاملات العملاء، والحفاظ على ثقتهم، مما قد يؤثر سلباً على أدائه المالي واستقراره. بلغ رصيد النقد المحتفظ به بعملة الشيقل ما يعادل 42,710,878 دولار أمريكي (2024: 32,598,948 دولار أمريكي)، وهو ما يمثل نسبة 67,68% (2024: 73,93%) من إجمالي النقد في الخزينة لدى المصرف.

يواصل المصرف التعاون مع الجهات المعنية لمعالجة هذه التحديات واستكشاف آليات بديلة للحد من المخاطر المرتبطة بها. اتخذت إدارة المصرف أسوة بالقطاع المصرفي عدداً من الإجراءات للتخفيف من أثر هذه القيود، ومن أبرزها:

- عقد صفقات التبادليات (Swaps) مع البنوك المحلية وسلطة النقد الفلسطينية؛
- تشجيع المتعاملين على استخدامات القنوات الإلكترونية؛
- شحن النقد بالتنسيق مع البنوك المحلية.

إن تعرضات المصرف بعملة الشيقل الاسرائيلي مفصح عنها ضمن بند مخاطر العملات أعلاه.

سيستمر المصرف بمراقبة الحالة، وسيتم عكس أي تاثير مادي على المركز المالي وقائمة الدخل في فترات التقارير المستقبلية، كما يواصل المصرف التعاون مع الجهات المعنية لمعالجة هذه التحديات واستكشاف آليات بديلة للحد من المخاطر المرتبطة بها.

41. التحليل القطاعي

أ. معلومات قطاعات الأعمال

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة المصرف إلى ثلاث قطاعات أعمال رئيسية:

حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم التمويلات الائتمانية وخدمات أخرى.

حسابات الشركات والمؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتمويلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من الشركات والمؤسسات.

الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال المصرف والاستثمارات.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال موزعة حسب الأنشطة:

	الشركات				المجموع	
	الأفراد	والمؤسسات	الخزينة	أخرى	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الإيرادات	5,594,997	4,983,366	3,239,500	878,804	14,696,667	17,152,054
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، بالصافي	(1,860,151)	(513,223)	(115,464)	–	(2,488,838)	(9,543,778)
عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	(913,682)	(1,254,391)	(7,696)	–	(2,175,769)	(3,549,023)
نتائج أعمال القطاع	2,821,164	3,215,752	3,116,340	878,804	10,032,060	4,059,253
مصاريف غير موزعة					(12,504,538)	(11,987,093)
خسارة السنة قبل الضريبة					(2,472,478)	(7,927,840)
مصروف الضرائب					(150,000)	(200,000)
خسارة السنة بعد الضريبة					(2,622,478)	(8,127,840)
معلومات أخرى						
استهلاكات وإطفاءات					(1,252,987)	(1,321,594)
مصاريف رأسمالية					(1,054,596)	(586,248)
إجمالي موجودات القطاع	67,894,257	83,768,446	200,329,802	17,843,269	369,835,774	354,323,615
إجمالي مطلوبات القطاع وأشباه حقوق التشاركية	205,954,336	60,654,361	35,257,943	9,262,027	311,128,667	292,994,030

ب. معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال المصرف. يمارس المصرف نشاطاته بشكل رئيسي في فلسطين والتي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس المصرف نشاطات دولية والتي تمثل الأعمال الدولية.

فيما يلي توزيع الإيرادات والموجودات والمصاريف الرأسمالية للمصرف حسب القطاع الجغرافي:

	محلي		**أجنبي**		**المجموع**	
	2025	2024	2025	2024	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الإيرادات	12,217,866	16,208,337	2,478,801	943,717	14,696,667	17,152,054
مصاريف رأسمالية	862,111	586,248	192,485	–	1,054,596	586,248

	محلي		**أجنبي**		**المجموع**	
	2025	2024	2025	2024	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مجموع الموجودات	308,240,167	331,081,41 2	61,595,607	23,242,203	369,835,774	354,323,615

42. إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأسمال المصرف هو الحفاظ على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط المصرف ويُعظم حقوق المساهمين. يقوم المصرف بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات الظروف الإقتصادية وطبيعة العمل. لم يقم المصرف بإجراء أية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكلة رأس المال خلال السنة الحالية، باستثناء قيام المصرف وبناءً على قرار الهيئة العامة غير العادية لشركة مصرف الصفا في جلستها التي انعقدت بتاريخ 14 أيار 2024 بخصوص رفع راس المال وبعد الحصول على موافقة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية تم طرح أسهم للإكتتاب الثانوي العام حيث تم طرح 22,865,817 سهم بقيمة واحد دولار أمريكي للسهم. وذلك اعتباراً من تاريخ 23 تشرين الأول 2024 وحتى نهاية 5 تشرين الثاني 2024 والذي تم تمديده لتاريخ 28 تشرين الثاني 2024. ويقتصر على مساهمي شركة مصرف الصفا.

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/8). وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال:

	31 كانون الأول 2025			31 كانون الأول 2024		
	المبلغ	نسبته إلى الموجودات	نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	المبلغ	نسبته إلى الموجودات	نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر
	دولار أمريكي	%	%	دولار أمريكي	%	%
رأس المال التنظيمي	57,064,241	%15,43	%20,52	59,324,647	%16,74	%24,44
رأس المال الأساسي	53,627,978	%14,50	%19,28	56,290,472	%15,89	%23,19

يقوم المصرف بإدارة رأس المال بشكل يضمن استمرارية عملياته التشغيلية وتحقيق أعلى عائد ممكن على حقوق الملكية، ويتكون رأس المال لعامي 2025 و2024 وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/8) كما هو مبين في الجدول التالي:

	2025	2024
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
صافي الأسهم العادية (CET 1)	63,796,651	63,796,651
الشريحة الأولى لرأس المال	53,627,978	56,290,472
الشريحة الثانية لرأس المال	3,436,263	3,034,175
قاعدة رأس المال	57,064,241	59,324,647
مخاطر الائتمان	253,297,750	217,168,949
مخاطر السوق	–	–
المخاطر التشغيلية	24,858,471	25,565,019
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	278,156,221	242,733,968
نسبة الأسهم العادية إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر (CET 1)	%22,94	%26,28
نسبة الشريحة الأولى إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	%19,28	%23,19
نسبة الشريحة الثانية إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	%1,24	%1,25
نسبة الشريحة الأولى إلى الموجودات	%14,50	%15,89
نسبة رأس المال التنظيمي إلى الموجودات	%15,43	%16,74
نسبة كفاية رأس المال	%20,52	%24,44

43. القضايا المقامة على المصرف

بلغ عدد القضايا المرفوعة على المصرف (16) و(14) كما في31 كانون الأول 2025 و31 كانون الأول 2024، على التوالي. فيما بلغت قيمة القضايا المقامة على المصرف ما يعادل مبلغ 703,628 دولار أمريكي و580,006 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2025 و31 كانون الأول 2024، على التوالي. وفي تقدير إدارة ومحامي المصرف فإنه لن يترتب على المصرف أية التزامات لقاء هذه القضايا باستثناء ما تم تخصيصه لمواجهة هذه القضايا.

44. الخسائر المتراكمة

بلغت الخسائر المتراكمة كما في 31 كانون الأول 2025 مبلغ 10,750,318 دولار أمريكي بعد تخفيض رأسمال المصرف بقيمة الخسائر المتراكمة كما في 31 كانون الأول 2023 البالغ مجموعها 22,865,817 دولار أمريكي بناءً على موافقة الهيئة العامة غير العادية في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 14 أيار 2024 تم على أن يتحمل كل مساهم حصة من الخسارة بنسبة مساهمته في رأس المال. بالإضافة الى ذلك، وافقت الهيئة العامة غير العادية على زيادة رأس مال المصرف بقيمة الخسائر المطفأة والبالغة 22,865,817 دولار أمريكي وتفويض مجلس الإدارة باتخاذ القرارات اللازمة لتحديد آلية الزيادة وطريقة تغطيتها وتوقيتها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات والتشريعات النافذة وبالتنسيق مع الجهات الرقابية المختصة. تم طرح 22,865,817 سهم بقيمة واحد دولار أمريكي للسهم وذلك اعتباراً من تاريخ 23 تشرين الأول 2024، حيث تم اكتتاب ما قيمته 11,662,468 سهم بقيمة واحد دولار أمريكي للسهم ليصبح راس مال المصرف المدفوع مبلغ 63,796,651 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2025 و2024.

هذا وتعمل إدارة المصرف حالياً على:

- توسيع وتنويع قاعدة عملاء المصرف،
- تطوير واستحداث منتجات وخدمات مصرفية منافسة،
- زيادة مستوى انتشار هوية المصرف،
- تحقيق التحول الرقمي على مستوى العمليات والعملاء،
- تعزيز قدرات وأداء الكادر البشري، وتطوير كفاءة وفعالية أداء المصرف،
- بناء محفظة مصرفية ذات عوائد مجزية.

45. تركز المخاطر في المنطقة الجغرافية

يمارس المصرف معظم أنشطته في فلسطين. إن عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة يزيد من خطر ممارسة المصرف لأنشطته وقد يؤثر سلباً على أدائه.

46. الحرب على قطاع غزة

تعرض قطاع غزة لحرب إسرائيلية منذ شهر تشرين الأول 2023 مما أثر بشكل كبير على كافة الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة بالإضافة إلى تعرض الكثير من المنشآت والعقارات إلى أضرار. كما تأثر النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية نتيجة الإغلاقات والقيود على حركة الأفراد والبضائع بين مدن الضفة الغربية وكذلك الإغلاق المتكرر للحدود الخارجية وعدم قدرة عشرات آلاف العمال الفلسطينيين الوصول إلى أماكن عملهم.

لقد أثرت هذه الأمور بشكل سلبي على الأنشطة الاقتصادية في فلسطين وأدت إلى انخفاض إيرادات القطاع الخاص والعمال الفلسطينيين في الداخل والإيرادات الحكومية من الضرائب والرسوم المحلية وإيرادات المقاصة مقارنة بالوضع قبل بداية الحرب وبالتالي مما أثر على قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم للبنوك في مواعيدها. إن قيمة تعرض المصرف للتمويلات الائتمانية الممنوحة للحكومة وموظفيها والعمال الفلسطينيين في الداخل مفصح عنها في إيضاح رقم (5).

تعرضات المصرف في قطاع غزة – التمويلات الائتمانية الممنوحة:

لا يمتلك المصرف أية فروع ولا يمارس أية أعمال مصرفية في قطاع غزة باستثناء التمويلات الائتمانية الممنوحة بضمان أراضٍ موجودة في قطاع غزة والتي تبلغ قيمتها الإجمالية 4,292,042 دولار أمريكي، أي ما نسبته 2,51% من إجمالي التمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2025. قام المصرف بتكوين مخصصات مقابل هذه التمويلات بالكامل.

السيولة النقدية:

قامت الإدارة بمراجعة نسب السيولة الحالية والمتوقعة وخطط الاستمرارية واختبارات الضغط وفقاً للظروف المتغيرة. يقوم المصرف بمراقبة منتظمة لوضع السيولة لضمان وجود مستويات كافية من السيولة لتلبية احتياجاته المتوقعة ومواصلة أعماله. إن نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل المستقر هي أعلى من النسب التي حددتها سلطة النقد الفلسطينية كما هو مبين عنه في إيضاح رقم (40).

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

قام المصرف بتقييم المقترضين بحثاً عن مؤشرات تدل على عدم القدرة على الدفع، مع الأخذ في الاعتبار السبب الكامن وراء أية صعوبة مالية وما إذا كان من المحتمل أن تكون مؤقتة باعتبارها نتيجة الحرب أو على المدى الطويل. كما قام المصرف بتحديث عوامل الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى تغيير الاحتمالات المرجحة لسيناريوهات الاقتصاد الكلي من خلال احتساب وزن أكبر للسيناريو الأسوأ والتي أدت إلى زيادة في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة. كما قام المصرف بتصنيف محفظة التسهيلات الائتمانية المضمونة بأراضٍ في قطاع غزة وعمال الداخل والقطاعات الأكثر تضرراً بسبب الحرب ضمن مخصصات المرحلتين الثانية والثالثة، آخذاً بعين الاعتبار متطلبات سلطة النقد الفلسطينية بالخصوص إضافة إلى اتخاذ تدابير إضافية وسيناريوهات أكثر تشدداً.

المخاطر التشغيلية:

كما في تاريخ إصدار القوائم المالية، ومنذ بداية الأحداث بتاريخ 7 تشرين الأول 2023 يعتقد المصرف أن لديه الموارد المالية الكافية لمواصلة أعماله من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة للتكيف مع التغيرات الناشئة وضمان قدرة المصرف على الاستمرارية وذلك من خلال تنفيذ خطط الاستمرارية.

لا تزال تداعيات هذه الحرب مستمرة وغير واضحة على المصرف ولا يمكن التنبؤ بأثرها المستقبلي في الوقت الحالي. تستمر الإدارة بمتابعة هذا الحدث ودراسة أثره على المركز المالي للمصرف. هذا وتعتقد الإدارة انه لا يوجد أية شكوك جوهرية حول قدرة المصرف على الاستمرار في أعماله مستقبلاً.

تعليمات سلطة النقد الفلسطينية ذات العلاقة:

أصدر رئيس دولة فلسطين قراراً بقانون رقم (3) لسنة 2025 لتنظيم آجال القروض وأقساطها، والذي بموجبه منح الحق لسلطة النقد الفلسطينية في حالات محددة نص عليها القرار بقانون في إصدار تعليمات ملزمة للبنوك لتعديل آجال القروض وأقساطها من خلال تمديد فترة السداد أو إعادة هيكلة الديون والأقساط أو تحديد أسعار العائد بحيث لا يتجاوز سعر العائد سعر الإقراض بين البنوك، وبناءً عليه، أصدرت سلطة النقد الفلسطينية تعليمات رقم (1) لسنة 2025 بخصوص التعامل مع آجال استحقاق الديون الخاصة بالتمويلات الممنوحة للأفراد في قطاع غزة وموظفي القطاع العام في الضفة الغربية، بحيث يتم إزاحة جدول السداد لكافة الأقساط للمقترضين في قطاع غزة اعتباراً من تاريخ 1 تشرين الأول 2023 وحتى 1 تموز 2025 وإزاحة جدول السداد لكافة الأقساط للمقترضين من موظفي القطاع العام في الضفة الغربية اعتباراً من تاريخ 1 تشرين الأول 2023 وحتى 31 كانون الأول 2024، من خلال منح العميل تمويل تورق وتمكين العميل من استغلال المبلغ لتسديد الأقساط. يقوم المصرف باستيفاء عائد على التمويل الممنوح بسعر عائد لا يتجاوز سعر التمويل بين البنوك (6 Months SOFR)، قام المصرف خلال الفترة والفترات السابقة بتطبيق تعليمات سلطة النقد الفلسطينية فيما يخص موظفي القطاع العام في الضفة الغربية. كما أصدرت سلطة النقد الفلسطينية تعليمات رقم (11) لسنة 2025 التي تنص على تمديد إزاحة جدول السداد لكافة الأقساط للمقترضين في قطاع غزة حتى نهاية عام 2025.

وفقاً للمعايير المالية المحاسبية الصادرة عن المجلس المحاسبي التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، استناداً الى التعليمات أعلاه، يتطلب توزيع الربح المتفق عليه المتبقي مع العميل على مدى فترة التمويل الجديدة أو المتوقعة بناءً على قيمة وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة باستخدام طريقة الربح الفعلي. وبحسب التقديرات الأولية للإدارة، لا يُتوقع أن يكون لهذا التعديل أثر على القوائم المالية للمصرف.

47. أحداث لاحقة

شهدت منطقة الشرق الأوسط في بداية عام 2026 تصعيدا عسكريا، الأمر الذي أدى إلى حالة من عدم الاستقرار وارتفاع مستوى التوترات الأمنية، وقد ترتب على ذلك إضطرابات في حركة النقل الجوي والبحري وتقلبات في الأسواق. تواصل الإدارة متابعة المستجدات عن كثب واستكمال تقييم أثر هذه الظروف على أنشطة وعمليات المصرف التشغيلية ونتائجه المالية المستقبلية.

الفروع والمكاتب

فرع الماصيون، الإدارة العامة.

رام الله ،الماصيون ،شارع الجهاد بالقرب من دوار المجلس التشريعي

رقم الهاتف: 02-1333 294

رقم الفاكس: 02-1344 294

ص.ب: 1313

فرع عين سارة

الخليل، اشارة عين سارة الضوئية.

رقم الهاتف: 02-2296631

رقم الفاكس: 02-2296632

فرع نابلس

نابلس، شارع سفيان، حي البساتين، دوار الملك حسين

رقم الهاتف: 09-2331410

رقم الفاكس: 09-2331398

فرع جنين

جنين، شارع الجامعة، برج الجامعة، بجانب موقف باصات الجامعة الأمريكية.

رقم الهاتف: 04-2500666

رقم الفاكس: 04-2500802

فرع البيرة

البيرة، شارع نابلس، بالقرب من دائرة الطابو

رقم الهاتف: 02-2400555

رقم الفاكس: 02-2403405

فرع ضاحية البريد /القدس

القدس،بيت حنينا،شارع رام الله/القدس، بالقرب من دوار الضاحية

رقم الهاتف: 02-2354420

رقم الفاكس: 02-2354413

فرع بيت جالا/ بيت لحم

مفترق باب الزقاق، بجانب مبنى وكالة الغوث.

رقم الهاتف: 02-2778095

رقم الفاكس: 02-2778093

فرع التكنوبارك

دوار التحرير،الحرايق، بالقرب من سوق الخضار المركز، مبنى التكنوبارك،الخليل

رقم الهاتف: 02-2239814

رقم الفاكس: 02-2239817

مكتب النجاح

نابلس، جامعة النجاح الوطنية-الحرم الجديد

رقم الهاتف: 09-2354955

رقم الفاكس: 09-2354326

مركز الإتصال

1800566666/1700566666